الأخبار
al-akhbar

السبت 6 حزيران 2026
العدد 5794 السنة العشرون
Samedi 6 Juin 2026 no 5794 20ème année

www.al-akhbar.com

28 صفحة
100000 ليرة

كأس العالم

المونديال في زمن الحرب

ملحق خاص

المقاومة تواصل مطاردة قادة ألوية النخبة وضباطها: ضربات منظمة لمنظومة القيادة العملياتية للعدو
4

بري ينعى «ورقة» واشنطن وجنبلاط يحذر من تكرار «نموذج» أوسلو
عون وسلام... عوارض جنون ترامب!
2

أميركا - إيران

عودة الحرارة إلى المفاوضات
10

(أ ف ب)

الحرب الكونية ضد المقاومة

برّي فجّر لغم واشنطن وجنبلاط حذّر من تكرار تجربة أوسلو

عون وسلام: تهديد اللبنانيين والإيرانيين ومدّ اليد لإسرائيل

بينما كان يُفترض برئيسي الجمهورية والحكومة جوزيف عون ونواف سلام الاهتمام بالدفاع عن بلدهما ومساعدة الناس، في مواجهة العدوان الإسرائيلي، فقد اختار رجال الوصاية الأميركية – السعودية أن ينضمّا إلى الحرب المُعلنة ضدّ المقاومة، وسط حالة من الجنون تسود فرقهما التي تهتم فقط، بأن أيّ اتفاق على وقف لإطلاق النار يُلزم العدو بالانسحاب

قائد الجيش إلى إسلام آباد، وقناة رئيس المجلس مفتوحة على واشنطن والدوحة والرياض

دون جوائز، سوف ينعكس على حضورهما وموقعهما السياسي في البلاد. وفي لحظة مفصلية، بدا فيها أن عون وسلام مراهقان أكثر مما هما رجلا دولة في اللحظات الحرجة. وبعد توافقهما على إعلان الاستسلام والعار الموقّع في واشنطن مع العدو، ثم اتفاقهما على تهديد المقاومة بأن رفض الإعلان يعني فتح الباب أمام توسيع الحرب، تماهيا أمس في حملة مركّزة، ليس دفاعاً عن خطيئة جديدة، بل في الهجوم على المقاومة في لبنان ومحاولة نزع الشرعية عنها، والسعي إلى إرضاء الأميركيين والخليجيين من خلال هجومهما على إيران.

لكن ما تبيّن أنه مصدر توتر للرجلين، ليس في أن إعلان واشنطن ولد ميتاً، نتيجة عدم منطقيته من جهة، وعدم القدرة على تنفيذه من جهة ثانية، بل في أنهما اطّلعا على جانب من اتصالات تجريها الولايات المتحدة عبر قنوات أخرى من أجل محاولة الوصول إلى اتفاق مع المقاومة في لبنان. وما زاد في توتّرهما، أن الرئيس نبيه بري هو القناة المُفضّلة عند الأميركيين هذه الأيام، وأنه على تواصل وثيق مع الجانبين القطري والسعودي حول الملف نفسه، وقد ساء عون وسلام أن ينضمّ رئيس المجلس إلى حزب الله في إعلانه رفض ما جاء في إعلان واشنطن، معتبراً أنه لا يخدم حقوق لبنان.

وأكّدت مصادر مطّلعة أن بري «يدير مفاوضات جانبية مع الولايات المتحدة التي تعتبر أن السلطة اللبنانية غير قادرة على الالتزام بتنفيذ ما تتعهّد به في واشنطن وبالتالي يجب الاتفاق مع من يملك الكلمة في الميدان، ويمثّل بري صلة الوصل. وهذا ما يفسّر الزيارة التي قامَ بها النائب علي حسن خليل إلى قطر التي دخلت على خط الوساطة بين إيران والولايات المتحدة إلى جانب باكستان».

بري يفجّر لغم الإعلان

وكان نهار أمس، بدأ مع تواتر المعلومات عن اتصالات جارية بقوة، بين العاصمة الأميركية ورئيس المجلس عبر قناة خاصة، حيث تركّز البحث عن سبل إنقاذ الموقف بعد إعلان حزب الله رفضه التام لإعلان واشنطن، وبعدما أخذ الرئيس بري 24 ساعة للتشاور محلياً وخارجياً، وابلغ الجانب الأميركي والوسطاء بموقفه، أصدر بياناً علّق فيه على إعلان واشنطن قائلاً: «بدلاً من هذا الاتفاق الهجين، كان يمكن أن نقرأ إيجاباً في بداية النص لو قرأنا وقفاً لإطلاق النار بدون قيد أو شرط براً وبحراً وجواً وبدون هدم كل ما هو قائم، ولكنّه فُخّخ فاضاف وقفاً تاماً لإطلاق النار من قبل حزب الله، وكذلك إجلاء جميع عناصره من جنوب الليطاني».

وأضاف أنه «كان يمكن أن أقرأ إيجاباً لو قرأت، انسحاباً إلى خارج الحدود المحتلة، ولكنه فُخّخ بمناطق تجريبية دون دخول أيّ جهات فاعلة (!!!)»، ثم أكّد برّي أنه «ولكي لا أطيل، فانا أوافق على ما يلي:

أولاً: يُفهم بوقف إطلاق النار الكامل والشامل بدون قيد أو شرط براً وبحراً وجواً وبدون تجريف وهدم كل ما هو قائم. وثانياً: انسحاب حزب الله من جنوب الليطاني بالتوازي مع الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي احتلّها»، ليختم بالقول: «امّا باقي النص فهو جائر ولا يستحقّ ذكره».

وقد جاء موقف برّي، عاكساً موقفاً أكثر حدّة من موقف حزب الله في رفض فلسفة وأهداف إعلان واشنطن، لكنه قدّمه بطريقة تفتح الباب أمام تغييرات جوهرية في حال كان الأميركيون معنيّين بالتوصّل إلى اتفاق، مع العلم أن برّي، ظلّ يقول لكل من يلتقيه إن ملف لبنان لن يكون منفصلاً عن الملف الرئيسي المتعلّق بإيران، وهو ما كان محلّ بحث بينه وبين قائد الجيش العماد رودولف هيكل الذي أعلن عن سفره اليوم إلى باكستان، تلبية لدعوة قائد الجيش الباكستاني عاصم منير الذي يتولى إدارة الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، والذي بات مطلعاً على كامل تفاصيل الملف اللبناني.

كما دخل الرئيس السابق للحزب التقدّمي الاشتراكي وليد جنبلاط على خط المواقف، محذّراً من تكرار تجربة اوسلو في أيّ مسار تفاوضي جديد. واعتبر أن المطلوب تحديد الإطار النهائي للمفاوضات وعدم الوقوع في عملية تفاوض مفتوحة قد تنتهي بتكريس وقائع دائمة في الجنوب على غرار ما حصل في الأراضي الفلسطينية.

لبنان: إجراءات إسرائيلية جديدة
- ممنوع الوقوف على هذا الجانب من الخط.
- أيّ جانب؟
- كلا الجانبين

(عن جريدة الحزب الشيوعي الفرنسي)

جنوب عون وسلام

لكنّ الصورة في قصر بعبدا والسراي الكبير، كانت تعكس حالة من التوتر الذي لامس حدّ الجنون، من خلال إطلاق مواقف تعكس فهماً ضعيفاً للسياسة المحلية من قبل عون وسلام، وقلّة اكتراث بنتائج ما يقومان به أو يتحدّثان عنه، بعدما قرّرا التخلّي عن قسم كبير من البلاد أرضاً وشعباً. وقد ظهرا في حديثين منفصلين كمن يحاول رسم المشهد السياسي وفق معادلة تبسيطية تختزل كل الأزمات في طرف واحد، والأخطر أنها تنزع عن العدو الإسرائيلي أيّ مسؤولية لا بل تحاول تبرئته وتبرير ما يقوم به. فبعد إعلان واشنطن الأخير، وتهديدات عون – سلام للمقاومة بتحمّل عواقب رفض اتفاق الاستسلام، أطلق عون مواقف خالية من أيّ رصانة أو تعقّل. واتهم في مقابلة مع شبكة «سي أن أن » إيران بـ «باستخدام لبنان ورقة ضغط في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة»، مؤكداً أن «مصالح اللبنانيين لا تتطابق مع مصالح طهران، وأن الشعب اللبناني يدفع ثمن حسابات إقليمية لا علاقة له بها»، داعياً «الحرس الثوري الإيراني إلى أن يدرك أن لبنان دولة مستقلة وليس ساحة نفوذ». معتبراً أن «اللبنانيين سئموا الحرب بين إسرائيل وحزب الله وأن التفاوض هو الطريق الوحيد المتبقّي للخروج من الأزمة»، ولم يكتف عون بانتقاد إيران، بل وجّه رسائل مباشرة إلى حزب الله، معتبراً أن الأمين العام للحزب نعيم قاسم «لا يمثّل الشعب اللبناني».

وبالتناغم معه انتقد سلام موقف الحرس الثوري الإيراني الرافض للتفاهم الذي تمّ التوصل إليه بوساطة أميركية وعربية، معتبراً أن ذلك يؤكد مجدّداً أن الحرب لا تخاض من أجل اللبنانيين بل على أرضهم وعلى حسابهم. ورغم محاولة الادعاء بوجود غطاء لما يقومان به، تأتي المواقف السياسية المعلنة لتكشف التباين الكبير مما ينفي أي صورة إجماع.

وسط هذه الأجواء، برزت المعلومات التي تتحدّث عن زيارة سيقوم بها قائد الجيش رودولف هيكل إلى العاصمة الباكستانية إسلام آباد بدعوة من نظيره الباكستاني عاصم منير. وفيما لم تنفِ قيادة الجيش الأمر ولم تؤكده، أشارت مصادر مطّلعة إلى أن الزيارة مُقررة قبل أكثر من شهر، ولكن تم تأجيلها ربطاً بالتطورات الجارية في المنطقة. وقالت إن «هذا الأمر إن حصل فهو يؤشر إلى وجود خط جديد موازٍ للمفاوضات في واشنطن، إلى جانبِ الخط المفتوح مباشرة مع رئيس مجلس النواب نبيه برّي».

وفي تصريحات لقناة «الجزيرة» قال مسؤول أميركي إن «الاتفاق التاريخي بين لبنان وإسرائيل هو النتيجة الأولى لجلوسهما إلى طاولة المفاوضات» وقال إنه «من المقرر عقد جولة محادثات بين لبنان و»إسرائيل» بعد 22 يونيو للتوصل إلى اتفاق شامل للسلام بينهما». واتهم المسؤول إيران بأنها «تريد إطالة أمد الصراع في لبنان، وتعمل على عرقلة التفاوض بين لبنان وإسرائيل لتتمكن من ادعاء الفضل في إنقاذ الموقف». ودعا المسؤول حزب الله إلى «الاختيار بين خوض حرب غير مجدية أو السماح بعودة النازحين وإعادة الإعمار».

وفي إسرائيل سربت الأوساط القريبة من رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، بأن «وزراء الحكومة ضغطوا عليه لتوسيع القتال في لبنان» ونقلت عنه «تفضيله المسار الدبلوماسي، معتبراً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب شريك استراتيجي لإسرائيل، وأنه ينبغي إتاحة المجال لاستمرار الاتصالات والمفاوضات».

وفي السياق نفسه، أبلغ رئيس الأركان الوزراء أن القرار بشأن اتجاه المرحلة المقبلة يعود إلى المستوى السياسي، مؤكداً أن الجيش مستعد لتوسيع العمليات العسكرية في لبنان إذا طُلب منه ذلك.

(الأخبار)

إعلان العار: من التخلي عن الجنوب إلى تحميل المقاومة مسؤولية الحرب

علي حيدر

قراءة البيان الصادر عن الاجتماع بين وفد السلطة في لبنان مع وفد العدو بحضور الجانب الأميركي، توجب البحث في بنوده المعلنة، واللحظة السياسية التي وُلد فيها، والمسار الذي سبقه والتحولات التي أعادت تشكيل البيئة الاستراتيجية التي يعمل ضمنها جميع الأطراف. فالاتفاق جاء في مرحلة شهدت سقوط رهانات كبرى، وتبدل حسابات إقليمية، وتصاعد مخاطر الانزلاق إلى مواجهة أوسع كانت تهدد بإعادة إشعال الحرب الإقليمية من بوابة لبنان.

السؤال الأهم، هو هل تمت صياغة بنود هذا الإعلان انطلاقاً من فرضية أن المقاومة ستقبل بها وتتعامل معها بوصفها أساساً لتسوية جديدة، أم أن الجهات التي وضعتها كانت تدرك مسبقاً أن شروطها غير قابلة للقبول، لكنها أرادت توظيفها سياسياً وإعلامياً لأهداف أخرى؟

الإجابة تسمح بفهم خلفيات الاتفاق وسياقه، وتكشف طبيعة الصراع الذي يدور حول لبنان ومستقبله، وتساعد على فهم ما إذا كنا نتجه صوب تسوية مستقرة أم نحن أمام محطة جديدة في مسار مواجهة لم تصل بعد إلى نهاياتها بعد؟

لبنات الاتفاق المطروح اليوم في لبنان من فراغ، بل هو تتويج لمسار طويل من التقديرات والرهانات التي سادت لدى الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض القوى اللبنانية منذ اندلاع الحرب. وهي تقديرات انطلقت من فرضية أن حزب الله وإيران يعيشان في أضعف مراحلهما، وأن الظروف مؤاتية لإحداث تغيير جذري في معادلات القوة التي حكمت لبنان والمنطقة خلال العقود الماضية. لذلك، لم تكن الحرب مجرد عملية عسكرية محدودة، بل بهدف إخراج حزب الله من المعادلة السياسية والأمنية اللبنانية، بالتوازي مع إخضاع إيران أو إضعافها بصورة تسمح بالتفرغ لاحقاً للساحة اللبنانية.

غير أن مسار الحرب أظهر نتائج مغايرة لكثير من تلك التوقعات. فبدلاً من انهيار إيران أو تراجع دورها الإقليمي، فقد باتت لاعباً أكثر حضوراً وتأثيراً في المشهد الإقليمي. كما أن العدوان الإسرائيلي لا ينهي دور حزب الله أو يشل قدرته على التأثير، بل ظهر الحزب بقدرة على مواصلة الاستنزاف العسكري وفرض كلفة متزايدة على جيش الاحتلال ومستوطنيه.

ومع ذلك، استمرت محاولات الاستثمار السياسي في نتائج الحرب. فتوقف إطلاق النار مع إيران، كان يشمل لبنان، لكن واشنطن تبنت المقاربة الإسرائيلية التي تركز على فصل المسارين الإيراني واللبناني للاستفراد بلبنان ومقاومته. ثم جاءت التطورات اللاحقة، بما فيها التصعيد الإسرائيلي الواسع الذي بدأ بـ«الأربعاء الأسود» لتؤكد أن هناك من يريد إعادة صياغة شروطه لمصلحة إسرائيل.

إلا أن هذا المسار واجه بدوره متغيرات جديدة. فقد أدى الفراغ الإيراني بإغلاق مضيق هرمز، إلى صب تأثير العامل الإقليمي في المواجهة لمصلحة لبنان، قبل أن تنتهي الاتصالات غير المعلنة إلى تحييد الضاحية الجنوبية وبيروت عن ساحة الحرب المباشرة. ومع ذلك استمرت المواجهة في الجنوب بوتيرة متصاعدة، ورفعت المقاومة من المستوى الكمي والنوعي لعملياتها موقعة الخسائر الكبيرة في صفوف جيش العدو، بالتوازي مع توسع نطاق الردود التي طالت عمقاً أكبر داخل الأراضي المحتلة. ومع مرور الوقت بدأت الكلفة السياسية والعسكرية للحرب تتراكم داخل إسرائيل نفسها، ما أدى إلى تصاعد الضغوط على حكومة بنيامين نتنياهو لإيجاد مخرج من المأزق القائم.

اللحظة المفصلية كانت بإعلان نتنياهو نيته توسيع الحرب لتشمل بيروت والضاحية الجنوبية. وهنا لم يعد الأمر يتعلق بسقف العمليات العسكرية فحسب، بل بإعادة رسم حدود الصراع واحتمالات توسعه. وفي هذا السياق جاء موقف إيران الحاسم بأنها سترد عسكرياً على استهداف الضاحية عبر ضرب أهداف في شمال فلسطين المحتلة. وهذا ليس مجرد تهديد عسكري إضافي، بل إعلان سياسي واضح بأن أي تصعيد ضد الضاحية قد يفتح الباب أمام انخراط إيراني مباشر ويهدد بإعادة المنطقة إلى مسار الحرب الإقليمية الشاملة.

في هذه النقطة تحديداً، برز العامل الأميركي بصورة أكثر وضوحاً. فواشنطن بدت واضحة في أنها لم تكن معنية فقط بأمن إسرائيل، بل كانت تنظر أيضاً إلى تداعيات انفجار إقليمي جديد على المفاوضات مع إيران، وعلى استقرار أسواق الطاقة العالمية والاقتصاد الدولي. وهذا ما يفسر ضغوط الرئيس الأميركي دونالد ترامب على نتنياهو والدفع نحو صيغة لوقف إطلاق النار تحول دون الانزلاق إلى مواجهة أوسع.

المفارقة، أنه كان من شأن هذه التحولات أن تمنح لبنان الرسمي هامشاً تفاوضياً أوسع مما كان متاحاً في المراحل السابقة، إلا أن المسار الذي سلكته السلطة جاء في اتجاه مختلف. وبدلاً من الاستثمار في التحولات التي فرضتها الوقائع الميدانية، ظهر وكأن لبنان الرسمي ينتقل تدريجياً إلى موقع الشريك في مشروع إعادة هندسة التوازنات الداخلية والخارجية وفق الرؤية

هل افترض واضعو الإعلان ان الحرب تجري لمصلحة إسرائيل، وان حزب الله ومعه إيران في وضع ضعيف حتى يقبلا بهذه الشروط؟

الأميركية والإسرائيلية. وهو ما ظهر في البنود التي تضمنها البيان. حيث تضمن وقف إطلاق النار بوصفه التزاماً يفرض على حزب الله وقف عملياته. لا وقف عدوان الجيش الإسرائيلي. ثم الربط بين الاتفاق وإخراج عناصر الحزب من جنوب الليطاني، وهو ما يعني إخراج سكان القرى والبلدات الواقعة في تلك المنطقة، بينما ترك لجيش العدو أن يبقى في مناطق يعتبرها «أمنية»، ومنع عودة سكانها إليها، والأهم من ذلك احتفاظ إسرائيل، وفق التصور المعلن، بحرية تنفيذ ضربات عسكرية داخل لبنان، بما في ذلك بيروت، تحت عنوان الرد على أي مخاطر تستهدف الشمال.

وهذا ما يعيدنا إلى السؤال المركزي: هل كانت الجهات التي صاغت هذه الترتيبات تعتقد فعلاً أن المقاومة قد توافق عليها وتقبل بها، أم أنها كانت تدرك مسبقاً أن مثل هذه الشروط غير قابلة للقبول، لكنها صاغتها رغم ذلك لأهداف سياسية أخرى؟

إذا كانت الفرضية الأولى صحيحة، فهذا يعني أن صناع القرار يعتقدون أن موازين القوى قد تبدلت إلى درجة تسمح بفرض شروط استراتيجية على المقاومة لم يكن ممكناً فرضها سابقاً. أما إذا كانت الفرضية الثانية هي الأقرب إلى الواقع، فإن معنى ذلك أن الاتفاق لم يُصغ أساساً باعتباره إطاراً قابلاً للتنفيذ، بل باعتباره أداة سياسية وإعلامية تهدف إلى تحميل الطرف الآخر مسؤولية رفضه، وتوفير غطاء لمراحل لاحقة من الضغوط أو التصعيد أو إعادة تشكيل المشهد الداخلي اللبناني.

وهنا يبدأ النقاش حول دلالات الاتفاق ورسائله. ليس فقط تجاه المقاومة، بل أيضاً تجاه لبنان ومستقبل توازناته الداخلية وموقعه في الصراع الإقليمي الأوسع. والإجابة على أي من الفرضيتين هي الأقرب إلى الواقع قد تكشف الكثير عن طبيعة المرحلة المقبلة. وهنا تكمن خطورة إعلان واشنطن لجهة أنه لا يطرح تسوية متوازنة، بقدر ما ينتج معادلة إكراه سياسي: فهو يدفع المقاومة إلى الاختيار بين القبول بترتيبات تمس جوهر دورها في الدفاع عن الجنوب، أو رفضها بما يتيح للولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة اللبنانية تحميلها مسؤولية استمرار الحرب. وبذلك يتحول الاتفاق من آلية لوقف العدوان إلى أداة لإعادة توزيع المسؤولية عنه.

مقالة

لبنان والدولة المؤجَّلة: في شروط تكوين أمّة لم تكتمل

كريم حدّاد

ليست مشكلة الدولة في لبنان أنّ السلطة فاسدة فحسب، ولا أنّ إدارته العامة ضعيفة، ولا أنّ طبقته السياسية اعتادت تحويل النصوص الدستورية إلى أدوات في المنازعة لا إلى قواعد في الاجتماع. تلك كلّها ظواهر من أزمة أعمق: أزمة تكوّن وطني لم يبلغ تمامه. فالدولة، في معناها الحديث، لا تقوم بمجرد وجود إقليم وسكان وسلطة، بل تقوم حين يتحول السكان إلى جماعة سياسية، وحين تصير الأرض مجالاً مشتركاً للانتماء، وحين يغدو القانون مرجعًا أعلى من العصبية، وحين تحتكر السلطة العامة حق القرار باسم المصلحة الوطنية لا باسم الحصص والولاءات. فأين لبنان من ذلك كله؟ وهل تكفي صفة «الوطن النهائي»، كما يقررها الدستور، لكي يصير الوطن نهائيًا في الوعي السياسي للجماعات؟ أم أن النص الدستوري يظل إعلانًا عن غاية لم ينجزها الاجتماع اللبناني بعد؟

يتنازع اللبنانيين خلافٌ يتجاوز السياسة إلى المعنى. إنهم لا يختلفون فقط على الحكومات والرئاسات والبرامج، بل على التاريخ والهوية والعدو والصديق ووظيفة الدولة ومعنى لبنان من محيطه والعالم. في مجتمعات سياسية كثيرة يدور الصراع داخل إطار وطني مستقر، أما في لبنان، فكثيرًا ما يكون الإطار نفسه محل منازعة. هل لبنان عربي أم متوسطي؟ مشرقي أم غربي؟ وطن حياد أم وطن مقاومة؟ كيان نهائي أم ساحة عبور بين محاور؟ إنّ كثرة الأسئلة هنا لا تدل على ثراء فكري بقدر ما تكشف هشاشة التعاقد الوطني. ذلك أنّ الأمم لا تُبنى بإلغاء الاختلاف، ولكنها لا تقوم أيضًا إذا تحوّل كل اختلاف إلى نقض للأصل الجامع.

أول مظاهر هذه المعضلة انقسام الذاكرة. فاللبنانيون لا يملكون رواية مشتركة عن تاريخهم الحديث. الحرب الأهلية، مثلًا، ليست حدثًا واحدًا في الوعي العام، بل حروب كثيرة تتجاور في الذاكرات الطائفية. لكل جماعة شهداؤها وضحاياها وخوفها وخيانتها المؤسسة وبطلها الخاص. وما تسميه جماعة مقاومة قد تسميه أخرى مغامرة، وما تعدّه جماعة دفاعًا عن السيادة قد تراه أخرى استدعاءً للخارج. لا يعني ذلك أن تُفرض رواية واحدة بالقسر، ولا أن تُمحى الفوارق بين الجلاد والضحية، بل يعني أن الدولة لا تقوم إذا بقي التاريخ المنزلي أقوى من التاريخ الوطني، وإذا بقيت المدرسة عاجزة عن إنتاج ذاكرة مسؤولة تعترف بالجراح ولا تورثها كبرنامج سياسي دائم.

لقد خرج لبنان من الحرب الأهلية بتسوية سلطة لا بمصالحة وطنية. جرى العفو عن الجرائم، لكن لم تُبنَ حقيقة مشتركة. أُعيد توزيع المواقع، لكن لم تُرمم الثقة. انتقل أمراء الحرب إلى المؤسسات، وانتقلت خطوط التماس من الشوارع إلى الإدارات والإعلام والذاكرة. لذلك بقي اللبناني يرى الدولة بعين الارتياب: دولتي أم دولة خصمي تحميني أم تستخدم القانون عليّ، تعبر عن الاجتماع الوطني أم عن ميزان قوى عابر. وحين لا تكون الدولة موضع ثقة، يعود كل فرد إلى جماعته، وكل جماعة إلى زعيمها، وكل زعيم إلى راعٍ خارجي أو داخلي يحمي حصته.

المظهر الثاني هو انقسام الهوية والانتماء. التعدد في ذاته، ليس آفة. بل إنّ لبنان، لو امتلك دولة عادلة، كان يمكن أن يجعل من تعدده رصيدًا حضاريًا وسياسيًا. غير أنّ التعدد حين لا ينتظم في عقد وطني يتحول إلى تنازع ولاءات. لا تعود الهوية فضاءً رحبًا تتجاور فيه العروبة والمشرقية والمتوسطية والدين والثقافة والخصوصيات المحلية، بل تصبح كل هوية مشروعًا لامتلاك لبنان أو تعريفه على صورة جماعة بعينها. هكذا يريد كل فريق لبنان الذي يشبهه وحده: لبنان الحياد، لبنان المقاومة، لبنان الغرب، لبنان العروبة، لبنان السوق، لبنان الرسالة، لبنان الجبل، لبنان الجنوب، لبنان العاصمة. وليس أخطر على الوطن من أن تغدو كل جماعة تعريفًا كاملًا له، وأن لا يبقى لبنان إلا مجموع تعريفات متخاصمة.

لا يكون علاج هذا الخلل بتجريد اللبنانيين من انتماءاتهم. فالوطنيّة لا تُبنى على تصحير الذاكرات ولا على مطالبة الناس بأن يكفّوا عن كونهم ما هم عليه دينيًا أو ثقافيًا أو وجدانيًا. إنما تُبنى بإعادة ترتيب الانتماءات داخل سلم أعلى: لا انتماء فوق المصلحة الوطنية، ولا ذاكرة تحوّل صاحبها احتكار الدولة، ولا علاقة خارجية تبيح الاستقواء على الداخل، ولا خوف جماعياً يبرر تعطيل المؤسسات. بهذا المعنى، لا تكون الأمة الغاءً للطوائف، بل تحريرًا للسياسة من أسر الطوائف. ولا تكون المواطنة محوًا للجماعات، بل منعًا للجماعات من أن تصير بديلًا من الدولة.

المظهر الثالث أن الأرض اللبنانية لم تصبح، في الوجدان السياسي، أرضًا مشتركة لجميع اللبنانيين. الخريطة واحدة، أما الشعور بها، فمتشظٍّ. مناطق كثيرة تُقرأ بوصفها امتدادًا لطائفة أو حزب أو زعيم أو محور. الجنوب يُحصر في جماعة، والجبل في ذاكرة، والشمال في عصبية، والبقاع في هامش، وبيروت في مركز متنازع عليه. وحين لا يشعر اللبناني بأن كل الأرض له، لا يشعر بأن كل الناس شعبه. من هنا يصبح الاعتداء على منطقة شأنًا خاصًا بأهلها، ويصبح حرمان الأطراف مسألة محلية لا جرحًا وطنيًا. وهذه من أخطر علامات فشل الدولة: أن تتحول الجغرافيا إلى إقطاعات نفسية وسياسية.

الدولة التي لا تزور الأطراف إلا أمنيًا أو انتخابيًا لا تصنع مواطنين. بل تصنع تابعين. الإنماء، شرط من شروط بناء الأمة. الطرق، المدارس، المستشفيات، الجامعة الوطنية، النقل العام، الكهرباء، المياه، الإنترنت، البلديات، الإدارات المحلية: هذه كلها أدوات في صناعة الانتماء. حين يشعر ابن عكار أو الهرمل أو مرجعيون أو طرابلس أو الشوف أن حقه لا يمر عبر الزعيم، تبدأ الأرض في الخروج من ملكية الطائفة إلى ملكية الوطن.

أما المظهر الرابع، فهو أن السلطة في لبنان محاصصة خارجية أيضاً. والخارج يوزع النفوذ من فوقها وحولها. وراء كل موقع يوجد توازن طائفي وامتداد مالي ورهان إقليمي وحساب دولي. لهذا لا تُدار الدولة اللبنانية من داخلها وحده. القرار مفتوح على السفارات والعواصم والمانحين والمصارف والمحاور والعقوبات. غير أن الخارج لا يدخل إلا لأن الداخل مفتوح. السفارة لا تخلق الخوف الطائفي، لكنها تستثمره. والدولة الإقليمية لا تصنع الزعيم المحلي، لكنها تستخدم حاجته. ومقاومة الخارج تحتاج عدالة في التمثيل، قضاء مستقلاً، اقتصاداً أقل تبعية، أحزاباً شفافة التمويل، وجيشاً قادراً، وثقة وطنية تمنع كل جماعة من طلب الحماية خارج الدولة.

كيف يمكن، إذن، بناء دولة لبنانية واحدة في اجتماع كهذا؟ لنعترف بالانقسام من غير أن نقدسه. اللبنانيون ليسوا موحدين، وهذه حقيقة لا فضيحة. لكنهم يستطيعون أن يتفقوا على قواعد لإدارة اختلافهم. فالأمة لا تعني وحدة الرأي، بل وحدة المصير السياسي. والمطلوب ليس أن تتشابه الجماعات، بل أن تقبل كلها مرجعية واحدة أعلى من عصبياتها: الدستور، القانون، المصلحة العامة، والسيادة الوطنية. ولا بد من تاريخ مدرسي لا يمحو الخلاف، ولكنه يمنع تحويله إلى أحقاد موروثة. لا جماعة تحتكر البطولة، ولا جماعة تختصر الخيانة، ولا حرب أهلية يمكن أن تنتهي إن بقيت تُدرّس في البيوت كأنها وصية ثأر. المدرسة هنا ليست جهاز تعليم فقط.

آليات كثيرة تحتاجها الدولة الطبيعية في بلد مثل لبنان، فيها التنازلات وفيها التسويات وفيها البحث عن استقلال حقيقي عن الخارج

ويصبح الفرد مواطناً حين يجد الدولة في المستشفى والمدرسة والقضاء والوظيفة والضمان والطريق والجامعة. إذا كان العلاج للطائفة، والمنحة للزعيم، والعمل للواسطة، والأمن للحزب، فلا عجب أن يسبق الولاء الأهلي الولاء الوطني. لا تُصنع الأمة من الخطابة، بل من عدالة تُختبر يوميًا.

أما تحرير الدولة من المحاصصة، فله طريقه عبر إلغاء الطائفية السياسية كهدف دستوري، لكن لا يتم الأمر بانقلاب لفظي يخيف الجماعات، ولا بإدامة نظام يجعلها سجينة زعمائها. بل عبر مسار يوفر ضمانات للجماعات في مجلس شيوخ، وتمثيل سياسي وطني يتخفف تدريجيًا من القيد الطائفي، وقانون أحزاب شفاف، وتمويل سياسي مراقب، وقضاء دستوري وإداري قادر على وقف المحاصصة المقنّعة. فالطوائف لا تُطمأن بأن تبقى مالكة للدولة، بل بأن لا تخاف من دولة لا تملكها.

ثم هناك حاجة إلى إعادة تعريف السيادة بوصفها قدرة لا شعارًا. لا سيادة لدولة بلا اقتصاد، ولا لدولة بلا قضاء، ولا لدولة بلا جيش قادر، ولا لدولة تستدين رواتبها، ولا لدولة يشتري الخارج قرارها. السيادة ليست حيادًا لفظيًا ولا مقاومة لفظية؛ إنها بناء قدرة وطنية على الحماية والقرار. من هنا لا بد من عقد دفاعي وطني يخرج من الابتزاز المتبادل: لا تكون الدولة أداة لنزع عناصر القوة من لبنان، ولا تبقى عناصر القوة خارج أفق الدولة إلى الأبد. تلك معادلة صعبة، ولكن لا دولة من دونها.

الأمة اللبنانية، بهذا المعنى، ليست معطى جاهزًا بل مهمة تاريخية. اللبنانيون موجودون، لكنهم لم يصيروا بعد جماعة سياسية واحدة كاملة. تجمعهم الجغرافيا واللغة اليومية والمصالح والاغتراب والخوف من الانهيار، وتفرقهم الطائفية والذاكرات والخارج والاقتصاد الريعي. لذلك لا بد من الحذر من وهمين: وهم أن لبنان يستحيل أن يكون دولة، وهو استسلام يتزيّا بلباس الواقعية؛ ووهم أن الدولة تقوم بخطاب وطني جميل، وهو سذاجة تتزيّا بلباس الأمل. بينهما طريق أصعب، بناء الدولة الممكنة، دولة لا تلغي التعدد بل تنظمه، لا تخاف من قوة المجتمع بل تؤطرها، لا تكون محاصصة بين الداخل والخارج بل عقدًا بين المواطنين.

الحرب الكونية ضد المقاومة

المقاومة تطور أنماط الاشتباك: تفكيك منظومة القيادة والسيطرة للعدو

حمزة الخنسا

لم يكن استهداف المقاومة للضباط والقادة الميدانيين في جيش العدو الإسرائيلي في جنوب لبنان منفصلاً عن استراتيجية أكبر تهدف إلى إرباك منظومة القيادة وعزل فعلي للقوات المنتشرة على الأرض.

وتكشف المعطيات الميدانية حول مسار العمليات في جنوب لبنان خلال معركة «العصف المأكول 2026» عن تحوّل نوعي في بنية الاشتباك، فقد امتدت استهدافات المقاومة لتطاول بنية القيادة والسيطرة الإسرائيلية بكل مستوياتها من المقرات الاستراتيجية في العمق، وصولاً إلى غرف العمليات الميدانية المتقدمة.

وشملت العمليات استهداف مقرات تعتبر من أعمدة البنية العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية. فقد تم قصف مقر وزارة الحرب في «الكرياه» وسط تل أبيب في 26 آذار، إلى جانب استهداف ثكنة دولفين ومقر الوحدة 8200 في غليلوت بتاريخي 26 آذار و30 نيسان، إضافة إلى قاعدة ميشار في صفد التي تضم مقر الاستخبارات في الجبهة الشمالية، ومقر وحدة الشيطت 13 البحرية في عتليت.

هذه الضربات تعكس انتقالاً في بنك الأهداف نحو تعطيل «العقل الاستخباري» لجيش العدو الإسرائيلي، لا مجرد استنزاف وحداته الميدانية.

وطاولت عمليات المقاومة أيضاً ما يُعرف بالنسق العملياتي، حيث استُهدفت قيادة المنطقة الشمالية في قاعدة دادو بشكل متكرر، إلى جانب مقر الفرقة 146 في جعتون، ومقر اللواء 300 في شوميرا، الذي تعرّض لضربة وُصفت بالدقيقة أصابت غرف المبيت والقيادة معاً، كما طاول الاستهداف مقر اللواء 769 في كريات شمونة، في مؤشر على تعميم الضغط العملياتي على مختلف مستويات القيادة الميدانية، بما يحدّ من قدرة جيش الاحتلال الإسرائيلي على إدارة المعركة من مراكز آمنة خلف الجبهة.

في المستوى التكتيكي، ركزت عمليات المقاومة على المقرات المستحدثة التي أنشأها العدو داخل القرى والمناطق الحدودية مثل البياضة والقنطرة والطيبة والخيام.

وتشير المعطيات إلى تكرار تدمير هذه المقرات في البياضة لأكثر من عشر مرات خلال أيار، باستخدام مسيّرات انقضاضية وقذائف وصواريخ، ما يعكس تحوّل هذه المنطقة إلى ساحة استنزاف متكرر لعقد القيادة الأمامية للعدو. كما تم استهداف مواقع قيادة داخل مبانٍ سكنية، بينها مراكز مدرعات في زوطر الشرقية، ما أدى إلى تآكل قدرة جيش العدو على تثبيت نقاط قيادة مستقرة قرب خطوط التماس.

وتعد العمليات المركزة ضد آليات القيادة والاتصالات للعدو إحدى أبرز سمات استراتيجية المقاومة، حيث جرى استهداف آليات «هامر» قيادية في مواقع متعددة، بينها المنارة وجل العلام، إضافة إلى تدمير آليات C2 في العباد ودير سريان والطيبة. كما طاولت الاستهدافات غرف إدارة النيران في كفرجلعادي ومربض البياضة، وهو ما أدى عملياً إلى تعطيل شبكات التوجيه الناري وربط الوحدات الميدانية بقياداتها.

وامتدت عمليات المقاومة لتطاول البنية التكنولوجية لجيش العدو الإسرائيلي، حيث تم استهداف أنظمة «Drone Dome» المخصصة لاعتراض المسيرات، في أكثر من موقع بينها العباد والناقورة ورشاف. كما تعرضت رادارات ومواقع مراقبة في ميرون وستيلا ماريس والعلمقة وكتسافيا لضربات متكررة، إلى جانب تدمير كاميرات مراقبة وتجهيزات استطلاع في البياضة والطيبة وجل العلام. ويشير هذا النمط إلى محاولة ممنهجة لتقويض قدرة جيش العدو على الرصد اللحظي والسيطرة الجوية منخفضة الارتفاع.

أدى مجمل هذه العمليات إلى نشوء حال «عزل ميداني» للقوات الإسرائيلية المعادية المنتشرة على الأرض، عبر قطع خطوط الاتصال بين الوحدات الأمامية ومراكز القيادة الخلفية، وتقييد القدرة على المناورة والتنسيق.

وفي موازاة ذلك، برزت مؤشرات على استهداف قيادات ميدانية عالية القيمة، بما في ذلك عمليات طاولت ضباطاً ميدانيّين وتحركات آليات قيادية، ما يعكس وجود قدرة استخبارية لحظية عالية الدقة، وفق توصيفات تحليلية (انقر هنا: https://www.al-akhbar.com/NewspaperArticles/894667/استراتيجية-قطع-الرأس---المقاومة-تلاحق-قادة-جيش-العدو-الميدا).

وعملت المقاومة عبر هذه الاستراتيجية على إسقاط مفهوم «القيادة الآمنة خلف الجبهة»، عبر نقل مراكز القرار إلى دائرة الخطر المباشر، بما في ذلك استهدافات في محيط مناطق حساسة مثل شلومي وقلعة الشقيف. كما يُنظر إلى هذه العمليات باعتبارها رسالة ردع نفسية مزدوجة عبر ضرب معنويات القوات النخبوية، وإيصال رسالة مفادها أن ساحة المعركة لم تعد تفصل بين الجندي والقائد.

وبذلك، سجلت المقاومة تحوّلاً في نمط الاشتباك من حرب استنزاف تقليدية إلى نموذج يقوم على تفكيك منظومة القيادة والسيطرة للعدو، عبر تدرّج يبدأ من ضرب العمق الاستراتيجي، مروراً بالقيادة العملياتية، وصولاً إلى عزل الوحدات التكتيكية على الأرض. وكذلك، يضمن استمرار المقاومة في هذا النمط انتقال المعركة مع العدو من مستوى «الاشتباك الميداني» إلى مستوى إعادة تعريف قدرة جيش العدو على القيادة في بيئة تصبح فيها المعلومة والاتصال والتموضع أكثر حساسية من التفوق الناري التقليدي.

جنازة النقيب الإسرائيلي إيتان شموئيل ليصبرغ الذي قتلته المقاومة في جنوب لبنان (إعلام إسرائيلي)

> عملت المقاومة عبر هذه الاستراتيجية على إسقاط مفهوم «القيادة الآمنة خلف الجبهة»

المقاومة تستهدف قائد كتيبة جديد

حافظت المقاومة على وتيرة عالية من العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، فاستهدفت في سلسلة عمليات تجمعات عسكرية في محيط قلعة الشقيف التاريخية، وبلدات القنطرة، زوطر الشرقية، حداثا، الناقورة، يحمر الشقيف، ووادي الحجير، إضافةً إلى مواقع متقدمة في أطراف دير سريان والبياضة.

واستخدمت المقاومة صليات صاروخية وقذائف مدفعية، إلى جانب مسيّرات انقضاضية من نوع «أبابيل»، في استهداف آليات وجنود، بينها آليات اتصالات ومركبات قيادية ودبابات «ميركافا»، إضافة إلى استهداف مسيّرة إسرائيلية من نوع «هرمز 450» في أجواء البقاع الغربي والزهراني.

وتحدثت وسائل إعلام عبرية أمس عن حدث أمني صعب في جنوب لبنان، هبطت على إثره مروحية عسكرية إسرائيلية في مستشفى «تل هشومير» (شيبا). وتبين لاحقاً أن قائد كتيبة «سيريت» في لواء «جفعاتي» قد أصيب مع ضابط آخر، بعد استهدافهما بمسيرة انقضاضية في زوطر الشرقية. وهذا ثاني قائد كتيبة في لواء «جفعاتي» يُصاب هناك خلال أسبوع، بعد إصابة قائد «كتيبة شكد» جراء انفجار مسيرة انقضاضية في القرية نفسها قبل أيام.

وتعليقاً على استمرار عمليات المقاومة، قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن «آخر شيء موجود في لبنان هو وقف إطلاق النار».

ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن رئيس الأركان إيال زامير، خلال اللقاء المغلق الذي جمع قادة هيئة الأركان العامة مع رؤساء السلطات المحلية في مستوطنات خط المواجهة عند الحدود مع لبنان، قوله: «من الأفضل التوقف الآن والتوصل إلى اتفاق، بدلاً من الوصول إلى الشروط نفسها وتسوية مشابهة بعد شهرين مع الاستمرار في دفع الأثمان».

وقالت الصحيفة إنه بعد تصريحات رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو في بداية الأسبوع لرئيس منتدى خط المواجهة، موشيه فايدفيتش، والتي قال فيها إنه سيتم خلال أيام عرض حل لمواجهة تهديد الطائرات المسيّرة الانقضاضية التابعة لحزب الله، ألمح رئيس الأركان إلى أنه لا يعرف عن وجود مثل هذا الحل.

بدورها، قالت صحيفة «إسرائيل اليوم» إن «الذي انكسر في قلعة شقيف لم يكن حاجز الخوف، بل ربما حاجز الحماقة. صحيح أن السيطرة على التلة تمنح الجيش الإسرائيلي بعض المزايا التكتيكية، لكن لا حاجة إلى أن يكون المرء ابن مؤرخ كي يعرف إلى أين ستؤول الأمور في النهاية».

(الأخبار)

تجارب العدوّ التقنية لمواجهة المُحلّقات

ذكرت «القناة 13» العبرية أن جيش الاحتلال، كشف عن تجربة سرّية أجراها أخيراً في منشأة وسط الكيان، تهدف إلى إيجاد حلول تكنولوجية مُبتكرة لمواجهة التهديد المتزايد للطائرات المُسيّرة المتفجّرة. وتركّزت التجربة، التي أشرف عليها ذراع البر وإدارة البحث والتطوير، على تطوير روبوت «أمستاف»، وهو منصة برية ذاتية القيادة جرى تزويدها بأنظمة رادار متقدّمة لكشف المُسيّرات وبشعاع ليزر على الدقة مُخصّص لاعتراض وتدميرها من مسافات آمنة. وبحسب القناة فإن التجربة «حقّقت نجاحاً تقنياً لافتاً، حيث تمكّن النظام، من تحديد وإصابة أهداف متناهية الصغر بحجم علب المشروبات على مسافة تصل إلى كيلومتر ونصف كيلومتر تقريباً».

ورغم هذا التقدّم، يقرّ جيش العدو بأن الوصول إلى حلّ شامل ونهائي لهذا التهديد لا يزال يتطلّب وقتاً طويلاً، مشيراً إلى استمرار العمل على تدابير دفاعية متنوّعة تشمل استخدام الأسلحة التقليدية وبنادق الصيد من قبل جنود لواء «جفعاتي» كخيار إضافي للاعتراض الميداني.

جاءت الخطوة بعدما عمد جيش الاحتلال طيلة الشهر الماضي إلى إدارة عشوائية لمواجهة المُحلّقات، وطلب من الجنود اتخاذ خطوات مستوحاة من ميدان الحرب الروسية الأوكرانية، مثل «الأسلاك الشائكة الدوّارة»، وهي آلية ميكانيكية تتكوّن من أسلاك يتم تثبيتها على دعامات حديدية ومزوّدة بمحرّكات كهربائية تقوم بتدوير الأسلاك الشائكة باستمرار وبسرعة بطيئة؛ وبمجرد تحليق المُسيّرة فوق المنطقة المُستهدفة، يلتقط السلك الدوّار كابل الألياف البصرية المتدلّي منها ويقوم بلفّه وقطعه فوراً، هذا الانقطاع المادي يُفقِد الطائرة الاتصال بمشغّلها بشكل كامل، ما يؤدّي إلى سقوطها قبل وصولها إلى هدفها.

مقالة

ملاحظات على مضمون إعلان وقف إطلاق النار

محمد وسام المرتضى*

يُسجّل على مضمون البيان الذي انتشر أوّل من أمس، متناولاً ما سُمّي بنود اتفاق بين لبنان وإسرائيل حول وقف إطلاق النار، أنّه جاء غير متوازن من الناحية القانونية والسياسية، فهو يركّز بصورة أساسية على التزامات مفروضة على لبنان، في حين أنه لا يتضمّن التزاماً واضحاً ومقابلاً من جانب الكيان الإسرائيلي بالانسحاب الكامل. وهذا الخلل ليس مجرّد قصور في الصياغة، بل قد يُستخدم لاحقاً وكأنه قبول لبنّاني ضمني بتأجيل أولوية وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي، أو بتهميش حقّ النازحين في العودة الآمنة إلى قراهم وممتلكاتهم. فقرار مجلس الأمن الرقم 1701 لم يقم على تحميل طرفٍ واحدٍ كلَّ الالتزامات، بل على توازن واضح بين وقف الأعمال العدائية، وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وانسحاب القوات الإسرائيلية خلف الخط الأزرق. ويمكن ملاحظة الآتي:

أولاً- اختلال مبدأ التوازن في الالتزامات:

أيّ اتفاق، لا يكون لغةً وقانوناً إلّا متوازناً، فلا يلقي موجبات على أحد طرفيه فقط، بل يولّد حقوقاً متقابلة ويفرض موجباتٍ متوازنة وفي الغالب متزامنة. والأهم أنّ وقف إطلاق النار يكون متبادلاً ومتزامناً وفورياً ويأتي كخطوة تمهيدية للشروع في عملية تفاوض سياسية دبلوماسية سعياً لحلّ النزاعات القائمة؛ أمّا الإعلان فلا يُلزم إسرائيل بوقف إطلاق النار، بل ظهرت وكأنّها الطرف الذي ينتظر تنفيذ لبنان شروطاً موضوعة لصالحها، إذْ جاء فيه: «ويشترط وقف إطلاق النار... إجلاء جميع عناصر الحزب من قطاع الليطاني الجنوبي» أي إنّ إسرائيل ومَن وراءها ومن معها جعلوا وقف إطلاق النار مشروطاً بإجلاء جميع عناصر المقاومة من «قطاع الليطاني الجنوبي» فكيف يستقيم هذا الشرط والعدوّ لم يتعهّد بالمقابل بانسحاب أو بإجلاء متزامن لجنوده من المنطقة التي يحتلّها راهناً؟ وكيف يستقيم أن يُفرض على المقاومة أن تتكفّى والاحتلال ما زال موجوداً؟

ثانياً- إشكالية المصطلحات الجغرافية المستحدثة:

تضمّن الإعلان مفرداتٍ جديدة من مثل عبارة «قطاع الليطاني الجنوبي»، بدلاً من الإشارة الدقيقة إلى المنطقة المُعرّفة في القرار 1701، أي المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. فاعتماد تعابير جديدة وغير منضبطة قد يفتح الباب أمام تفسيرات جغرافية مرنة أو موسّعة، خصوصاً إذا ارتبطت لاحقاً بعبارة «مناطق تجريبية». ولا يجوز للبنان أن يقبل باستبدال مفردات القرار 1701 بمصطلحات جديدة قد تؤدّي، مع الوقت، إلى تغيير نطاق الالتزامات أو حدود الانتشار الأمني أو حتى طبيعة المنطقة المعنية.

ثالثاً- إشكالية مفهوم «المناطق التجريبية»:

أسّس الإعلان لما أسماه «المناطق التجريبية»، إضافة إلى كوننا جرّبنا هذا العدوّ قبلاً وآخر ذلك في الخمسة عشر شهراً بعد تفاهم عام 2024، فإن الضمن لا يشير إلى أيّ مهلة زمنية سوف تستغرقها هذه الآلية التجريبية، بينما كان المُفترض هو التحفّظ على هذه العبارة التي لا تنتمي إلى لغة القرار 1701، ولا إلى مفهوم الخط الأزرق، ولا إلى مبدأ الانسحاب الكامل. وقد تسمح بإنشاء مناطق أمنية مرحلية أو مُجزّأة، وكأنّ السيادة اللبنانية تعود بالتدريج منطقةً بعد منطقة، بدل أن تكون حقاً كاملاً وفورياً للدولة اللبنانية على كامل أراضيها. والأخطر أن هذه العبارة قد تُستخدم لتبرير بقاء إسرائيل في مناطق أخرى بحجة أنها لم تدخل بعد ضمن آليّات التجريب.

رابعاً- التحديد المنقوص للسيادة اللبنانية:

كذلك، يتحدّث الإعلان بمعرض تناوله للمنطقة التجريبية عن «سيطرة كاملة للقوات المسلحة اللبنانية»، وهذه عبارة صحيحة من حيث المبدأ، لكنها تبقى ناقصة وخطيرة إذا لم تشمل أيضاً انسحاب إسرائيل ومنع أي انتهاك من قبلها للسيادة اللبنانية. فالسيادة معنيةٌ أيضاً بمنع الاحتلال، وبمنع خرقه للأجواء اللبنانية وبمنع الاغتيالات والتوغّلات، وبمنع فرض أحزمة أمنية أو نقاط احتلال داخل لبنان. أمّا الصيغة الحالية فتجعل السيادة اللبنانية منحصرةً بخدمة العدو وتنصبُّ على سلاح المقاومة فقط وكأنّه لا صلة لها بمواجهة ما تقوم به إسرائيل من احتلال وخرق واغتيالات.

خامساً- ابتزاز لبنان:

وتبرز سقطةٌ أخرى تمثّلت بعدم التحفّظ على العبارة الناطقة: «ستُمكّن هذه الخطوات من إحراز تقدّم نحو اتفاق شامل للسلام والأمن». فهذه العبارة قد تُفهم على أن الإجراءات الأمنية الداخلية، ومنها نزع السلاح، هي الطريق أو الشرط للوصول إلى «اتفاق سلام شامل». وهذا الربط كان يجب أن يتحفّظ عليه لبنان بوضوح، لأنّ وقف إطلاق النار، والانسحاب الإسرائيلي، وعودة السكان، ليست أثماناً لاتفاق سلام مُزمع، بل هي حقوق وواجبات قائمة بذاتها بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

سادساً- محاولة نفي العدوانية الإسرائيلية :

ليس مفهوماً لماذا وافق لبنان على عبارة: «إن إسرائيل ولبنان أكّدا عدم وجود أي نية عدائية بينهما». فهي وإن بدت إيجابية في ظاهرها، لكنها تصبح خطيرة إذا لم تقترن بتحفّظ لبناني واضح على الاحتلال والخروقات والاعتداءات والتصريحات الرسمية عن وزراء في الحكومة الإسرائيلية الحالية. فكيف يمكن الحديث عن غياب النية العدائية لدى إسرائيل في ظلّ وجود أراضٍ لبنانية مُحتلّة أو مُتنازع عليها، وقرى مُدمّرة أو مُهجّرة، وسكان ممنوعين من العودة وتصريحات عن رسميين إسرائيليين بالسعي إلى الاستيطان؟ كان الأصحّ أن يقال إن لبنان لا يسعى إلى الحرب، لكنه يتمسّك بحقّه الكامل في حفظ سيادته وتحرير أرضه وصونها وحماية شعبه، وفي إنهاء أيّ احتلال أو وجود عسكري إسرائيلي.

سابعاً- عدم تفنيد «القضايا العالقة»:

كما أن الإعلان يتحدّث عن «حل جميع القضايا العالقة» من دون أن يسمّي هذه القضايا. وهذا الغموض لا يخدم لبنان. كان يجب أن تُذكر القضايا العالقة بصورة واضحة، وفي مقدّمتها الانسحاب الإسرائيلي الكامل، النقاط الحدودية المُتحفّظ عليها، مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، الجزء الشمالي من بلدة الغجر، الخروقات

> إلى جانب تجاهل الانسحاب وعودة الناس والإعمار، فإن الإعلان يسعى إلى أن يحقّق للعدو أهدافاً فشلت الحرب في تحصيلها، ويُلزم لبنان بقواعد تنتقص من حقوقه في الأرض والسيادة

الجوية والبرية والبحرية، ملف الأسرى، تعويض الأضرار وعودة السكان المُهجّرين إلى قراهم وممتلكاتهم. فعدم تسمية هذه القضايا قد يسمح لاحقاً بحصر النقاش في الترتيبات الأمنية التي تخدم الأجندة الإسرائيلية، وإهمال جوهر المشكلة المرتبطة بالأطماع المُعلن عنها والاحتلال والحقوق اللبنانية.

ثامناً- محاولة جعل مسألة حصر السلاح التزاماً لبنانياً تجاه إسرائيل:

يتبنّى الإعلان عبارة «تفكيك الجماعات المسلحة غير الحكومية ومنع عودتها للظهور» بصيغة عامة ومُطلقة، من دون ربط ذلك بسيادة الدولة اللبنانية، وبانسحاب إسرائيل، وبمعالجة وطنية داخلية تتم من خلال المؤسسات الدستورية اللبنانية. صحيح أن حصر السلاح بيد الدولة يمثّل مسألة أساسية مرتبطة بالسيادة، لكنّ الخطر يكمن في أن تُصاغ هذه المسألة كالتزام دولي مباشر ومفتوح مُلقى على عاتق لبنان تجاه إسرائيل، لا كقرار سيادي لبناني يُنفّذ وفق الدستور والمصلحة الوطنية والسلم الأهلي.

تاسعاً- محاولة الاستفزاز بالجنوب اللبناني وجعل لبنان في حالة انحياز:

ثمّة جهد يُظهره الإعلان لعزل ما يجري في لبنان عن مشروع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في المنطقة، وبلدنا منها، وصراعهما بمعرض مشروعهما هذا مع إيران.

فهل من عاقل يصدّق أن هذا أتى بفعل حرص على السيادة اللبنانية، أم هو محاولة لاستفراد الجنوب اللبناني تحديداً، والحؤول دون استفادته من التداعيات الإيجابية للتبدّل في موازين القوى إقليمياً؟ ثم ما الغاية من تضمين الإعلان هذه المسألة، حيث يُفترض بلبنان تحقيق وقف إطلاق النار واستعادة السيادة اللبنانية، لكنّ الإعلان يجعل لبنان مُنحازاً إقليمياً إلى المشروع الأميركي الإسرائيلي ضدّ إيران؟

عاشراً- عدم التحفّظ على محاولة إسرائيل التنصّل من احترام أمن لبنان وسيادته:

ومن السقطات أيضاً أنّ الوفد اللبناني لم يتحفّظ على العبارة التي أوردتها إسرائيل والتي تقول: «وأكّدت إسرائيل مُجدّداً أن أمنها واحترام وحدة أراضيها لا يمكن تحقيقهما إلّا من خلال نزع سلاح حزب الله وتفكيك بنيته التحتية في جميع أنحاء لبنان». وكان يقتضي أن يستوقفه أنّ إسرائيل بهذه العبارة لا تكون قد التزمت إلّا بأمنها ووحدة أراضيها فقط.... أي إنّها ووفق المفهوم العكسي للتفسير قد تنصّلت ضمنياً من الالتزام باحترام أمن لبنان ووحدة أراضيه.

حادي عشر- عدم التحفّظ، ومن ثمّ التسليم مع إسرائيل، في تحديدها من هو عدوّ لبنان ومن هو صديقه:

أمّا «ثالثة الأثافي» فكانت في عدم تحفّظ الوفد اللبناني على العبارة الواردة في البيان نقلاً عن الوفد الإسرائيلي والناطقة بأنّ «حزب الله عدوٌّ للبنان». وهنا يُطرح السؤال المباشر: كيف استساغ الوفد اللبناني عدم التحفّظ على هذه العبارة، ألم ينتبه الوفد إلى أن عدم تحفّظه، يمثّل تماهياً مع الموقف الإسرائيلي؟ وكيف نسمح لأنفسنا كلبنانيين أن يسمح بعضنا لإسرائيل، وهي عدوّة الإنسانية جمعاء، أن تصنّف، بحضورنا، المقاومة بأنها عدوٌّ للبنان؟ وكيف نترك لإسرائيل أن تحدّد، دون أدنى تحفّظ من الوفد اللبناني، من هو الصديق ومن هو العدو بالنسبة إلينا؟

ألَم يجد أحدٌ من أعضاء ذلك الوفد غضاضةً في هذه العبارة التي وردت في الإعلان؟ وألَم يشعر بأنّها قد تجعله أداة انقسام داخلي، وتضع الدولة اللبنانية في مواجهة جزءٍ من مواطنيها أو بيئتها الداخلية، بدل أن تبقى في موقع المرجعية الجامعة التي تعالج مسألة السلاح والسيادة من خلال المؤسسات الدستورية والقانونية؟!

ثاني عشر – عدم التحفّظ على عبارة من شأنها تأمين الغطاء، لإسرائيل لتنفيذ أعمال عدوانية في كل لبنان:

من الغريب عدم تحفّظ لبنان على العبارة التي تقول إنّ أمن إسرائيل واحترام وحدة أراضيها لا يتحقّقان إلّا من خلال نزع سلاح حزب الله وتفكيك بنيته التحتية في جميع أنحاء لبنان. وهي العبارة على درجة عالية من الخطورة، إذْ نسلّم لإسرائيل، بصورة غير مباشرة، بمصلحتها الأمنية على كامل الأراضي اللبنانية. وهو ما قد يُستخدم لاحقاً لتبرير ضربات في بيروت أو البقاع أو الشمال بحجة وجود بنى تحتية. لذلك كان يجب رفض أي صياغة تعطي إسرائيل حقاً، ولو غير مباشر، في مراقبة الداخل اللبناني أو استهدافه أو فرض شروط أمنية عليه. وكان الأجدى بكلّ حريص على منح الذرائع للعدوّ أن يكون حريصاً على عدم منحه هذه الإمكانية تحديداً.

ثالث عشر- تغييب ملف النازحين وإعادة الإعمار:

ومن أبرز نقاط الضعف، إغفال كلّي لحقوق النازحين. فالإعلان يتحدّث عن الأمن والسيادة والترتيبات العسكرية، لكنه لا يتحدّث بوضوح عن حقّ السكان في العودة إلى قراهم، ولا عن إعادة الإعمار، ولا عن التعويض، ولا عن حماية الممتلكات، ولا عن إزالة مُخلّفات الحرب، ولا عن منع تحويل القرى الحدودية إلى مناطق عازلة. وهذا قصورٌ فاضح، لأنّ أيّ ترتيب لا يضع حقوق النازحين في الصدارة يبقى تسوية أمنيةً ناقصة، وقد تُستخدم لتثبيت واقع تهجيري جديد.

خلاصة القول، إنّ الإشكالية الأساسية لا تكمن في تفصيل هنا أو عبارة هناك، بل في الفلسفة التي تحكم الإعلان برمّته. هو لا ينطلق من مبدأ التوازن بين الحقوق والالتزامات، ولا من قاعدة التلازم بين وقف الاعتداءات الإسرائيلية والإجراءات المطلوبة من لبنان، بل يبني مقاربته على تحميل لبنان وحده أعباء التنفيذ، فيما يُبقي الاحتلال الإسرائيلي خارج دائرة الالتزامات الفعلية والواضحة. والخطير، أنه لا يقتصر على تجاهل أولوية الانسحاب الإسرائيلي واستعادة السيادة الكاملة وعودة النازحين إلى قراهم، بل يتضمّن عبارات ومفردات جديدة قد تُستخدم مستقبلاً لإعادة تعريف الوقائع القانونية والسياسية على الأرض بما يخدم الرؤية الإسرائيلية للأمن والحدود والترتيبات الداخلية اللبنانية.

كان من المنطقي أن يتمسّك لبنان، بمبدأ واضح وبديهي: لا استقرار دائماً من دون انسحاب كامل، ولا سيادة فعلية مع استمرار الاحتلال الذي لا يجوز أن يحقّق من خلال المفاوضات ما عجز ويعجز عن تحقيقه في الميدان.

* قاضٍ ووزير سابق

الحرب الكونية ضد المقاومة

«توتّر وخلاف» بين كرامي والسيّد... وإلغاء موعد بينهما
وزيرة التربية تمتنع عن تقديم مدارس جديدة لاستيعاب النازحين!

ندى أيوب

يوم بعد آخر، تتوسّع الرقعة الجغرافية التي يطلب العدو الإسرائيلي إخلاءها، وتزداد أعداد النازحين الذين يحتاجون إلى أماكن تؤويهم. وبما أنه سيناريو متوقّع، كان يُفترض بالمعنيين بعمليات الاستجابة الإنسانية في الحكومة، التحضير له مُسبقاً. لكنّ الواقع يشي بخلاف ذلك. فمنذ أكثر من أسبوعين، تلقّت وزيرة التربية ريما كرامي طلبات من وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد لإفادتها بلائحة مدارس رسمية يمكن استخدامها كمراكز إيواء إضافية، بهدف استيعاب بعض النازحين الجدد. ووفقاً لمعلومات «الأخبار»، حصل «توتّر وخلاف» بين الوزيرتين وفريقهما، على خلفية رفض كرامي إرسال لائحة بالمدارس المطلوبة، بذريعة أنه «يجب البحث عن مرافق أخرى يتم تحويلها إلى مراكز إيواء غير المدارس، والبدء بالتحضير لإفراغ المدارس المستخدمة حالياً كمراكز إيواء من النازحين، تمهيداً لإعادة فتحها أمام الطلاب مع انطلاق العام الدراسي الجديد، مطلع شهر أيلول المقبل».

وعندما ضغط المعنيون في القطاع الإنساني الدولي العاملون على خطة الاستجابة في لبنان ومعهم السيّد، أتى جواب «التربية» أن «الوزارة بحاجة إلى أسبوعين لوضع المعايير التي على أساسها ستختار أي مدارس جديدة يمكن تحويلها إلى مراكز إيواء». كما «رفضت كرامي اقتراح دمج بعض مراكز الإيواء التي لم تبلغ قدرتها الاستيعابية، بحجة أنها لفعل ذلك تحتاج إلى قرار قانوني من المحافظة». وفي السياق نفسه، عُلم أن «اجتماعاً كان مُقرراً بين السيّد وكرامي للبحث في الملف، لكنه أُلغي».

كل تلك الأجواء تؤكد عدم وجود خطة استجابة لموجات النزوح الجديدة، تماماً كما كانت الحال في بداية الحرب في 2 آذار الفائت، فيما تزداد أوضاع نازحي الموجات السابقة سوءاً. ويفتح ما نُقل عن وزارة التربية من ردود في هذا السياق، الباب على خلاصات لا تعبّر إلا عن سوء إدارة أو عدم اهتمام بملف النازحين من الأساس. فالمدارس التي اعتمدت كمراكز إيواء منذ بداية الحرب، لم يخضع اختيارها لمعايير. وإلّا لماذا لم تنشر كرامي سابقاً في بيان رسمي أو في مؤتمر صحافي أو عبر أي وسيلة أخرى، طبيعة المعايير المُعتمدة لاختيار هذه المدرسة دون سواها؟ وبالتالي، لماذا تقول اليوم إنها تريد وضع معايير لاختيار دفعة جديدة من المدارس؟ علماً أنها امتنعت عن فتح العديد من المدارس التي كانت مُعتمدة في عدوان 2024 كمراكز إيواء.

يبدو أن عدم التعاون قرار مُتخذ من قبل كرامي، أو ناتج من قلّة كفاءة فريقها، إذ إن دمج المراكز غير البالغة قدرتها الاستيعابية القصوى بحدّ ذاته مثلاً، يجب أن يحصل بمعزل عن موجات النزوح الجديدة، للتخفيف من الكلفة التشغيلية.

من المسؤول عن مجزرة سحمر؟

وفي نموذج واضح عن سوء إدارة ملف النزوح، أصدرت بلدية سحمر بياناً، تساءلت فيه عمّن يتحمّل مسؤولية دماء المدنيين الخمسة الذين استشهدوا أمس، بعد أن «اضطروا إلى البقاء في مناطق مُعرّضة للخطر، نتيجة عدم تأمين مراكز إيواء مناسبة وآمنة لهم». وشدّد البيان على أن ما شهدته سحمر «يطرح تساؤلات جدية حول أداء الجهات المُكلّفة بمتابعة ملف النزوح والإيواء، وفي مقدّمتها إدارة مخاطر الكوارث التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، وسعادة محافظ البقاع، اللذان كانا على علم بالواقع الميداني وبالحاجة الملحّة إلى تأمين أماكن آمنة للنازحين منذ فترة». وأكدت البلدية أن «أبناء سحمر لم يغادروا منازلهم وقراهم بإرادتهم، بل فرضت عليهم الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة البحث عن أماكن أكثر أمناً، إلّا أن غياب مراكز إيواء تستوعب العائلات النازحة أبقى العديد منهم داخل البلدات أو على الطرقات وفي أماكن مكشوفة». وأشارت البلدية إلى طروحات سابقة «بنقل النازحين إلى مراكز تبعد نحو 70 كيلومتراً عن سحمر». وهو ما اعتبرته «غير واقعي»، قبل أن يشير البيان إلى انتظار أكثر من 140 مواطناً من أبناء سحمر حتى هذه اللحظة «تأمين مأوى آمن لهم، في ظل المخاطر المُحدقة بالمكان الذي يتواجدون فيه حالياً».

> **نداء إنساني جديد أطلقته الحكومة لتأمين 331,5 مليون دولار أميركي للاستجابة لأزمة النزوح**

نداء إنساني جديد

من جهة أخرى، يرى بعض العاملين في القطاع الإنساني على خطة الاستجابة للنزوح، أن السيّد تُحاول السيطرة على عمليات تنسيق الإغاثة الدولية بين القطاعات العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة، رغم أن لا سلطة لها سوى على فريقها الوزاري، وليس على موظفي الهيئات والمنظّمات الدولية، الذين يتبعون لهيكلية عالمية لتنسيق الاستجابات الإنسانية العاجلة.

في السياق نفسه، انعقد في السراي الكبير، أمس، مؤتمر إطلاق «النداء الإنساني العاجل» الثاني للبنان، والهادف إلى تأمين تمويل إضافي لدعم لبنان قدره 331,5 مليون دولار أميركي، بما يخدم 1,4 مليون شخص نازح، ليصل إجمالي التمويل المطلوب بموجب النداءين الأول والثاني من 13 آذار وحتى نهاية شهر آب 2026 إلى 639,9 مليون دولار أميركي. وقد حصل لبنان على تعهّدات بنحو 191 مليوناً، تشكّل أقل من 29% من إجمالي الدعم المطلوب. وعلمت «الأخبار» أن واشنطن وعدت بتقديم 100 مليون من الدعم الذي طلبته الحكومة.

ورغم أن المؤتمر إنساني يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية السيّئة للنازحين، لم يفوّت رئيس الحكومة نواف سلام الفرصة، لإطلاق مواقف سياسية حادّة ضدّ إيران والحرس الثوري وحزب الله، في وقت كان يجدر فيه التركيز على تأمين الدعم المطلوب، لنازحين عجزت الحكومة عن تقديم إيواء لأكثر من ربعهم، فيما لم تقدّم إلّا حصة غذائية لبعض العائلات خارج المراكز و100 دولار لربع النازحين خارج المدارس، في ثلاثة أشهر من النزوح.

(هيثم الموسوي)

كلمات متقاطعة 5098

أفقيا

1- الصديق الوفي – مدينة سورية – 2- إسم أطلق على هولندا تحت تأثير الثورة الفرنسية – للمساحة – 3- بضعف وبرق – من الفاكهة – 4- بائع التبن – آلة لدفع الهواء داخل إطارات السيارات – 5- مخترع الراديو – إله – 6- قادم – للتأفف – دولة أميركية – 7- مقياس بحري – خبز يابس – 8- كرياج – دولة آسيوية مقسّمة – 9- كسر الخبز – حفر البئر – حيل يُفتل طاقاً واحداً – 10- إحدى الولايات المتحدة الأميركية عاصمتها ساكرامنتو

عمودياً

1- شاعر عباسي – حنك – 2- للنفي – رئيس كوبي راحل عزله فيدل كاسترو – 3- كبير في السن بالعامية – للتمنّي – 4- مدينة في قبرص – ليّن – 5- يحلّ العقدة – وكالة أنباء فلسطينية – حيّة زعم العرب أنها تطير – 6- خاصتي – حرف جر – ظن – 7- أنهى وجودك – في العود – 8- سرب – قيصر روماني – 9- عائلة أثري وسياسي إنكليزي كان وزيراً للخارجية – 10- أرض ضيّقة في أميركا الوسطى تربط بين أميركا الشمالية والجنوبية

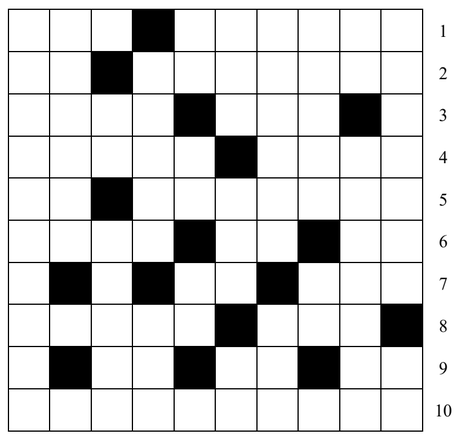

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جهنم – زوريخ – 2- ياماها – يملّ – 3- رن – ريمون – 4- اوباما – ولج – 5- لير – أسيا – 6- قس – سياتل – 7- فل – لسان – رع – 8- ونتّ – ركود – 9- رالاي – نواب – 10- العبودية

عمودياً

1- جيرالد فورد – 2- هانوي – لنا – 3- نمّ – برق – تلا – 4- مارا – سل – ال – 5- هيمن – سريع – 6- زاما – ساك – 7- اينونو – 8- رينوسا – دود – 9- يم – ليتر – اي – 10- خليج العقبة

sudoku 5098

		1					6	2
9	6						3	7
7	2					8		
	1			8			7	
	4		3		1		9	
	5			9			2	
6			4		5			3
		5	7	1			8	6
		2	8		9			

حلول الشبكة السابقة

9	3	8	7	2	4	6	5	1
7	6	1	5	3	9	8	4	2
2	4	5	8	1	6	9	3	7
5	7	3	1	8	2	4	9	6
8	2	4	9	6	3	1	7	5
1	9	6	4	5	7	2	8	3
6	5	2	3	9	8	7	1	4
3	8	7	2	4	1	5	6	9
4	1	9	6	7	5	3	2	8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 395

كلمة السر من 5 حروف: مدينة في تونس

الحمامات – الساحليّ – الجريصة – بالخير – بن عروس – جم – دار علوش – دقاش – رواد – زرمدين – سوسة – طبرقة – طوزة – طل – عوسجة – كندار – مساكن – ماطر – مدن

ا	ل	ح	م	ا	م	ا	ت	م	ر	
ب	س	و	ر	ع	ن	ب	ا	ا	ا	
د	ة	ط	م	د	ن	ط	د	ة	ل	
ا	ن	ج	ب	ن	ر	ن	ن	ص	س	
ر	ي	س	س	ر	ك	م	ك	ي	ا	
ع	د	و	ل	و	ق	ج	ا	ر	ح	
ل	م	س	ط	ز	ع	ة	س	ج	ل	
و	ر	ة	د	ا	و	ر	م	ل	ي	
ش	ز	ت	د	ق	ا	ش	ر	ا	ن	
ة	ز	و	ط	ب	ا	ل	خ	ي	ر	

حلول الشبكة السابقة: بياتريكس

عملية حسابية 395

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

4	X		٪		=	14
X	■	–	■	X	■	
	X		X	3	=	81
٪	■	X	■	+	■	
	X		٪		=	2
=	■	=	■	=		
6		72		30		

حلول الشبكة السابقة

82	٪	2	+	8	=	49
	■	X	■	X		
5	X	6	٪	10	=	3
٪	■	X	■	٪		
7	X	7	X	2	=	98
=	■	=	■	=		
11		84		40		

شبكة العنكبوت 395

إعداد نعوم مسعود

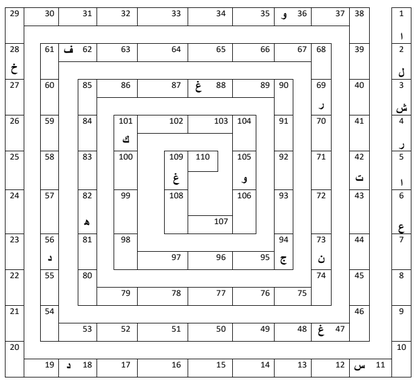

1 – 6 نسيج يُنصب على السفينة ويساعد في ابحارها
6 – 18 الرجل الثاني في لبنان زمن حكم العقيد معمر القذافي
18 – 21 سوار يُلبس في المعصم
21 – 28 اعلى قمة جبلية في سلسلة جبال لبنان الشرقية
28 – 39 صحابي وقائد عسكري لقبّه الرسول بـ« سيف الله المسلول »
39 – 51 من اعظم شعراء ايطاليا له « الكوميديا الإلهية »
50 – 59 مغنية لبنانية اشتهرت في ثمانينيات القرن الماضي بأغنية « اعطوني الطفولة »
57 – 65 مغنية مغربية معتزلة تحمل الجنسية المصرية دخلت في غيبوبة ابعدتها عن الوسط الفني
64 – 69 نزول من اعلى الى اسفل
68 – 74 من الالوان بين اللون البنفسجي واللون الاحمر
73 – 79 عاصمة الهند
78 – 85 امبراطور بابا ني راحل
84 – 89 احدى جزر الاتنيل تتبع ترينيداد
88 – 91 صحراء متراميّة الاطراف بين الصين ومنغوليا
90 – 96 مدينة ايطالية
96 – 100 عاصمة الزوج
99 – 105 مدينة سويسرية
104 – 110 حاكم بنمي راحل تم خلعه نتيجة الغزو الاميركي لبنما

حل شبكة العنكبوت السابقة

البنجاب – ابو الاسود الدؤلي – ليندا دي سوزا – زاهي وهبي – بير حكيم – ميكي ماوس – اوسكار وايلد – دوشنبه – بهارات – اتراب – ابن ماجد – جديدة مرجعيون – ونسور – رومانوف – فولغا – غارديان – انطاليا – باوندة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5098

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

لاعب كرة قدم هولندي سابق. اشتهر بتسريحة شعره ذات الضفائر الطويلة مع نظارته الشمسية
1+3+4+2+7+2+5 = مدينة مغربية ■ 9+10+5+11 = يخيط الثوب ■ 8+6 = آلة موسيقية

حل الشبكة الماضية: **جميلة بوحيرد**

الحرب الكونية ضد المقاومة

مسارات لا يلتقيان!

سعد الله مزرعاني *

طُرحت أخيراً جملة أفكار بشأن مآلات الصراع الضاري الراهن، وقبل ذلك، شروط وآفاق استمراره ونتائجه خصوصاً. أمّا التساؤلات، فملخّصها: ماذا بشأن اليوم الثاني؟

يتضمّن المشهد الحالي الكثير مما هو استمرار أو تكرار لما كانت عليه أو انتهت إليه الأمور في مراحل سابقة. ينطبق ذلك على الاتفاق الصادر بعد جولة المفاوضات المباشرة الأخيرة بتاريخ 2 و3 الجاري في وزارة الخارجية الأميركية. الاتفاق المذكور شديد الشبه باتفاق 17 أيار لعام 1983! قبل، وعلى الأرجح، بعد ذلك الاتفاق، تبدو لوحة توزع الاتجاهات السياسية في لبنان كالآتي:

أولاً، فريق السلطة الذي يوطد ارتباطه بواشنطن ويعقد كامل رهانه على اجتياحها السياسي الشامل للبنان. هو يسدد فاتورة دورها الحاسم في تمكين رموزه من الوصول إلى الحكم.

ثانياً، فريق «انعزالي» ذو تاريخ حافل في العلاقة مع الكيان الصهيوني، وفي التمثّل به، والاستقواء بجيشه ونفوذه، والتعويل على عدوانه المتواصل، خصوصاً في المرحلة الحالية. كما أشرنا في المقال السابق.

ثالثاً، فريق يضم تشكيلة متنوعة من القوى السياسية التقليدية المنخرطة في النظام السياسي التحاصصي الطائفي اللبناني، أبرزها ثنائي «أمل» و«حزب الله». هو يضم كذلك عدداً من القوى الحزبية والسياسية غير التقليدية التي انتظم معظمها في تحالف فاعل حمل، أواسط السبعينيات من القرن الماضي، اسم «الحركة الوطنية اللبنانية».

ثمة طرف رابع أيضاً، يتكوّن من عدد من الأحزاب والشخصيات الوسطية في مواقفها وفي موقعها، وهي لا تتشكل في تيار ثابت أو موحّد.

يتمسّك الفريقان الأول والثاني، بتعريف توجهاتهما بوصفها لبنانية «سيادية» صافية، بخلاف خصومها. مضمون «السيادة» هذه يتلخّص، بعد كل تحليل، في إبقاء توازنات سلطة لبنان ونظام حكمه براوحان في «الصيغة» التأسيسية: مرتكز طائفي/مذهبي في توزيع السلطة، امتيازات، في القرار والنفوذ، لمصلحة طرف بعينه. علاقة تبعية بالغرب، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأمنياً. الربط الوجودي بين النظام واللبناني نفسه.

يصح القول، إلى حدٍ بعيد، إن الطرفين الأول والثاني ثابتان في توجهاتهما الآنية والمستقبلية. أمّا الطرف الثالث، فمكوناته على تنوع أو، وتباين بشأن عدد من العناوين، ما يستدعي التفكير والبحث والتدقيق في السياسات والمقاربات حيال الأولوية المطلقة في هذه الحقبة، والتي تتمثّل في مواجهة العدوان الأميركي/الصهيوني على لبنان وفي المنطقة.

هذا ينطبق، على الفريق المنخرط في منظومة المحاصصة، وعلى الفريق «الوطني» أو اليساري المعارض جزئياً أو كلياً لنظام ولمنظومة الكوتا الطائفية. هذا الأخير حمل لواء التغيير وناضل من أجله. طرح مقاربات وبرامج ذات مضامين جذرية أو إصلاحية بشأن النظام السياسي والحداثة والمواطنة والاقتصاد والوظيفة والدور... إلى علاقات لبنان العربية والدولية. يسجّل له، بين أمور أخرى، أنه خاض تجربة شديدة الأهمية في حقل المقاومة والتحرير، وأنجز الكثير في هذا المجال.

تتواصل الأزمة اليوم. بل هي مرشحة للتفاقم ربما أكثر من السابق. اتفاق واشنطن الثلاثي الجديد، كما أشرنا آنفاً، شديد الشبه باتفاق 17 أيار. الأحرى أن يجري التعامل معه، من قبل رافضيه، وحيداً، أيضاً، من قبل منتقديه ولو جزئياً، كما تم التعامل مع الاتفاق الذي حصل هو الآخر، بضغط من واشنطن وبوساطتها الحصرية، عام 1983!

في السياق، تصبح المراجعة ضرورية، بل إجبارية، خصوصاً في تلك الأزمات العاصفة والخطيرة والمنعطفات والصراعات التي نواجه، وليس فقط بعدها. الأصح أن تكون المراجعة عملية دائمة. ذلك يملي أن تكون، إذاً، جرْأة من الاستراتيجية وفي صلبها: سعياً إلى تحسين الأداء، والتخلّص من الأخطاء، وتقليص الخسائر والأعباء.

في تجارب حركات التحرير الشعبية، ينهض الكفاح التحرري الشعبي ضد أحد عدوّين أو ضد كليهما معاً:

الأول، داخلي، إذ يكون الهدف هو مقاومة الظلم والاستبداد، وبالتالي إزاحة سلطتهما والإتيان بسلطة جديدة.

الثاني، ضد عدوان خارجي تعجز سلطة البلد المستهدف عن القيام بواجبها في التصدّي له. يصادف، في حالة ثالثة، أن تكون سلطة ذلك البلد متواطئة مع المعتدي.

في كل الحالات المذكورة تطرح مسألة السلطة من الباب العريض. نماذج عدة، أبرزها في الجزائر وفيتنام، وكثير من البلدان، تحولت فيها المقاومة إلى سلطة عندما أنجزت مهمتها أو أثناء إنجازها.

لبنان نموذج خاص في ذلك، رغم أنه أقرب إلى الحالة الثالثة، حيث تتواطأ السلطة، بشكل خطير، مع العدو وداعميه. لكن ينبغي ملاحظة أن المقاومة الوطنية («جمول» 1982) لم تطرح مسألة الوصول إلى السلطة كهدف أساسي (أحد أطرافها الأساسية «كوفي» بالإقصاء الدائم) رغم أن التحرير والتغيير وردا في بياناها التأسيسي. أمّا المقاومة الإسلامية، فلم تكن بعيدة من السلطة في مرحلتي الإدارة السورية، وخصوصاً بعد الانسحاب السوري. هي انخرطت في مؤسستي التشريع والتنفيذ في العقدين الأخيرين، مع استبعاد كامل لأي مشروع تغيير أو إصلاح. استمرّ هذا الأمر حتى الحكومة الحالية، حيث فُرضت عليها، وعلى حركة «أمل»، مشاركة رمزية بسبب تعاظم الوصاية الأميركية على مراكز القرار التنفيذي، ونسبياً التشريعي، في السلطة.

المخاطر الكبيرة والاستثنائية الحالية تملي ضرورة البحث والمراجعة دون تأخير. العدو المحتل يواصل وحشيته دون حدود. هو موجود في جزء من الجنوب. وهو، عبر رأيه الأميركي، موجود في الداخل أيضاً. وهما والأتباع وفي السلطة وفي الإقليم، يخوضون حرباً شاملة للسيطرة على لبنان وتصفية ماضيه وحاضره المقاومَين خصوصاً. المعركة ليست عسكرية فقط وإن كان العسكري هو الأكثر تأثيراً لمنع العدو وداعميه من تحقيق أهدافهم عبر الآلة التدميرية الإبادية الإرهابية المباشرة.

يستدعي ذلك نقاشاً في العمق للتعامل مع هذا الوضع المعقد، وما يترتب عليه من مخاطر جمة ومسؤوليات كبيرة. أول ما يتبادر إلى الذهن ضرورة قيام أوسع جبهة وطنية للتصدي للمعتدي وشركائه والمتواطئين. كيف يكون ذلك: من هم أطرافها؟ ما هو برنامجها؟ هذا ما سيكون مادة المقال المقبل.

* كاتب وسياسي لبناني

دَورُ زعماء الشّيعة في لبنـان المعاصر: مذكّرات كاظم الخليل [14]

أسعد أبو خليل *

ما يزالُ الحديثُ هنا عن مُذكّرات كاظم الخليل التي صدرت حديثاً بعنوان: «مذكّراتي: كاظم الخليل»، عن دار سائر المشرق. يلتقي الخليل مع صديقه سليمان فرنجيّة الذي كان يلعب معه بانتظام «طاولة الزهر»، ويحدّثه قائلاً: «أو أنّك تنتظر المبادرة السوريّة لتخلّصنا؟ والتي أصبحتم تكيلون لها المديح ليلاً ونهاراً وتعلّقون عليها كلّ آمالكم. لستُ ضدّ سوريا، وأنا الذي أشرتُ عليكَ بالإلحاح أن تتّصل بالسوريّين، وتتّفق معهم، وأنّ في ذلك مصلحة لبنان. لكنّ السوريّين إذا لم يحملوا ألم يكونوا السبب بإجلال المصائب في البلد؟» (ج 2، ص. 762).

هنا يبرزُ موقفٌ متناقض للخليل، ينْعدين اثنين:

1) هو قدّمَ أسخى عرْض سياسيّ للنظام السوري في سنوات الحرب، عارضاً على حافظ الأسد وعبد الحليم خدّام وحدةً كونفدرالية تجمع بين لبنان وسوريا والأردن.

2) هو بلومُ النظام السوري كمُسبّب للمصائب لكنّه كان قد لامَ مراراً من قبل منظّمة التحرير. الذي ينجو من لومه بالشدّة والثبات والتنديد نفْسه في النظر الحرب هو إسرائيل.

يوضّح فرنجية لهُ أنّ الأسد علوي وأنّ سوريا في أكثريّتها سنّية «ولذا لا يمكنه ضرْب السنّيّين هنا. هو يعالج الموضوع بأساليبه الخاصّة». هنا يتوضّح مسار موقف فرنجيّة من النظام السوري في الحرب. ليس صحيحاً أنّ العلاقة بين فرنجيّة والأسد كانت دائماً حسنة في عهده. في 1973، وردّاً على عدوان الجيش اللّبناني على المخيّمات الفلسطينيّة، قطعت سوريا الحدود مع لبنان وبادر ريمون إدّه إلى زيارة حافظ الأسد للطلب منه فتْح الحدود. العلاقة كانت أيضاً سيّئة بين فرنجيّة والأسد عند اندلاع الحرب إلى أن وافق فرنجيّة على الوثيقة الدستوريّة في شباط 1976 فتوثّقت العلاقة مذّاك. لم تتخلّل العلاقة شوائب باستثناء توافق فرنجيّة مع شمعون والجميّل على الحلفاء على صلاحيات المورانة السياسيّة في اجتماعات لوزان وخنيف في الثمانينيّات.

لا يقبل الخليل أعذار فرنجيّة عن الموانع السنّية، فيذكّره، حسب روايته: «هذا عذر اقبح من ذنب. بالأمس رأيناه يقضي على المعارضة السنّية في سوريا، ويذبح رجالها ورجال الدين داخل المساجد، ويهدمها على رؤوسهم». يساله فرنجيّة عن وسيلة أخرى غير سوريا فيقول الخليل: «الاستنجاد بأيّ من الدول، أجنبيّة كانت أم عربيّة» (ص. 763). لا يوضّح الخليل ما يعنيه بـ«الأجنبيّة»، إذ لم يكن هناك أيّ دولة أجنبيّة مستعدّة أن ترسل قوّاتها إلى لبنان للتدخّل في الحرب الأهليّة غير إسرائيل.

يظهر التدخّل الإيراني في الشأن اللّبناني في تلك الأيام الشاهنشاهيّة. يروي الخليل: «اتّصل بي ولدي خليل هاتفيّاً، وأبلغني أنّه طلب من الشاه أن يوعز للأميركيّين بتأييد (ريمون) إدّه. وفي اليوم نفْسه، تناول السفير الإيراني السيّد منصور قدر طعام الغداء إلى مائدتي، وأبلغني أنّه ابرق إلى إيران يبلغهم أنّني أؤيّد ترشيح إدّه، لأنّني كنتُ طلبتُ منه ذلك، كما طلبتُه من خليل، قبل اجتماعي بالرئيس شمعون وإقناعه بترشيحه» (ص. 778). تقرأ ذلك وتتساءل: هل كان التدخّل يومها بسبب ولاية الفقيه أم بسبب ولاية ملك الملوك، الشاه؟

مرّة أخرى يتعرّض أناسٌ من «جماعة» الخليل للخطف ثم الذبح في بيروت الشرقيّة على أيدي جماعة حزب الوطنيّين الأحرار. شكّلت المجزرة لحظة توتّر عابرة بينه وبين شمعون. يقول: «تأثرتُ كثيراً لهذا الحادث، واتّصلتُ بالرئيس شمعون وأبلغته استنكاري لما جرى واعتبار جماعته («جماعتنا»؟ أليس الخليل نائب رئيس حزب الوطنيّين الأحرار)؟ مسؤولين عنه، وأنّه إذا لم يجرِ تحقيقاً ويعرف من هم المجرمون ويُنزل بهم العقاب، فيسكون لي منه موقف لا يرضى عنه، واقلّه الانفصال عنه وعدم التعاون معه». وادلى بتصريح قال فيه: «منذ أن بدأت بوادر المؤامرة الكبرى وأخذ السلاح يتدفّق على لبنان... تساءلتُ: ولماذا هذا السلاح والدعوة إلى حمله والتدريب عليه؟ هل هو من أجل مقاتلة العدوّ الصهيوني؟ بكلّ أسف كلاّ ثم ألف كلاّ. لأنّ الوقائع والأحداث لم تدل على ذلك...» (ص. 779). استنكر شمعون الجريمة «ووصفها بأبشع الأوصاف» ثمّ استنكر حزب الكتائب «ونفوها عنهم ونسبوها إلى رئيس عصابة من السريان» (ص. 780). انتهى الموضوع عند هذا الحدّ وبقي الخليل نائباً لرئيس حزب الوطنيّين الأحرار.

في ربيع 1976، يتّصل به صحافي مقرّب من كمال جنبلاط (الراحل علي قيسي) وينقل إليه رسالة فحواها رغبة في التّعاون بينه وبين شمعون للمجيء بمرشّح غير إلياس سركيس واقترح ريمون إدّه، كما طالب بإجراء مصالحة «عامّة» بينه وبين شمعون (ص. 782). وقام الخليل بمبادرة مع حافظ الأسد لتأييد ترشيح ريمون إدّه ولقي ذلك ترحيباً من صائب سلام وإدّه. كان سلام شديد الحماسة لترشيح إدّه ويقول إنّ سلام عرض «دفْع مبلغ كبير له (أي لشمعون) لقاء تأييده لإدّه في انتخابات الرئاسة» (ص. 799) (علم سلام من خلال تجربته في الحُكم مع شمعون تأثره بالمبالغ السخيّة التي كانت تُدفع له مقابل تمرير مشاريع، وذكرَ ذلك في مذكّراته). ونقل حسين منصور العرض المالي نفسه للخليل.

يتحدّث عن احتلال أملاكه في شربحيا وتطبيق مشروع «تأميم» من قبل مجموعة يسارية لبنانيّة (باءَ المشروع بالفشل السريع). لكنّه يلوم المقاومة الفلسطينيّة مع أنّ المشروع كان من صُنع حزب لبناني صرف، اسمه «حزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان» (هو يذكر في ما بعد خطأً في السردية منظّمة العمل الشيوعي التي لم يكن لها علاقة بالأمر، ص. 814). ولم يكن للمقاومة الفلسطينيّة أي صلة بالمشروع على الإطلاق. هو يذكر بعض بيانات التنظيم المسؤول وينسبه إلى «مجلّة «الثورة مستمرّة» التي يُصدرها الحزب الشيوعي» (ص. 815). «الثورة مستمرّة» كانت مطبوعة (يومية وأحياناً أسبوعيّة) تابعة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، التي كانت متحالفة (لكنّ التنظيمَين) فكّا التحالف بينهما في ما بعد في الثمانينيّات)، عندما قرّر الخليل مغادرة لبنان، مرّة أخرى، إلى طهران كي يُقيم هناك «بعض الوقت مع ابني خليل» وكي يقابل «الشاه هناك وأشرح له أوضاع لبنان وأطلب تدخّله» (ص. 809). طبعاً، طلب التدخّل الإيراني في حينه واستقبَلاه.

ردّ الخليل بإسهاب على مزاعم الشيوعيّين الثوريّين الذين استولوا على أملاكه ونفى زعمهم أنّ الأملاك مغتصبة في عهد الأتراك والفرنسيّين. قال إنّ الأملاك ليست موروثة بل مُبتاعة من أصحابها في سنة 1957 (ص. 917). فشل حزب العمل في مشروعه لتطبيق التأميم ودبّت الفوضى في المزارع وتحوّل التأميم إلى مشروع زراعي تقليدي في «تضمين» البساتين والاستفادة التنظيميّة من الأرباح. لا يخطئ الخليل في حُكمه على فشل الثوريين في إدارة الأراضي الزّراعية تلك.

يتحدّث الخليل بلهجة ناقمة عن موسى الصدر إذ يقول: «برزت نقمة شديدة على السيّد موسى الصدر باعتباره المسؤول عن زجّ الطائفة في أتون القتال، فتحمّلت من جراء ذلك عدداً كبيراً من الضحايا» (ص. 818). وبرّز الخليل للميليشيات التي دار في فلك أحزابها مجازرها ضدّ الشيعة بحجّة أنّ «الشيعة تعاونوا مع الفلسطينيّين والأحزاب وقاتلوا لجانبهم». لكنّ الصدر كان ضدّ المشاركة في القتال في الحرب، لا بل هو تعرّض لنقد شديد من قبل الحركة الوطنيّة عندما توصّل (من خلال وساطة الشيخ محمد يعقوب) إلى تسوية مع الميليشيات الانعزاليّة أدّت إلى تسليم أو إسقاط النبعة. وأيّد الصدر ما سُمّي آنذاك بـ«المبادرة السوريّة» (أي التدخّل العسكري السوري ضدّ المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة) ووقف ضدّ الاستمرار في القتال ودفع بسبب ذلك ثمناً باهظاً أدّى في أواخر صيف 1976 إلى قتال ميليشيات حركة «أمل» وطردها من المناطق الخاضعة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينيّة. عندها، اضطرّ الصدر إلى اللجوء إلى دمشق وانضمّت «أمل» إلى بديل للحركة الوطنيّة (خلقه النظام السوري وعُرف بـ«الجبهة القوميّة» التي ترأسها كمال شاتيلا).

يعترف الخليل بوقوف النظام السوري «بكلّ إمكانيّاته» (ص. 820) لدحر قوات المقاومة الفلسطينيّة والحركة الوطنيّة. وتجلّى هذا التأييد في سقوط مخيّمَي تل الزعتر وجسر الباشا. ويفضل الخليل الحديث عن تحصينات جبّارة في المخيمات كان ذلك يبرّر المجازر التي ارتكبتها الميليشيات اليمينية هناك. ومبلغ الخمسين مليون دولار الذي ذكرَ أنّه قيلَ إنّ المقاومة الفلسطينيّة أنفقته لتحصين المخيّم هو صُنع الخيال. كان طلّاب المدارس في بيروت الغربيّة يتطوّعون في عطلة نهاية الأسبوع لحفْر الخنادق في المخيّم لتحصينه خوفاً من هجومات محتملة من «الكتائب» و«الأحرار». لم يتلقّ الطلاب جراء ذلك أيّ أجر. ويعترف الخليل أنّ بعض سكّان المخيّمات الفلسطينيّة كانوا من المسيحيّين (مثل «مهاجميهم»، ص. 820). ليس من استهجانٍ أو استغفاثٍ من الخليل عن مجازر اليمين في المخيّمات. بالعكس، تراه يصف من دون عاطفة ما جرى: «ولمّا كان حزب الوطنيّين الأحرار قد تحمّل (بالحرف) أكثر من سواه مسؤوليّة القتال فقد أطلقَ على تل الزعتر اسم تلّ النمور، لأنّ مقاتليه يُعرفون بنمور الأحرار، ولأنّ الرئيس شمعون يحمل إضافة إلى اسمه اسمَ والده نمر شمعون. وأزال المقاتلون كلّ أثر للمقاومة في تلك المنطقة ولم يبقَ في المناطق المسيحيّة أيّ وجود لأيّ فلسطيني أو أيّ شيء يعود للفلسطينيّين منقولاً كان أم غير منقول» (ص. 823).

يتحدّث عن طرْد كامل الأسعد من بيروت الغربية ويقول إنّ «الفلسطينيّين والأحزاب لم تتحمّل أيّ تعاون بين رجال السياسة» والنظام السوري. لكنّ الخليل كان ضدّ النظام السوري في المرحلة الأولى من حرب السنتَين لكنّه عاد ووافق على تدخّل النظام السوري العسكري عندما كان مُوجّهاً ضدّ الحركة الوطنيّة والمقاومة الفلسطينيّة. يقول: «وقد وجدتُ أنّ أصدق وصْف ينطبق على واقع الفلسطينيّين في لبنان ما أورده الرئيس الأسد في خطابه بتاريخ 20\7\1976 الذي ألقاه باجتماع عام أمام أعضاء مجالس الإدارات السوريّة» (ص. 824).

يتحدّث الخليل بصراحة ليس فقط عن الخلاف المعروف بين الأخوين بشير وأمين الجميّل، بل أيضاً «بين الأخوين شمعون، دوري وداني ولدَي الرئيس شمعون، فلا يتعاون أحدهما مع الآخر. وقد أتاني مرّة داني شاكياً تصرّف شقيقه، وكذلك بعض تصرّف والده، وهدّد بأنّه سيترك القيادة العسكريّة والتعاون معهما إن لم يستجيبا لطلباته، وفي مقدّمتها تخصيص مبلغ شهري للأعمال العسكريّة، وتنحية بعض مسؤولي الحزب، ومن بينهم أمين المالية... أمّا الخلاف المزعج والمستمرّ، فهو بين ولدَي الجميّل وولدَي شمعون، بسبب أطماعهم وتزاحمهم على الزعامة في لبنان. وقد تعدّاهم هذا الخلاف إلى كلّ أفراد الحزبَين حتى أصبح كلّ ينظر إلى الآخر نظرة الخصم والعدوّ، ممّا أدّى إلى وقوع اصطدامات مسلّحة بينهما، ذهب ضحيّتها عدد غير قليل من مقاتليهما، وممّا أدّى أيضاً إلى ما نجم من موقعة عاليه-الكحّالة التي مُني بها المسيحيّون بخسارة كبيرة قبل إنّها بلغت أكثر من مئة قتيل ومئتي جريح» (ص. 831).

(يتبع)

* كاتب عربي

حسابه على إكس «@asadabukhalil»

> يتحدّث الخليل بلهجة ناقمة عن موسى الصدر إذ يقول: «برزت نقمة شديدة على السيّد موسى الصدر باعتباره المسؤول عن زجّ الطائفة في أتون القتال، فتحمّلت من جراء ذلك عدداً كبيراً من الضحايا»

إسرائيل وتآكل الدولة الوستفالية

إسلام أوزكان *

إن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وتجاوزها المنهجي لمعايير القانون الدولي قد تحولت إلى ديناميكية «تفكك إقليمي» تعمق تآكل بنيات الدولة في الشرق الأوسط. ولا يمكن توصيف هذا الأمر على أنه مجرد خسارة للأراضي، بل هو انهيار لنموذج الدولة الوستفالية، أي بنية الدولة القائمة على أساس السيادة.

إنّ انتهاك إسرائيل لسيادة الدول المجاورة، مثل سوريا ولبنان وإيران والعراق، من خلال التفسير التعسفي لمفاهيم مثل «الضربة الاستباقية» أو «الدفاع عن النفس»، يفتح أبواب غياب القانون والعشوائية على مصراعيها. كما أنه يجعل من المستحيل منع تحوّل سياسة مماثلة قد تستهدف دولاً أخرى غداً لها تهديد عبر القنوات القانونية.

وبعبارة أخرى، فإن تجاهل القانون الدولي يوجّه رسالة إلى الفاعلين الآخرين في المنطقة مفادها أن «النظام الدولي غير فعّال». وهذا الوضع يمهّد الطريق أمام دول المنطقة للجوء إلى مسارات مختلفة مثل الحركات المقاومة أو السعي إلى امتلاك السلاح النووي لمواجهة هذا الموقف الإسرائيلي. وبهذه الطريقة، ظهر عدد من حركات التحرر الوطني في المنطقة.

علاوة على ذلك، فإن الانتهاك الدائم لسلامة أراضي دول المنطقة يرسخ الانطباع بأن هذه الدول لا تملك القدرة على حماية حدودها، مما يحول السلطة المركزية إلى «نمر من ورق». بناءً على ذلك، فإن بقاء بنيات الدولة ضعيفة في عدد من بلدان المنطقة وعدم القدرة على تحقيق مؤسسات حقيقية فيها، يعودان إلى السياسات العدوانية لإسرائيل التي خرجت عن السيطرة وتصرفت كـ«دولة قرصانة»، بفضل الدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة والدول الغربية لها.

«تآكل السيادة» وتعزيز الجماعات المسلحة غير الحكومية

إن التناقض الأكبر للولايات المتحدة يكمن في أنها، من ناحية، تريد وجود دول مركزية قوية إلى حد ما في المنطقة قادرة على مكافحة عناصر مثل «داعش» و«القاعدة»، ومن ناحية أخرى، تضع موضع التنفيذ مثل هذه السياسات التي تؤدي إلى تآكل بنيات الدول المركزية، وتغض الطرف عن قرصنة دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تتسبب في ذلك. إن العدوانية الإسرائيلية غير المنضبطة تضيق مساحة السيادة المدنية في المنطقة، وتؤدي إلى تآكل قوة الدول ومؤسساتها، وتعزز النظرة إلى الدولة كبنية عاجزة أمام شعبها.

من جهة أخرى، فإن خيارات السياسة الخارجية العدوانية لإسرائيل تفرض على دول المنطقة خياراً مستحيلاً. فالأنظمة العربية التي تلتزم الصمت أمام الموقف الإسرائيلي المستخف بالقانون، ينظر إليها شعوبها ويحق- على أنها «دمى موالية للغرب». هذه أزمة المشروعية تدفع دول المنطقة إلى تخصيص المزيد من الموارد ليس فقط للأمن الخارجي بل للعمليات الأمنية الداخلية أيضاً، مما يؤدي بالتالي إلى توقف التنمية. إن المواقف غير القانونية والعدوانية للولايات المتحدة وإسرائيل تؤدي إلى شلل دبلوماسي؛ وفي بيئة يُضرب فيها بالقانون الدولي عرض الحائط، تفقد الاتفاقيات بين الدول معناها، ويحل محلها سباق تسلح غير منضبط وحالة من عدم الاستقرار الدائم.

إنّ سياسات إسرائيل العدوانية وتحركاتها الإدانة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. فبين عامي 2012 و2015 وحدهما، تم اتخاذ 97 قراراً ضد إسرائيل، في حين تم اتخاذ ما مجموعه 71 قراراً لبقية دول العالم مجتمعة. ولم تقم إسرائيل بتنفيذ أي من هذه القرارات تقريباً.

وهناك مؤسسة أخرى قراراتها ملزمة وهي محكمة العدل الدولية (UAD). قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة للدول، لكن المحكمة لا تمتلك قوة شرطية خاصة بها؛ ومن أجل التنفيذ، يجب اللجوء مجدداً إلى مجلس الأمن الدولي.

الرأي الاستشاري لعام 2004: تقرر أن «جدار الفصل العنصري» في الضفة الغربية غير قانوني ويجب هدمه. لم يُطبق.

قضية الإبادة الجماعية (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل) لعام 2024: حكمت المحكمة باتخاذ إسرائيل «تدابير احترازية» لمنع الإبادة الجماعية في غزة. لم يُطبق.

وفقاً لسجلات الأمم المتحدة، فقد انتهكت إسرائيل أو تجاهلت بشكل مباشر أكثر من 30 قراراً حرجاً لمجلس الأمن الدولي صدر ضدها حتى اليوم. وبذلك تصبح إسرائيل «الدولة التي اتُخذ بحقها أكبر عدد من القرارات في العالم، ولكنها الأقل التزاماً بها».

إنّ عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والهيئات القضائية الدولية (محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية) وعجز الأكبر لإسرائيل. منذ تأسيسه، اتخذ مجلس الأمن الدولي أكثر من 225 قراراً يشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى القضية الفلسطينية-الإسرائيلية. الغالبية العظمى من هذه القرارات، وخاصة تلك المتعلقة بالانسحاب من الأراضي المحتلة ووقف بناء المستوطنات، لم يُطبق منها شيء على الإطلاق.

تعدّ سياسات إسرائيل العدوانية وتحركاتها على النظام الدولي لا تؤدي إلى تفكيك دول الشرق الأوسط عسكرياً فحسب، بل أخلاقياً وقانونياً واجتماعياً أيضاً. هذا الوضع يحفز خطر خروج المنطقة من «نظام الدول» وتحولها إلى «منطقة رمادية» تهيمن عليها الجماعات غير المنضبطة. لا يحق للولايات المتحدة أو الدولة العربية والمجتمع الدولي أن تشتكي من هذا الوضع، لأنهم هم صانعوه.

7 أكتوبر والقانون الدولي

هناك مغالطة شائعة مفادها أن القانون الدولي قد تم تعليقه بعد 7 أكتوبر. في حين أن 7 أكتوبر لم يزد عن كونه أظهر بشكل جلي المقاربات غير الجادة للدول الغربية تجاه القانون الدولي. فنحن نرى أنه حتى قبل هذا التاريخ، لم يتم تطبيق القرارات المتعلقة بإسرائيل قط، وأن القوى الأكثر نفوذاً في النظام الدولي لم تبدِ أي رغبة في اتخاذ أي خطوة لفرض تطبيق هذه القرارات، بل على العكس من ذلك، وفرت الحماية لإسرائيل.

ومع ذلك، فإن قرارات مجلس الأمن الدولي ملزمة لجميع الدول الأعضاء بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. إلّا أنه في حال عدم تطبيق هذه القرارات، فإن آليات «العقوبات» التي ينبغي أن تُفعل - مثل التدخل العسكري أو الحظر الاقتصادي - يتم عرقلتها بسبب حق الفيتو الذي تمتلكه الولايات المتحدة، الحليف الدولي في حرب الأوكرانية-الروسية، قد تسبب في أزمة مشروعية عالمية. وبدأ الجنوب العالمي (دول أميركا اللاتينية، أفريقيا، وجنوب شرق آسيا) ينظر إلى القانون الدولي على أنه «أداة انتقائية تخدم مصالح الغرب». وتؤكد التحليلات المنشورة في منصات مثل Just Security ومنظمة «هيومن رايتس ووتش» أن هذا الوضع قد قضى نهائياً على القوة الناعمة للغرب وأضعف التحالفات الدولية.

ثقافة الإفلات من العقاب

إنّ عدم مواجهة إسرائيل لأي عقوبات رغم عدم تطبيقها للقرارات يشكّل سابقة خطيرة لمناطق الصراع الأخرى في العالم. فالدول الأخرى أو الجماعات المسلحة بدأت تتصرف بناءً على منطق مفاده: «إذا كان لا يحدث شيء لإسرائيل، إذاً فالقانون الدولي ليس سوى كذبة». إنّ حصانة إسرائيل توجّه رسالة إلى أطراف النزاع الأخرى في العالم مفادها: «أنتم لستم ملزمين بالامتثال للقانون الدولي الإنساني»، وهذا يشكّل تهديداً للأمن العالمي.

من ناحية أخرى، فإن انسداد أفق مجلس الأمن الدولي وعدم تطبيق قرارات محكمة العدل الدولية يؤدّيان إلى شلّ هذه المؤسسات، من جهة، ويدفعان إلى التساؤل عن جدوى وجودها من جهة أخرى. فإذا كانت قرارات المحكمة العليا، وهي محكمة العدل الدولية، لا تغيّر الوضع على الأرض، فإن الدول ستتجه إلى حل مشكلاتها ليس عبر القانون، بل من خلال التسلّح والتحالفات العسكرية.

إنّ هذا التآكل القانوني سيجعل من المستحيل استخدام القانون في المستقبل كـ «كابح قانوني» في صراع عالمي آخر على سبيل المثال في تايوان أو شرق أوروبا.

* كاتب تركي

> تعدّ إسرائيل الأكثر تعرضاً لقرارات الإدانة فبين عامي 2012 و2015 وحدهما تم اتخاذ 97 قراراً ضد إسرائيل في حين تم اتخاذ ما مجموعه 71 قراراً لبقية دول العالم مجتمعة

الحرب الكونية ضد المقاومة

مراجعات مكثّفة لـ«مذكرة التفاهم»

أميركا - إيران: عودة الحرارة إلى المفاوضات

رغم ما يبدو من «جمود» يكتنف المفاوضات الإيرانية- الأميركية حول إنهاء الحرب والقضايا الأخرى العالقة، وفي مقدّمها القضية النووية، بدأت مؤشّرات عديدة تظهر في الأيام الأخيرة، بما يفيد بأن المفاوضات تتقدّم فعلياً، وإن بخطوات بطيئة وحذرة للغاية. وفي هذا السياق، تبدو لغة الطرفين أكثر هدوءاً وتفاؤلاً، فيما يبتعد كلاهما أكثر فأكثر عن خيار العودة إلى الحرب، رغم «مناوشات» محدودة

> أميركا تنتظر الردّ الإيراني الرسمي، وتصف الخلافات المتبقّية بأنها «محدودة نسبياً»

تقع بين يوم وآخر في منطقة الخليج.

بالنسبة إلى طهران، تقف المفاوضات حالياً عند بندَين رئيسيين: الأول يتعلّق بوقف الحرب الإسرائيلية المستمرّة على لبنان، بصورة شاملة وحقيقية، والثاني يتّصل بالإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة. في المقابل، ترى واشنطن في الملفّ النووي أولوية مطلقة، وتطالب ببحثه وإدخاله في الاتفاق المرحلي مع إيران، فيما ترى الأخيرة أن الأولوية هي لوقف الحرب، على أن يجري التفاوض لاحقاً حول الملفّ المذكور. وفي هذا الإطار، نقل موقع «أكسيوس» عن مصدرين وجود «خلاف بين الولايات المتحدة وإيران بشأن توقيت الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة وحجم هذه الأموال». وبحسب الموقع، طلب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أيضاً، أن ينصّ الاتفاق على «مهلة 60 يوماً لاستكمال خفض تخصيب اليورانيوم، في حين تريد إيران مهلة 90 يوماً».

مع ذلك، أشار «أكسيوس» إلى أن «البيت الأبيض» تلقّى مؤشّرات إيجابية من المفاوضين الإيرانيين، وأن واشنطن تنتظر الردّ الإيراني الرسمي، وتصف الخلافات المتبقّية بأنها «محدودة نسبياً». كما كشف أن «الفريق الأميركي يضمّ ابرز الخبراء النوويين، ممّن يعرفون كيفية التعامل تقنياً مع أيّ اتفاق»، مبيّناً أن «واشنطن شكّلت فريقاً من 100 خبير نووي للمشاركة في المفاوضات مع طهران». ونقل «أكسيوس» أيضاً عن مسؤولين أميركيين أن المبعوثَين الرئاسيين، جاريد كوشنر وستيف ويتكوف، اجتمعا (أول من أمس) مع خبراء نوويين في المختبر الوطني في ولاية تينيسي، وأن «الخبراء الذين التقياهم شاركوا في عملية استعادة اليورانيوم من فنزويلا»، فيما «بلغت المفاوضات مرحلتها النهائية، من دون أن يكون واضحاً ما إذا كان الطرفان سيتوصّلان إلى اتفاق». وأوضح هؤلاء أن اجتماع عدد من تفاصيل مذكرة التفاهم، وان «بعضهم شاركوا في اجتماع في سلطنة عمان».

وبحسب المسؤولين، لا تزال هناك خلافات بين واشنطن وطهران بشأن ويتكوف وكوشنر مع الخبراء النوويين لا يعني أن الاتفاق سيتمّ بالضرورة، لكنه يشكل مؤشراً إلى أن «المفاوضات دخلت مرحلة جدية». في المقابل، جدّد نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون القانونية والدولية، كاظم غريب آبادي، شروط بلاده للتوصّل إلى مذكرة تفاهم لإنهاء الحرب، مشيراً إلى أن «العمل على الصيغة النهائية للنص لا يزال مستمراً»، بالتوازي مع مراقبة سلوك الولايات المتحدة وإسرائيل. وقال غريب آبادي، في مقابلة أجرتها وكالة «مهر» الإيرانية قبل يومين ونشرت أمس، إن «طهران لا تعتبر أيّ نص منجزاً ونهائياً إلا عندما تؤخذ ملاحظاتها ومصالحها بشكل كامل في الاعتبار»، مبيّناً أن «مراجعة النص تهدف إلى ضمان تأمين» تلك المصالح، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة ترسل، في بعض الأحيان، خلال هذه المراجعات، رسائل تطلب فيها إدخال تعديلات، ما يطيل أمد العملية»، مضيفاً أن بلاده طلبت بدورها إدخال تعديلات على بعض الأجزاء. وأكد «(أننا) مضينا كثيراً إلى الأمام في صياغة النص»، مذكّراً بأنه لو تمّ استهداف بيروت قبل أيام «لألقى ذلك بظلاله على مجمل العملية، وأوقف مسار المحادثات».

وتتمثّل شروط طهران، كما عرضها غريب آبادي، في ما يلي: وقف الحرب على جميع الجبهات بما فيها لبنان، ورفع الحصار البحري، وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة، والحصول على تعويضات عن الحرب، ورفع جميع العقوبات الأحادية الجانب.

وعلى صعيد متصل، أكد وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أن إيران وسلطنة عمان ستتوليان تنظيم إدارة مضيق هرمز وفق قواعد القانون الدولي، مشيراً إلى أن «القرار النهائي في هذا الشأن يعود إلى البلدين المشرفين على ضفّتي مضيق هرمز، لكنه شدد على أن «القرار نتّخذه نحن وعمان».

(الأخبار)

تقف المفاوضات حالياً عند وقف الحرب على لبنان. والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة (أرشيف)

قناة حوار مباشر إيرانية - سعودية

طهران تُبطل توظيف واشنطن لـ«الورقة اللبنانية»

طهران - **حسن حيدر**

تَنظر إيران إلى التطوّرات العسكرية والسياسية في لبنان، باعتبارها جزءاً من مشهد إقليمي مترابط، لا يمكن عزل مفاتحه بعضها عن بعض، سواء تعلّق الأمر بأمن الخليج أو بمضيق هرمز أو بمستقبل الصراع مع إسرائيل. ومن هنا، تحوّل الملف اللبناني إلى أحد العناصر الأساسية في معادلة التفاوض بين الولايات المتحدة وإيران. وفي الأصل، فإن طهران لم تتّجه إلى المسار التفاوضي إلّا بعد تثبيت مجموعة من الوقائع الميدانية والسياسية المتّصلة بالساحة اللبنانية. فقبل القبول بأيّ ترتيبات تتعلّق بوقف إطلاق النار مع واشنطن، تركّز الجهد الإيراني على فرض معادلة تمنع استهداف بيروت والضاحية الجنوبية، وإخراجهما من دائرة الحرب المفتوحة.

ومن بعد تكريس هذه المعادلة ميدانياً وسياسياً، دخلت المباحثات الأميركية - الإيرانية مرحلة جديدة، سعت خلالها الولايات المتحدة إلى فصل الملفّ اللبناني عن أيّ تفاهمات أوسع مرتبطة بالحرب الدائرة في المنطقة. غير أن إيران تمسّكت بإبقاء لبنان ضمن إطار النقاش، معتبرة أن أيّ اتفاق لا يمكن أن يتجاهل إحدى أكثر الساحات اشتعالاً وتأثيراً في التوازنات الإقليمية. ومع تزايد الترابط بين التطوّرات العسكرية في لبنان، وبين الملفات الاستراتيجية الأخرى، وعلى رأسها أمن الملاحة في مضيق هرمز، وجدت واشنطن نفسها مضطرة إلى التعامل مع هذا الواقع، وإن بقيت تحاول الحدّ من تأثيره على مسار التفاوض العام.

وفي هذا السياق، برز خلاف أساسي حول مفهوم وقف إطلاق النار نفسه؛ فبينما اعتبرت الولايات المتحدة أن مجرّد الإعلان السياسي عن إنهاء القتال يمكن أن يشكّل مدخلاً لإنهاء الأزمة، أصرّت طهران، بعد مشاورات مع حلفائها في لبنان، على أن وقف إطلاق النار لا يكتمل إلّا بتحويله إلى واقع عملي وميداني. وبحسب هذا المنطق، فإن إنهاء الحرب لا يعني إصدار بيان رسمي فحسب، بل يستوجب وقفاً كاملاً للأعمال القتالية والعدائية، التي تُعرّف إيرانيا بأنها عمليات القصف المتبادل والاشتباكات العسكرية المباشرة، إلى جانب الاغتيالات والاستهدافات الأمنية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأيّ جزء من الأراضي اللبنانية. ومن هنا، تُعتبر بقاء القوات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، استمراراً للعدوان، وبالتالي يشكّل خرقاً لأي اتفاق لوقف إطلاق النار.

في الوقت نفسه، تحرص إيران على الفصل بين ما تعتبره شروطاً ميدانية لإنهاء الحرب في المنطقة، وبين المسار الدبلوماسي الذي تقوده الدولة اللبنانية. فرغم تحفّظها على فاعلية الخيار التفاوضي مع إسرائيل، تؤكد طهران أنها لا تنوي التدخّل في ذلك المسار، الذي تعتبره شأناً داخلياً لبنانياً، وهي تشدّد على دور هما يقتصر على دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب، وفق الشروط التي تفرضها الوقائع الميدانية. وانطلاقاً من هذه الرؤية، تؤكد إيران للجانب الأميركي أنها ليست طرفاً في التفاوض باسم الدولة اللبنانية، بل هي معنيّة بوقف القتال الدائر في لبنان. وهي تستند في ذلك إلى حقّيقة أن وقف إطلاق النار يكون بين الأطراف المنخرطة فعلياً في القتال؛ وبما أن الدولة اللبنانية ومؤسّساتها العسكرية ليست طرفاً مباشراً في المواجهة، فإن القرار المتعلّق بإنهاء الأعمال العسكرية يرتبط، وفق هذا التصور، بالطرفين المتحاربَين على الأرض، أي المقاومة وإسرائيل.

ومن هنا، تدعم إيران المطالب التي تطرحها المقاومة اللبنانية كأساس لأيّ اتفاق، وفي مقدّمها وقف العدوان الإسرائيلي، وإنهاء «حرية الحركة» العسكرية الإسرائيلية داخل لبنان، والانسحاب من الأراضي التي تحتلّها القوات الإسرائيلية. وإذ دفع الإصرار على هذه المطالب، الولايات المتحدة، إلى محاولة التوصّل سريعاً إلى وقف لإطلاق النار في لبنان، قبل إنجاز اتفاق شامل مع إيران، إلا أن الأخيرة تمسّكت بفكرة تزامن إنهاء الحرب على الجبهات كافة، وادخلت إلى جدول المفاوضات مع الوسيط الباكستاني بنداً يعتبر أن وقف إطلاق النار يجب أن يشمل «إيران وحلفاءها» من جهة، و«الولايات المتحدة وحلفاءها» من جهة أخرى. ووفق المعالجة تلك، فإن أيّ خرق إسرائيلي على أيّ من الجبهات، وخصوصاً في لبنان، يستدعي ردود فعل قد تعيد إشعال المواجهة الإقليمية.

وبرز هذا الترابط بوضوح عندما حاولت إسرائيل التهديد بتوسيع دائرة الاستهداف لتشمل الضاحية الجنوبية لبيروت. إذ جاء الردّ الإيراني عندها عبر التهديد باستهداف مناطق واسعة في شمال فلسطين المحتلة، في رسالة هدفت إلى التأكيد أن أيّ تصعيد جديد لن يبقى محصوراً في الساحة اللبنانية، بل قد يتطوّر إلى مواجهة إقليمية أوسع تشمل إسرائيل والقوات الأميركية المنتشرة في المنطقة. وأمام ذلك الساحة اللبنانية لتحسين شروطها التفاوضية في ملفات أخرى، وفي مقدّمها أمن الملاحة في مضيق هرمز وترتيبات الأمن الإقليمي. ولذلك، ترى أن استنفيد الأول من استمرار الضغوط العسكرية على لبنان، هو الجانب الأميركي، الساعي إلى تعزيز موقعه التفاوضي.

ومع استمرار المساعي الإقليمية لتقريب وجهات النظر والتوصّل إلى اتفاق إطار بوقف الحرب، تبقى الشكوك في إيران حاضرة بقوة، خصوصاً في ظلّ تجارب سابقة شهدت تصعيداً عسكرياً كلّما اقتربت المفاوضات من لحظة الحسم. ولهذا، تتعامل إيران بحذر مع أيّ حديث عن قرب التوصل إلى اتفاق نهائي، وتستعد في الوقت نفسه لمختلف السيناريوات العسكرية المحتملة. ورغم تأكيدها المستمر أن الدبلوماسية تبقى خيارها المفضّل لحل الخلافات، فهي تحرص على إبقاء الخيار العسكري حاضراً في خطابها، معتبرة أن توازن القوى الذي فرضته في الحرب الأخيرة هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى الجلوس إلى طاولة التفاوض.

> تؤكد طهران للجانب الأميركي أنها ليست طرفاً في التفاوض باسم الدولة اللبنانية

لماذا لا تتخلّى إيران عن حزب الله؟

موسى السادة *

تكمن الإجابة، المستقاة من المعطيات السياسية، في مزيج من التفسيرات التاريخية من جهة، وتلك الراهنة المتعلّقة بالظرف الحالي للمنطقة والحرب من جهة أخرى. وهو ما سنحاول سرده، كونه ما توفّره لنا الأدبيات السياسية حول الموضوع: طبيعة الذهنية الاستراتيجية الإيرانية في علاقتها مع الفواعل السياسية في المشرق، وتحديداً حزب الله.

إلا أنني أجادل أن جوهر السببية، سببية عدم التخلّي، يقع في حيّز مهمل من البحث، ويعود ذلك إلى أن أدوات التحليل الحدائي عاجزة -حتى اللحظة- عن إنشاء بناء تفسيري له. فالمعطى الوحيد له، والغني في آن واحد، هو في تفاصيل الصور التي تتسرّب لقادة الحرس الثوري وقادة الحزب، في شكلها وطبيعة حصولها وابتسامات مَن فيها وصفحات وجوههم وطريقة الوقوف والجلوس مع بعضهم. حيث إن رفقة السلاح والدم والشهادة هنا هي أساس العلاقة ومحددها الرئيسي، علاقة وجدانية وأخلاقية محاورها خصال الحب والوفاء والصداقة، أي ما لا يمكن قياسه بأدوات التحليل السياسي من المصالح والهوية والأيديولوجيا وغيرها.

إنّ هذا الطابع الشخصي بين هؤلاء الأفراد، بشكل ابعد من كونه علاقة مؤسسية مرتبطة بمصالح وخيارات سياسية، أو حتى اختزالات التضامن الهوياتي، هو ما يضفي «غرائبية» حول هذه العلاقة فتقع ضحية فشل في التحليل، بل عطب كامل فيه.

ولكن بالعودة لما توفره لنا التفسيرات السياسية «العقلانية»، فلعل المستويات المركزية الثلاثة لعدم التخلّي، أو أقلاً تعقيده وصعوبته، هي: (1) الشرط التاريخي للجغرافيا السياسية الإيرانية، (2) الظرف الراهن والعقيدة الاستراتيجية لمرحلة الجمهورية الإسلامية، (3) تقاطع المنطق الداخلي لمفهوم «محور المقاومة».

الشرط التاريخي للجغرافيا السياسية الإيرانية

تؤسس كل من الظروف الموضوعية والتراكمات التاريخية لشروط تفرض نفسها على الفاعلين السياسيين مهما تبدّلت أهواؤهم ومنطقهم الأيديولوجي، أي هي تلك الشروط التي تبقى حاضرة قبل وفي مرحلة الجمهورية الإسلامية، فيما يسود الظن أنها مرهونة بها. أسس الخيار الاستراتيجي للصفويين، وتحديداً الشاه إسماعيل الأول، في تمييز الهوية الدينية عن الدولة العثمانية الصاعدة واعتناق التشيّع مذهباً وطنياً، لشرط تاريخي مستمرّ لقرون في طبيعة علاقة إيران بمحيطها. يلاحظ ولي نصر كيف أن هذا الشرط عزّز العزلة الاستراتيجية لإيران عن المشرق العربي، حيث أدّى التمايز المذهبي الشيعي واللغوي والثقافي الفارسي إلى نفور عن الفضاء العربي وانفصال عنه. إلا أنه وفي الوقت ذاته حدّد طبيعة أي دور جيوسياسي لإيران، سواء أكان مع أم ضد الهيمنة الغربية في المشرق، وهو الارتباط بالجيوب، وتحديداً الشيعية، التي هي كانت بالأصل وسيلة تشيّع إيران، من جبل عامل والقطيف والبحرين ومن ثم العراق. شكّلت العلاقة بالجيوب طبيعة النفوذ الإيراني في المشرق، وتحديداً مع طموحات الشاه الإقليمية خلال السبعينيات والثمانينات، في ما سمّاه «الخطة الخضراء» وذلك عبر تنمية العلاقة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في العراق ولبنان.

أطلق محيي الدين مصباحي على هذه الطبيعة الفريدة لطريقة نسج العلاقات الإيرانية «الوحدة الاستراتيجية»، إذ يقدّم تفسيراً لعدم قدرة إيران الجمهورية على بناء تحالفات معتمدة وذات موثوقية مع قوى دولية وعالمية (التوجّس في العلاقة مع الصين وروسيا مثالاً). يحيل مصباحي السبب إلى النزعة الاستقلالية العالية والحساسية حولها لدى الجمهورية وكذلك طموحاتها الأيديولوجية. بينما يلحق باحث إيراني آخر، أراش ريسينيزا، سبب هذه الوحدة بشروط تاريخية تمتد إلى ما قبل الجمهورية الإيرانية، أساسها تراكم التجارب التاريخية السيئة في رهان الإيرانيين على التحالفات مع القوى الدولية الخارجية، سواء في الفترة القاجارية أو البهلوية، مما يجعل الارتباط بالفواعل غير الحكومية سياسة طاغية على السياسة الاستراتيجية الإيرانية.

المسألة هنا أن العلاقة الإيرانية مع الحزب تبنى بروابط أساسية في السياسة الإيرانية الكلية والكبرى، وليست محصورة في الطابع الثوري للجمهورية الإسلامية، حيث أن علاقة مع أكبر تشكيل اجتماعي سياسي في جبل عامل (حزب الله)، لا طبيعة شكله وسياسته، شرط تاريخي بنيوي لإيران، وليس مسألة ظرفية.

العقيدة الاستراتيجية لمرحلة الجمهورية الإسلامية

تشكّل العلاقة مع الفواعل غير الحكومية نواة مفهوم آخر ساد إيرانياً، وتحديداً من تبعات الحرب الإيرانية-العراقية التي كانت المشكّل الكبير والحاسم للنظرة الاستراتيجية للطبقة السياسية والعسكرية الإيرانية سلباً أو إيجاباً (وكان لها التأثير السلبي على قصور الاستراتيجية الإيرانية في سوريا)، وهو مفهوم «الدفاع المتقدّم». يشرح ولي نصر العلاقة بين هذا المفهوم ومفهوم «الدفاع المقدس» أي قدرة الدولة والمجتمع الإيراني على الحشد والتنظيم لدعم الأمن القومي.

> يندرج الحديث عن تخلّي إيران ضمن الدعاية والحرب الإدراكية على حاضنة المقاومة وهي حرب يحقق فيها الطرف المقابل اختراقات من المقدور تفاديها

وهي صيرورة نرى مفاعيلها وشكلها خلال الحرب الجارية حالياً وكيفية تغذيتهما لبعضهما البعض.

قد يظهر مفهوم «الدفاع المتقدّم» كفكرة ذات خصوصية إيرانية، إنما وفي الحقيقة هو في جوهره أداء استراتيجي خارج الحدود لتأمين الأمن القومي الداخلي. أي هي عملية ممارسة السياسة والنفوذ لكل دولة حديثة في العلاقات الدولية، خصوصاً في مسرح انهيار الدول والمجتمعات في المشرق العربي، فـ«الدفاع المتقدّم» ذاته من الممكن مقاربته للاستراتيجية التركية ونفوذها في الإقليم. إلا أن ما يضفي خصوصية على النفوذ الإيراني هو في طبيعته التي نتجت من تجربة الحرس الثوري وبنيته الأيديولوجية الثورية المناهضة للإمبريالية والمشروع الصهيوني، وكذلك الهوياتية المذهبية.

المسألة هنا أن مفهوم «الدفاع المتقدّم» الذي قام بتشييده الجنرال قاسم سليماني على مدى عقود من أفغانستان إلى سواحل المتوسط، مسألة أساسية في نسيج المفهوم الاستراتيجي الكبير للأمن القومي الإيراني.

ولئن كانت الطبيعة التكتيكية أو حتى الاستراتيجية تخضع للدراسة والمراجعة الإيرانية المستمرة للاستفادة من التجربة والخطأ، تحديداً في التجربة السورية (وهذا مما يميّز المؤسسة والمثقف في إيران حيث ستخضع التجربة السورية قطعاً لدراسة نقدية حثيثة في الوسط السياسي والاستراتيجي، بينما بالنسبة إلى الوسط الثقافي السياسي العربي لا تزال أسطوانات التشبيح تدور مكانها)، فإن الحرب الحالية ضد العدوان الأميركي-الصهيوني أثبتت نجاعتها. إن مفهوم «وحدة الساحات» الذي دخل في جدلية وفوضى في التصور حوله وفي شكله ومداه منذ السابع من أكتوبر، والذي أزاح مركز التفعيل والقرار حوله من طهران إلى غزة، ما أنتج ارتباكاً في المفهوم نفسه، ها هو اليوم يستنفر من المركز في طهران، وحاضر كشرط أمن قومي إيراني، لا كخدمة تضامنية وإسنادية بين الساحات. أي إن الساحات كلها، وأساسها لبنان، هي وحدة ردعية كاملة للدفاع المتقدّم الذي أثبتت التجربة الحربية المستمرة فائدته الكبرى والاستراتيجية لإيران، مما ينتج مزيداً من التمسّك فيه. يتضافر ذلك مع لعبه دور المغذّي لـ«الدفاع المقدس»، وطالما استمرّ دوره المغذّي للداخل الإيراني فإنّ فكرة التخلّي عنه تصبح أبعد وأبعد. أي إنه، وعلى عكس مما يراد تصويره، بأن وحدة الساحات مسألة شرط كمال للاستراتيجية الردعية والتماسك الداخلي وكأنها عبء على المجتمع والدولة في إيران، هي في حقيقتها تلعب دور المغذي والفاعل ردعياً ومسألة شرط وجود. بمعنى أن إعادة تشييد معادلة ردع الضاحية الجنوبية هو من صلب المعادلة الردعية للتراب الإيراني في تكامل بنيوي.

المسألة باختصار، أن ما عليك أن تقنع به الدولة والمجتمع في إيران ليس عدم التخلّي عن الحزب، والساحة اللبنانية، بل الصعوبة هي في إقناعهم بجدوى التخلّي.

تقاطع المنطق الداخلي لمفهوم «محور المقاومة»

يمثّل نموذج «محور المقاومة» طبيعة العلاقة وإنما باتجاهين؛ ففي حين يجسّد «الدفاع المتقدّم» والأيديولوجية الثورية الخمينية، كامتداد من طهران نحو شبكة حركات مقاومة إقليمية، في الوقت نفسه تمثّل حركات المقاومة العربية، في منطقها وإرثها في الصراع مع الصهيونية وأميركا، وخزّان القضية الفلسطينية والمسجد الأقصى، وكذلك التجربة والممارسة وصناعة نموذج البطولة والقتال، امتداداً بالاتجاه المعاكس نحو طهران، ما يؤسّس لتقاطع في المنطق الداخلي والأيديولوجي والإرث الإسلامي الكبير.

يسهم هذا التقاطع في المنطق في تذخير إرث وشرعية وخطاب الجمهورية الإسلامية كسلطة ونموذج حكم في إيران. أي إن الصلة بنموذج حزب الله والمقاومة الفلسطينية والجمهورية اليمنية تغذّي عامل استقرار لأحد أسس الحفاظ عما تدافع عنه الكتلة الاجتماعية والسياسية الصلبة في إيران، أي حاضنة الجمهورية الإسلامية، والتي يراهن عليها النظام؛ مما يضيف تعقيداً آخر على مسألة التخلي عن حزب الله، وهو عبء تفسيره وتبعات اهتزاز كامل البناء والسردية الأيديولوجية والأخلاقية للنظام.

وعليه، لا يزال تفسير دوافع التخلّي الإيراني عن حزب الله أكثر صعوبة من تفسير وتبيان دوافع التمسّك المستمرّ، حيث يندرج الحديث عن تخلّي إيران ضمن الدعاية والحرب الإدراكية على حاضنة المقاومة. وهي حرب يحقق فيها الطرف المقابل اختراقات من المقدور تفاديها. إلا أنه، وفي الساحة اللبنانية تحديداً، طالما انتصر اليمين اللبناني في التأثير فقط من خلال أدوات الاستفزاز والتنمّر والابتزاز بالوطنية اللبنانية، أو الاستدراج لحيز عميق من الجهل لا يرقى لحقيقة ونقاء الصراع وتضحياته ونبل أهدافه.

في الأخير، كان بناء هذه العلاقة وعمقها وتاريخها عبر شخصية ومشروع السيد حسن نصرالله، وبشكل منطلق من فهم بنية تحتية استراتيجية كبرى. وكما كان يؤكد السيد الشهيد مراراً مدى فهمه لإيران، فإن هذه العلاقة من المتانة والعمق، ومهما كانت عثرات المسائل التكتيكية فهي تتجه نحو الاستدراك ولن تغيّر دفّة المسار الكلّي. وهو مسار صعب جدّاً ودامٍ... إلا أن السيد رأى بشرى نهايته.

* كاتب عربي

الحرب الكونية ضد المقاومة

توحّش إسرائيل لا يستثني اللاجئين
للسوريين نصيب من النزوح... والشهادة

رمضان الحكيم

مع نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت وزارة الصحة اللبنانية استشهاد تسعة مواطنين سوريين من عائلة واحدة، بينهم ستة أطفال، قضوا جراء غارة إسرائيلية على بلدة عدلون في الجنوب. تلك لم تكن المرّة الأولى التي يُعلن فيها رسمياً استشهاد مواطنين سوريين على الأراضي اللبنانية؛ فمنذ بداية العدوان الحالي، تعرّضت أسر سورية كاملة لاستهداف مباشر من الطائرات الإسرائيلية، بدءاً من قرى الجنوب إلى البقاع مروراً بالعاصمة بيروت، وتحديداً خلال عدوان «الأربعاء الأسود» في الثامن من أيار الماضي. وبحسب بيانات وزارة الصحة اللبنانية، فإن عدد الضحايا السوريين (شهداء وجرحى) من جراء العدوان الحالي وصل، في نهاية أيار، إلى نحو 476 شهيداً ومصاباً، مشكّلاً بذلك ما نسبته نحو 4% من إجمالي عدد الضحايا على مستوى لبنان.

وإذ تدلّل تلك النسبة على حقيقة الاستهداف الإسرائيلي المُتعمّد لحياة جميع المدنيين المقيمين على الأراضي اللبنانية وللمنشآت الاقتصادية والخدمية وللمنازل السكنية، فإن فقدان أسر سورية لحياتها في هذه الحرب، واضطرار أخرى إلى النزوح مجدّداً بفعل التهديدات الإسرائيلية، يسلّطان الضوء مجدّداً على التوزّع الجغرافي للاجئين السوريين في لبنان. ويأتي ذلك فيما تتمحور الصورة الذهنية المتداولة حول كون معظم هؤلاء موجودين في منطقة البقاع أو منطقة الشمال القريبة من الحدود مع سوريا، علماً أن بيانات «مفوّضية اللاجئين» تتحدّث، بنهاية آذار الماضي، عن أن 35,6% من اللاجئين المُسجّلين، والبالغ عددهم نحو 490 ألف لاجئ، موجودون في منطقة البقاع، و31,2% في الشمال، و22,5% في بيروت، ونحو 10,7% في الجنوب.

وصل عدد الضحايا السوريين، في نهاية أيار، إلى نحو 476 شهيداً ومصاباً (مروان بوحيدر)

في القرى الحدودية

وجد كثير من السوريين الهاربين من معارك بلادهم، في العديد من قرى الجنوب وبلداته مستقرّاً مناسباً لأسرهم ومصدراً لرزقهم، خاصة من كانت لديهم خبرة زراعية أو مهنة فنية. وتشير التقارير المحلية إلى أن معظم العمّال السوريين في الجنوب موزّعون على ثلاثة قطاعات رئيسة، هي: الزراعة، وتحديداً في سهول صيدا وصور والغازية؛ البناء، الذي يبرع فيه السوريون في جميع المناطق اللبنانية؛ وقطاع الخدمات من مطاعم وفنادق ومحالّ تجارية وغير ذلك.

على صعيد التوزّع الجغرافي في منطقة الجنوب وحدها، فإن الكتلة الكبرى من اللاجئين السوريين تتواجد في محافظة الجنوب، التي تستقبل، بحسب بيانات «مفوّضية اللاجئين»، نحو 70% منهم؛ وهؤلاء يتوزّعون بشكل أساسي على قضاءَي صيدا وصور، في حين تضمّ محافظة النبطية ما يقرب من 28%، تتركّز الكتلة الكبرى منهم في قضاء النبطية. وتُظهر الخريطة الجغرافية المنشورة من قبل «مفوّضية اللاجئين»، أن السوريين كانوا بنهاية عام 2025، أي قبل العدوان الإسرائيلي بشهرين فقط، منتشرين في معظم بلدات الجنوب وقراه، بما فيها تلك الموجودة على الحدود مع فلسطين المحتلة، ككفركلا، مركبا، ميس الجبل، بليدا، بنت جبيل، رميش، عيتا الشعب، الناقورة وغيرها.

قد تكون أعداد السوريين المقيمين في القرى الحدودية قليلة مقارنة بنظرائهم في البلدات البعيدة نوعاً ما من الحدود مع فلسطين المحتلة. وهذا يبدو طبيعياً بعد العدوان عام 2024، إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن تلك الأعداد تضمّ فقط المُسجّلين لدى «مفوّضية اللاجئين» الأممية، في حين أن هناك سوريين مخالفين أو أنهم حاصلون على إقامات قانونية. وعدد هؤلاء ليس بالقليل وفقاً لتقارير محلية تحدّثت عن أن أعلى نسبة للسوريين الحاصلين على إقامة قانونية هم الموجودون في الجنوب.

وأيّاً كان حجم تلك الأعداد، فإنه تبقى لها دلالة خاصة تعبّر عن حالة الاستقرار الاجتماعي الذي تعيشه أسر كثيرة لجأت منذ سنوات إلى مدن الجنوب وبلداته، إلى درجة أن نزوحها في عام 2024 لم يمنعها من العودة مع انتهاء العدوان، وهو أيضاً ما سيحدث غالباً بعد انتهاء العدوان الحالي. وفي هذا الإطار، يقول وائل القادم من محافظة دير الزور، والذي لجأ مع ثلاث أسر من أقاربه إلى الجنوب قبل 13 عاماً، وأسّس منشأة صغيرة لبعتاش منها، وذلك قبل أن يضطرّ مرتين (حرب 2024، وحرب 2026) إلى تركها بفعل الاعتداءات الإسرائيلية، مغادراً مؤقّتاً إلى دمشق، إنه ينتظر انتهاء العدوان ليعود من جديد لإعادة تأهيل منشآته وتشغيلها. فهذه المنشأة التي يعمل فيها سوريون ولبنانيون لم توفّر له مصدر دخل فقط، وإنما مكّنته أيضاً من الحصول على إقامة قانونية بعد أن كان لاجئاً، والتأقلم مع المجتمع المحلي.

> هناك من يصرّ على ربط السوريين المقيمين في الجنوب بالنظام السوري السابق

رعايا سوريا وليس النظام!

مع أيام النزوح الأولى، كانت سيدة ترتدي شالاً أبيض لم تحجب تجاعيد الزمن جمال وجهها، تفترش مع أبنائها وأحفادها أحد أرصفة الكورنيش البحري في بيروت في انتظار إيجاد مأوى لهم. اقتربت مذيعة محطة محلية من تلك السيدة وسألتها: «من وين جايين خالة؟» أجابتها بلكنة حلبية لا تُخطئها الأذن: من الجنوب. إجابة اختصرت كثيراً ممّا يمكن أن يقال في مواجهة بعض الحسابات السياسية الضيقة. فكما هو حال السوريين المقيمين في الضاحية الجنوبية، فإن هناك من كان يصرّ على ربط السوريين المقيمين في الجنوب بالنظام السوري السابق، متجاهلين أن بيانات هؤلاء وخريطة توزّعهم الجغرافي مستمدّة من قاعدة بيانات «مفوّضية اللاجئين» الأممية، وأن وجودهم في الجنوب سابق بسنوات لتاريخ سقوط النظام، وأن من لجأ حديثاً إلى لبنان، سواء بعد السقوط أو وقوع مجازر الساحل والسويداء، استقرّ في مناطق أخرى، وتحديداً بين بيروت والشمال والبقاع.

إذا كانت السيدة الحلبية وغيرها ممّن فرض القدر عليهم امتهان النزوح، ينتظرون انتهاء الحرب للعودة إلى مناطق لجوئهم أو إقامتهم في الجنوب لأسباب اجتماعية واقتصادية، فإن هناك من فضّل العودة مباشرة إلى سوريا، منهياً بذلك مرحلة لجوء دامت لسنوات ولم تكن سهلة. وبحسب المؤشرات الأولية، فإن الكثير من العائدين ينتمون إلى محافظات كانت قريبة من الحدود مع لبنان كريف دمشق وحمص، قد تكون فيها فرص العمل أفضل من ما هي عليه في باقي المحافظات، ولا سيما الشرقية من البلاد.

لكن عاجلاً أم آجلاً، سيعود معظم اللاجئين السوريين إلى بلادهم مع تحسّن أوضاعها الأمنية والاقتصادية. سيعودون مُحمّلين بذكريات الجنوب وأهله، وبمن تركوا خلفهم من جثامين لأقارب أو معارف استشهدوا في الاعتداءات الإسرائيلية واحتضنهم تراب الجنوب وباقي المناطق اللبنانية.

خطّة بريطانية - فرنسية لتأمين «هرمز»
أوروبا تريد دوراً في الأمن البحري

لندن - سعيد محمد

بعد أشهر من إغلاقه إثر شنّ الولايات المتحدة وإسرائيل عدوانهما الأخير على إيران، تقود بريطانيا وفرنسا اتصالات مُكثّفة لترتيب مهمّة دولية تستهدف تطهير مضيق هرمز من الألغام البحرية، التي تنهّم الدول الغربية «الحرس الثوري الإيراني» بزرعها في الممرّ البحري الذي تعبره نسبة حيوية من تجارة العالم من النفط والغاز المُسال. ووفقاً للترتيبات التي يجري تداولها في كواليس دوائر التخطيط الدبلوماسي والعسكري، تسعى لندن وباريس إلى قيادة تحالف يضمّ خمس عشرة دولة، مع توزيع واضح للأدوار الأساسية بين البحرية الملكية البريطانية والبحرية الوطنية الفرنسية. ومن المُفترض أن تتولّى القطع المشاركة مسح القاع البحري، وتحديد المواقع الخطرة، وفتح ممرّات آمنة أمام السفن التجارية، بينما تأخذ وحدات حماية جوية وبحرية على عاتقها تأمين عمل فرق المسح والتطهير. على أن هذه المهمّة سيكون مسرحها بيئة مُتسمة بكثافة المخاطر، وبحضور عسكري إقليمي ودولي، وهو ما يجعلها خاضعة لحسابات دقيقة تتّصل بسلامة الطواقم، وبمستوى التنسيق السياسي مع واشنطن وطهران والعواصم الخليجية المعنيّة.

وتأتي هذه المبادرة في أعقاب سيطرة الجانب الإيراني على حركة العبور في «هرمز»، واحتجاز ما يقرب من 1500 من سفن الشحن داخل حوض مياه الخليج. كما تأتي وسط حالة ترقّب بين شركات الملاحة وملّاك السفن وشركات التأمين، الذين باتوا استئناف الحركة التجارية بالنسبة إليهم مرتبطاً بوجود ضمانات أمنية ملموسة، وبممرّات بحرية ممسوحة تقنياً، وبغطاء عسكري قادر على التعامل مع تهديدات الألغام والطائرات المُسيّرة والصواريخ والقوارب السريعة، وأيّ احتكاك محتمل بين القوى المنتشرة في المنطقة.

ويقول خبراء إن التحرّك البريطاني - الفرنسي يعكس إدراكاً أوروبياً متنامياً لحقيقة أن أمن الخليج تجاوز في هذه المرحلة حدود الاعتماد التقليدي على القدرات الأميركية وحدها، وأن أوروبا، بوصفها مستورداً رئيساً للطاقة ومركزاً صناعياً وتجارياً حسّاساً تجاه اضطراب الإمدادات، تحتاج إلى حضور عملياتي مباشر في ملف يؤثّر في أسعار الوقود وتكاليف النقل والتضخّم وحركة الأسواق. ولهذا، لا تخلو المبادرة، بحسب مراقبين، من رغبة في تثبيت دور أوروبي أوسع في هندسة أمن الممرّات البحرية، وذلك في لحظة يتزايد فيها الحديث داخل «حلف شمال الأطلسي» و«الاتحاد الأوروبي» عن تقاسم أعباء الدفاع وحماية المصالح الاستراتيجية خارج الحدود القارية.

وتشير التحرّكات الميدانية الأوّلية إلى أن لندن بدأت بالفعل ترتيب جانب من الحضور البحري المطلوب، وذلك بعدما دفعت بسفينة مساعدة تابعة للأسطول الملكي من قاعدة جبل طارق في اتّجاه الشرق الأوسط. والسفينة المذكورة مُزوّدة بمنظومات مسح ذاتية التحكّم، قادرة على رصد الأجسام الخطرة في القاع البحري، وتحديد مواقع الألغام المحتملة تمهيداً لتفكيكها أو تفجيرها ضمن نطاق آمن؛ ويندرج الدفع بهذه القطعة ضمن حزمة دعم أوسع ستشمل مقاتلات «تايفون» ومدمّرة تابعة للبحرية الملكية وأنظمة مُخصّصة لمواجهة الطائرات المُسيّرة، بما يسمح بتشكيل مظلّة حماية للقوات الفنية التي ستعمل في بيئة بحرية مُعقّدة، حيث يتداخل الخطر تحت السطح مع تهديدات جوية وساحلية فوقه.

وفي باريس، ينظر المخطّطون العسكريون إلى الملف بوصفه اختباراً لقدرة بلادهم على توظيف خبرتها البحرية وحضورها في الشرق الأوسط ضمن جهد مشترك مع بريطانيا، خصوصاً أن البلدين يمتلكان تقاليد طويلة في العمليات ما وراء البحار، وفي إدارة مهمّات متعدّدة الجنسيات. كما يتيح التنسيق بينهما توفير قيادة أوروبية واضحة للعملية، تتولّى تبادل معلومات استخباراتية دقيقة حول خرائط الألغام ومناطق الخطر وأنماط حركة السفن الإيرانية والقوى الحليفة لها، إضافة إلى ترتيبات اتّصال ميداني تقلّل احتمالات سوء التقدير.

بدورها، تناور الذراع الدبلوماسية لـ«المفوّضية الأوروبية» لتوسيع تفويض مهمة «أسبيدس» البحرية القائمة في الشرق الأوسط، بحيث تصبح قادرة على الاضطلاع بدور رئيس في إزالة الألغام وتأمين المرور عبر «هرمز» - عند توفّر الظروف السياسية والميدانية المناسبة -. ويأتي هذا المُقترح في إطار سعي بروكسل إلى تحويل الجهد العسكري الأنجلوفوني إلى إطار أوروبي ودولي يحظى بشرعية أوسع، ويتيح مشاركة دول تمتلك قدرات متخصّصة في المسح البحري واللوجستيات والحماية الجوية، إضافة إلى دول تملك مصلحة اقتصادية مباشرة في عودة الملاحة عبر المضيق.

وتكشف تقارير صحافية عن نقاشات جارية في واشنطن بهذا الشأن، تتعلّق بحجم الدور الأميركي، وحدود الاعتماد على القدرات الأوروبية في عمليات صيد الألغام. فالجيش الأميركي يواجه ضغطاً عملياتياً مرتبطاً بتراجع عدد القطع المتخصّصة لديه في هذا المجال، وذلك مع اقتراب آخر كاسحات الألغام الخشبية من فئة «أفينجر» من التقاعد، والاعتماد المتزايد على سفن القتال الساحلي المُجهّزة بحزم تقنية قابلة للتكييف مع مهامّ مكافحة الأخطار تحت سطح مياه البحر. وفي السياق، كان لافتاً انتقاد وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، أمام «الكونغرس»، المبادرة البريطانية - الفرنسية، وتحديداً لناحية رهنها بانتهاء الأعمال العدائية، ما يضعها في موقع الانتظار.

ومع ذلك، تدرك الولايات المتحدة أن المشاركة الأوروبية تحمل فائدة استراتيجية واضحة لها، كونها تنقل جزءاً من العبء المالي والعسكري إلى الحلفاء الأكثر تأثّراً باضطراب إمدادات الطاقة، كما تمنح إدارة دونالد ترامب فرصة لإعادة ضبط حضورها في الخليج ضمن معادلة تتوزّع فيها المسؤوليات بين جانبَي الأطلسي، خاصة مع صعود أولوية المحيطين الهندي والهادئ في التفكير الاستراتيجي الأميركي. وفي المقابل، ترى العواصم الأوروبية أن الأزمة الراهنة كشفت حدود الاعتماد الكامل على واشنطن في إدارة أمن الطاقة، في وقت بات فيه بناء قدرة أوروبية مشتركة في حماية الملاحة جزءاً من النقاش الأوسع حول الاستقلالية الاستراتيجية والقدرة على التصرّف عند تقاطع المصالح الأمنية والاقتصادية.

وتزداد حساسية المبادرة الفرنسية - البريطانية بسبب الجمود السياسي في القنوات الدبلوماسية المرتبطة بإنهاء الأعمال العدائية؛ إذ ما زالت إيران تتمسّك بمطالب سياسية واقتصادية تتّصل بالعقوبات وبترتيبات الأمن الإقليمي والملف النووي وبحقّها في إدارة المياه القريبة من سواحلها، في حين تركّز الدول الغربية على حرية الملاحة وضرورة ضمان عبور السفن التجارية. ويجعل هذا التباين خطّة التطهير البحرية مرتبطة بتسوية سياسية أوسع تسبق أيّ انتشار كبير للقوات المُكلّفة بالمسح والتفكيك. وتسعى لندن وباريس، عبر اتصالات في الأمم المتحدة ومع عواصم كبرى، إلى توسيع دائرة التأييد للمبادرة وحشد عشرات الدول حولها، وذلك بهدف توفير غطاء سياسي وقانوني يمنح العملية طابعاً جماعياً، ويُطمئن شركات الشحن والتأمين إلى أن عودة الملاحة ستتمّ ضمن ترتيبات مراقبة وحماية يمكن الوثوق بها. كما تدرك الولايات المتحدة أن المشاركة الأوروبية تحمل فائدة استراتيجية واضحة لها

> تدرك الولايات المتحدة أن المشاركة الأوروبية تحمل فائدة استراتيجية واضحة لها

تتضمّن الخطة إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع السلطات الإيرانية لإدارة المسائل العملياتية وتجنّب الاحتكاك، خصوصاً أن إيران أبدت رغبة في تولّي مهمّة تنظيف الممرّ بنفسها، باعتبارها الدولة المطلّة على جزء أساسي منه، وهو طرح تُقابله الدول الأوروبية بتأكيد الحاجة إلى إشراف دولي يضمن الحياد الفني ويعيد الثقة إلى شركات الملاحة.

ويعكس الخلاف حول الجهة التي ستشرف على تطهير المضيق، الصراع الأوسع حول السيادة والنفوذ وأمن الطاقة في الخليج؛ فإيران تريد إثبات قدرتها على إدارة الأمن البحري في محيطها القريب، بينما تخشى القوى الغربية من تحويل عمليات التطهير إلى ورقة تفاوضية تؤثّر في حركة التجارة العالمية مستقبلاً. أمّا شركات الشحن فتتعامل مع المسألة من زاوية عملية مباشرة؛ إذ هي تحتاج إلى ممرّات محدّدة وخالية من الألغام، إضافة إلى عمليات مرافقة وتغطية تأمينية مقبولة. وتلك شروط تجعل التحالف الدولي بقيادة أوروبية خياراً أكثر طمأنة بالنسبة إلى كثير من المشغّلين البحريين.

وتتجه الأنظار تالياً إلى قمة مجموعة الدول السبع، المُقرّرة في مدينة إيفيان الفرنسية بين 15 و17 حزيران الحالي، حيث يُتوقّع أن تطرح بريطانيا وفرنسا تفاصيل إضافية عن خطّتهما الفنية والمالية، وأن تطلبا دعماً سياسياً ولوجستياً من شركاء دوليين لتسريع الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ عند ظهور نافذة سياسية مناسبة. وعلى أيّ حال، فإن نجاح المبادرة الأنجلوفونية يظلّ رهين ثلاثة شروط مترابطة: قدرة التحالف على توفير معدّات مُتخصصة وفرق مُدرّبة، قدرة الدبلوماسية على تأمين تفاهمات مع الجانبَين الأميركي والإيراني تمنع الاحتكاك، وقدرة الأسواق على استعادة الثقة في مسار العبور عبر المضيق. وبين هذه الدوائر، تتحوّل قضية الألغام في «هرمز» إلى اختبار لوزن أوروبا في إدارة الأزمات، ولقدرة الغرب على التضامن لحماية ممرّ بحري تأكّد أنه يشكّل أحد مفاتيح الاقتصاد العالمي.

بحاث لندن بالفعل ترتيب جانب من الحضور البحري المطلوب (أ ف ب)

تقرير

استكمال حكومة بغداد متعثّر
«فيتو» أميركي على توزير الفصائل

بغداد - فقار فاضل

لم تنجح عطلة عيد الأضحى في تبريد الخلافات السياسية التي تعصف بمسار استكمال حكومة رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي؛ إذ تبدو الطريق إلى حسم الوزارات التسع الشاغرة في هذه الحكومة أكثر وعورةً مما كان متوقّعاً. فبعدما كانت القوى السياسية تتحدّث عن استكمال «الكابينة» الوزارية مباشرة بعد العيد، تكشف التطورات الأخيرة عن أزمة تتداخل فيها حسابات الاستحقاقات الحزبية مع الضغوط الأميركية لإبعاد فصائل المقاومة من الحكومة.

وبحسب مصدر نيابي تحدّث إلى «الأخبار»، فإنه «لا توجد حتى الآن أيّ بوادر جدية لعقد جلسة برلمانية خاصة لاستكمال التصويت على الوزارات المتبقّية. كما أن الكتل السياسية المعنيّة لم تقدّم أسماء جديدة لرئيس الوزراء، بل لا تزال تخوض نقاشات حادّة حول توزيع المناصب والحقائب». ويضيف المصدر أن «الاجتماعات السياسية مستمرّة بشكل شبه يومي، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في تجاوز العقد الأساسية التي تعيق إنجاز الملف».

وتشمل الوزارات الشاغرة حقائب سيادية وخدمية مهمّة، أبرزها الدفاع، والداخلية، والتخطيط، والتعليم العالي، والعمل، والشؤون الاجتماعية، والإعمار والإسكان، والثقافة، والهجرة والمهجرين، وهي وزارات تختصر محدّدات التوازنات السياسية داخل النظام العراقي. وفي هذا الإطار، يبيّن المصدر أن أحد أبرز أسباب التعطيل يتمثّل في ما يصفه بـ«الفيتو الأميركي غير المعلن» على منح بعض الوزارات الأمنية والخدمية لقوى مرتبطة بالفصائل. ويضيف أن واشنطن، عبر مبعوثها الخاص إلى العراق وسوريا، توم برّاك، وقنواتها الدبلوماسية الأخرى، تبعث برسائل واضحة مفادها أنها لا ترغب في رؤية شخصيات تمثّل الفصائل المسلّحة، أو تدور في فلكها، في المواقع الوزارية الحساسة.

وتكتسب هذه الضغوط أهمية خاصة في ظلّ النقاش الدائر حول مستقبل سلاح الفصائل. فرغم الخطوات التي أعلنتها بعض التشكيلات بشأن فكّ الارتباط التنظيمي أو تسليم بعض المقار والأسلحة للدولة، يرى المصدر أن «المشكلة الأميركية لا ترتبط بالسلاح وحده، بل بطبيعة العلاقة السياسية والاستراتيجية بين بعض هذه القوى وطهران». ويضيف أن «هناك انطباعاً سائداً لدى عدد من القوى السياسية بأن تسليم السلاح، حتى لو تحقّق بصورة كاملة، قد لا يكون كافياً لإزالة التحفّظات الأميركية على مشاركة بعض الفصائل في الحكومة».

> واشنطن لم تعد تكتفي بنزع سلاح الفصائل، بل تريد أيضاً إبعادها عن طهران

وتملك القوى المرتبطة بفصائل المقاومة أو القريبة منها ثقلاً سياسياً وبرلمانياً كبيراً يقترب من 90 مقعداً في مجلس النواب المكوّن من 329 مقعداً، وهو ما يجعل استبعادها أو تحجيم حضورها الحكومي، مسألة شديدة الحساسية بالنسبة إلى قوى «الإطار التنسيقي» التي تسعى إلى الحفاظ على توازناتها الداخلية، وعدم خسارة أحد مكوناتها الرئيسة. ومع ذلك، تؤكد قوى «التنسيقي» أن استكمال الحكومة لا يزال يمثّل أولوية سياسية. ويقول القيادي، علي الموسوي، لـ«الأخبار»: إن «الإطار متمسّك بإكمال جميع الاستحقاقات الدستورية والسياسية. وهناك حوارات مستمرة بين القوى المختلفة للوصول إلى تفاهمات تضمن استكمال الكابينة الوزارية في أسرع وقت ممكن». ومن جهته، يشير النائب في «الإطار التنسيقي»، عامر الفايز، إلى صعوبة عقد جلسة برلمانية خلال المدة الحالية بسبب العطلة التشريعية، ووجود عدد كبير من النواب خارج البلاد، مرجحاً أن يتأخر استكمال «الكابينة الوزارية» إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتفاق سياسي سريع يسمح بعقد جلسة طارئة مكتملة النصاب.

وفي الصورة الأعمّ، يرى الباحث في الشأن السياسي، عبد الستار العيساوي، أن تأخّر استكمال «الكابينة» لا يعود إلى سبب واحد، بل إلى مجموعة من العوامل السياسية الداخلية والخارجية. ويلفت العيساوي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الوزارات الأمنية، وخصوصاً الدفاع والداخلية، تمثّل جوهر الصراع الحالي بسبب حساسيتها وتأثيرها المباشر في موازين النفوذ داخل الدولة». ويعتقد أن «الأزمة قد تستمر لمدة أطول مما تتوقّعه بعض الأطراف»، لافتاً إلى أن «رئيس الوزراء يواجه أحد أكبر التحدّيات منذ تكليفه، لأنه مطالَب بإرضاء القوى السياسية الداعمة لحكومته، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والشركاء الدوليين».

تقرير

انتخابات أرمينية بأبعاد إقليمية
روسيا تحذّر من «أوكرانيا جديدة»

محمد نور الدين

يتوجّه الناخبون في أرمينيا، غداً، إلى صناديق الاقتراع، لإدلاء بأصواتهم في انتخابات نيابية يبدو الفوز فيها مضموناً لرئيس الوزراء الحالي وزعيم حزب «العقد المدني»، نيكول باشينيان، الذي وصل إلى السلطة عام 2018، إثر «ثورة ملوّنة»، وشهدت مدة حكمه أحداثاً مفصلية، على رأسها حرب الـ44 يوماً مع أذربيجان، خريف 2020. وكانت انتهت تلك الحرب بهزيمة عسكرية مطلقة لأرمينيا، وخسارتها أراضي متنازعاً عليها ظلّت تسيطر عليها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990. لا بل سيطر الجيش الأذربيجاني، بنتيجة النزاع، على المنطقة الشمالية من مقاطعة قره باغ الأرمنية ذات الحكم الذاتي.

ورغم ذلك، جدّد الأرمينيون، في انتخابات مبكرة عام 2021، لباشينيان، في ما مثّل مؤشراً مهمّاً على أن مواطني هذا البلد يدعمون سياسات رئيسه الموالية للغرب، في حين كان «الشتات الأرمني» يعارضها - علماً أن واحداً من أبرز تداعيات الحرب، كان الخلاف الحادّ بين يريفان وموسكو، وقطع معظم الروابط بينهما -. ولم تكد تمرّ سنتان على تلك الحرب، حتى هاجم الجيش الأذربيجاني، في أيلول 2023، قره باغ مجدّداً، وسيطر عليها، ما خلّف نزوحاً لجميع سكان المقاطعة الـ120 ألفاً إلى أرمينيا، لتخلو المنطقة، للمرّة الأولى في تاريخها، من الوجود الأرمني. وأعقبت تفريغ قره باغ ضجّة كبيرة داخل أرمينيا، وسجالات حادّة بين باشينيان والمعارضة التي اتّهمته بالتفريط بالوجود الأرمني في المقاطعة، وتشجيع الأرمن علناً على النزوح عنها، حين قال إن «مستقبل القره باغيين هو في أرمينيا وعليهم أن ينسوا قره باغ».

في الوقت نفسه، كان واضحاً أن السعي الغربي، ولا سيما الأميركي، يتكثّف لتصفية النفوذين الروسي، كما الإيراني، في جنوب القوقاز. ولذا، جمع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، بباشينيان في واشنطن صيف العام الماضي، حيث اتّفق على إيجاد حلّ لـ«ممرّ زينغيزور» الذي قضت اتفاقية 2020 بين يريفان وباكو بشقّه بين مقاطعة نخجوان الأذربيجانية ذات الحكم الذاتي، وبين أذربيجان، وذلك عبر الأراضي الأرمينية. كما اتفق المجتمعون حينها على أن تُمنح شركات أميركية حقّ شقّ الطريق الذي سُمّي «ممرّ ترامب للازدهار والسلام»، ومدّ خط سكة حديد عبره، ونيل امتياز استثماره لمئة عام. لكن انقسام الأرمن بين مؤيّد ومعارض للمشروع، قد يعرقل تنفيذه.

استطلاعات الرأي تشير إلى تقدم باشينيان والمدعوم من تركيا وأذربيجان بفارق كبير

على أيّ حال، فقد اتُّخذت خطوة كبرى نحو ترسيم شبه نهائي للحدود بين أرمينيا وأذربيجان، اعترفت عبرها الأولى بسيادة الثانية على كلّ الأراضي التي كانت تحتلّها، كما على قره باغ. إلا أن الطريق إلى توقيع اتفاق سلام نهائي بين البلدين، لا يزال ينتظر تلبية شروط باكو، وعلى رأسها أن تلغي يريفان من دستورها وقوانينها كلّ العبارات والرموز التي تدلّ على أحداث تقع خارج أرمينيا أو تعكس مطالب أرمينية من أذربيجان أو تركيا.

أما في ما يتّصل بالعلاقة مع الغرب، فقد مضت أرمينيا، في الشهرين الأخيرين، في انفتاح واسع على الولايات المتحدة والدول الأوروبية. إذ عُقدت لقاءات بارزة في يريفان لتوقيع اتفاقات تعاون مشترك، في حين برز احتمال تقديم أرمينيا طلباً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما استفزّ روسيا. كذلك، تعزّزت العلاقات الأرمينية مع تركيا، العدو التاريخي تقليدياً للقضية الأرمنية، فيما يُنتظر استكمال اتفاقات فتح الحدود كاملة بين البلدين وتبادل العلاقات الدبلوماسية. في المقابل، ومع أن إيران كانت داعماً تاريخياً لأرمينيا في مواجهة أذربيجان وتركيا، فإن حربَي 2020 و2023، ورعاية أميركا لـ«ممرّ زينغيزور»، والتوترات التي تصاعدت مؤخراً بين طهران وباكو - خلال العدوان الأميركي/ الإسرائيلي على إيران -... باشينيان 32%، يليه بيتيان بـ9%، وقوتشاريان بـ4%، علماً أن نسبة الأخيرة في جنوب القوقاز.

أما روسيا، فتتسارع الجهود الغربية الآن لشطب نفوذها نهائياً من هناك، في مسار كان بدأ منذ ما بعد حرب 2020، وواجهته هي بالضغط لإزاحة باشينيان عن السلطة وإسقاطه، سواء في الانتخابات أو عبر محاولات اغتيال أو الانقلاب العسكري من الداخل. كذلك، تضغط روسيا اقتصادياً وزراعياً، بل وبالتهديد بتحويل أرمينيا إلى أوكرانيا جديدة، إذا أصرّت على محاولة الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، تتّهم يريفان، موسكو، بالتدخل في شؤونها الداخلية، واستثمار أموال لنقل نحو 100 ألف ناخب من أصل أرميني يحق لهم الاقتراع، للمشاركة في التصويت. ويأتي هذا فيما تشير استطلاعات الرأي إلى أن 30% من الأرمن يرون في روسيا تهديداً، و75% يؤيدون الانضمام إلى التكتل الأوروبي.

في ظلّ هذه الأوضاع الجيوسياسية والتوازنات الداخلية، سينتخب 2,5 مليون أرمني 107 نواب على قاعدة النسبية، شرط اجتياز عتبة 4% للأحزاب، وما بين 8 و10% للتحالفات. لكن الحظوظ تبدو شبه مضمونة لباشينيان الذي يحوض الانتخابات بدعم كبير من الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا وأذربيجان. كما أن المعارضة مشتّتة (16 حزباً)، ولم تستطع الالتقاء على برنامج مشترك في مواجهة الرئيس الحالي. ويعدّ المليارديرالأرميني الروسي، صامويل قره بيتيان، أبرز منافسي باشينيان، وهو يرأس تحالفاً تحت مسمّى «أرمينيا القوية»، كما يواجه تهماً متعدّدة وتمّ وضعه قيد الإقامة الجبرية في منزله بسببها. ويتزعّم رئيس الجمهورية السابق، روبرت قوتشاريان، من جهته، تحالف «أرمينيا» الذي يضمّ أيضاً حزب «الطاشناق»، ويدعو إلى تقوية العلاقات مع روسيا، في حين يترأس غاغيك تساروكيان تحالف «أرمينيا المزدهرة». وتعطي الاستطلاعات، وفقاً لـ«المعهد الدولي الجمهوري»، باشينيان 32%، يليه بيتيان بـ9%، وقوتشاريان بـ4%، علماً أن نسبة عشية الانتخابات 44%.

واشنطن تدعم باشينيان لتقليص نفوذ روسيا وإيران في جنوب القوقاز (هنّ الويب)

تقرير

تجميد الدمج في «الدفاع» دمشق - «قسد»: اللائقة قائمة

عامر علي

بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على البدء الفعلي في تطبيق اتفاقية 29 كانون الثاني الموقّعة بين «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) والسلطات الانتقالية في سوريا، والتي تقضي باندماج الأولى في هيئات الثانية ومؤسساتها، وإنهاء حال «الإدارة الذاتية» الكردية، لا تزال هذه العملية شبه متوقّفة، من دون انفراجات حقيقية، أو خطوات واسعة من شأنها طيّ هذا الملف بشكل فعلي. وفي هذا الإطار، تشير مصادر مطلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى وجود اتفاق ضمني بين قيادة «قسد» والسلطات الانتقالية على عدم التسرّع، والتأنّي في اتخاذ أيّ قرار، وذلك بهدف الوصول إلى صيغة مرضية، متحدّثة عن شعور مستمر في الأوساط الكردية بأن السلطات تحاول فرض قراراتها وتجاهل رغبة الشارع الكردي في المحافظة على «خصوصية شمال شرقي سوريا».

ويأتي هذا في وقت كشف فيه نائب محافظ الحسكة والمتحدث باسم الفريق الرئاسي المشرف على تنفيذ الاتفاق، أحمد الهلالي، عن دراسة تجري حالياً لدمج نحو 9 آلاف من قوات «الأسايش» (قوات الأمن الداخلي الكردية) في هيكلية وزارة الداخلية. وأضاف الهلالي، في لقاء مع قناة «الإخبارية» السورية الرسمية، أن عملية الدمج ستنطلق بإجراء مقابلات فردية للعناصر المشمولين بها لتدقيق البيانات والوثائق الشخصية والسجل الوظيفي لكلّ عنصر، ثمّ تقييم الاحتياجات الفعلية للوزارة، وتحديد الاختصاصات المناسبة.

وفي حال تمّ فعلياً دمج قوات من «الأسايش» في «الداخلية»، يمكن اعتبار هذا الإجراء الأول والفعلي على طريق الدمج، في ظلّ العراقيل المستمرّة التي تعيق إدخال قوات «قسد» ضمن هيكلية وزارة الدفاع. وفي حين يتّصل بعض هذه العراقيل بالاعتمادات المالية (تدفع الولايات المتحدة مرتّبات مقاتلي «قسد»)، يرتبط بعضها الآخر بوجود خلافات هيكلية بين «قسد» والسلطات الانتقالية حول آلية توزيع مقاتلي الأولى، إلى جانب الخلافات الأخرى المتعلّقة بمصير المقاتلات الكرديات، في ظلّ رفض دمشق دمجهنّ بـ«الدفاع»، وعدم وجود آلية واضحة لإدخالهنّ في «الداخلية».

ويأتي ذلك في وقت لا تزال فيه قضية القصر العدلي في الحسكة إشكالية حاضرة، في ظلّ إصرار السلطات على تعليق لوحة تحمل اسم القصر باللغة العربية ورفض استعمال الكردية، وقيام المقاتلين الأكراد بتمزيق اللافتة أكثر من مرّة، فضلاً عن تداول ناشطين صوراً تظهر استعمالاً للغة التركية في مؤسسات حكومية شمالي سوريا. أيضاً، ثمّة إشكالات تتعلّق بالسجل المدني وتسجيل وقائع الزواج (مصير الزواج المدني الذي كان قد أقرّ في الإدارة الذاتية ويخالف القانون الذي يعتمد الشريعة مصدراً للزواج)، وأخرى مرتبطة بمصير الشهادات التي تمّ منحها للطلاب في مؤسسات تعليمية كردية، والتي تعهّدت السلطات بالاعتراف بها، وهو ما لم يحصل فعلياً حتى الآن. ومن المتوقّع أن يتسبّب هذا الملف بتوتّر كبير خلال الأيام المقبلة، بعد الانتهاء من امتحانات البكالوريا وبدء التسجيل في الجامعات.

ثمة عوامل مشتركة يتمّ البناء عليها أملاً في إنهاء عملية الدمج

وبرغم البطء الشديد في عملية الدمج، ومن وجود خلافات جوهرية بين الطرفين، ثمة عوامل مشتركة يتمّ البناء عليها أملاً في إنهاء هذا الملف، أبرزها وجود رغبة مشتركة في التوصل إلى اتفاق. وتُضاف إلى ذلك، محاولة تقديم بعض الدفع لهذه العملية، سواء عبر التصريحات السياسية الهادئة، أو عبر طريق تبادل الأسرى والإفراج عن المعتقلين، والذي كان آخر فصوله الإفراج عن 28 مقاتلة كردية من سجون السلطات الانتقالية. وجاء هذا الإفراج ضمن «مساعي إنهاء ملف جميع الموقوفين»، بحسب الهلالي، الذي اعتبر أن «هذا الملف، إلى جانب ملف النازحين والمهجرين، يُعدّ من الملفات الإنسانية غير التفاوضية»، في إشارة إلى قضية نازحي عفرين وقرى عين العرب/ كوباني، والذين يشكلون بدورهم عقدة كبيرة على طريق حلّ المسألة الكردية المعقدة والمتشعبة.

تمّ فعلياً دمج قوات من «الأسايش» في «الداخلية» (أ ف ب)

قضية

جولة ثانية لاختيار خلَفٍ بيترو
شبحُ يمينٍ فاشي فوق كولومبيا

لينا بعلبكي

لم تحسم صناديق الاقتراع في كولومبيا هوية الرئيس الجديد الذي يُفترض أن يَخلف غوستافو بيترو (2026-2030)، لتتّجه البلاد، والحال هذه، نحو جولة إعادة حاسمة في الحادي والعشرين من حزيران الجاري. ففي الجولة الأولى التي جرت الأحد الماضي، عجز أيّ من المرشّحين عن تجاوز عتبة الـ50% الحاسمة، ممّا دفع إلى مواجهة مباشرة ومنتظَرة بين خيارَين نقيضَين: المحامي اليميني المتطرّف أبيلاردو دي لا إسبريلا، المنتمي إلى قائمة «مدافعو الوطن»، والذي حلّ أولاً بحصده 10,338,440 صوتاً (43,73%)، والمرشّح اليساري عن تحالف «الميثاق التاريخي» الحاكم، إيفان سيبيدا، الذي نال 9,673,390 صوتاً (40,91%).

وفي وقت كرّس فيه تقارب هذه النتائج شبه النهائية الانقسام العمودي الحادّ في البلاد، تلقّت الحركة «الأوريبية» اليمينية المتطرّفة هزيمة تاريخية مدوية؛ إذ تهاوت مرشحتها بالوما فالنسيا إلى المركز الثالث بنسبة لم تتعدّ 6,92% (نحو 1,6 مليون صوت). وهي نسبة تقلّ بكثير عمّا كانت أفرزته استطلاعات الرأي، وحتى عن الأصوات التي نالتها فالنسيا في الانتخابات التمهيدية في آذار الماضي، حيث اختيرت كمرشّحة عن حزب «المركز الديمقراطي».

وإذ يؤشر ذلك إلى تصدّع الخريطة التقليدية لليمين التقليدي الكولومبي، فإن لا إسبريبا قد يتمكّن من استقطاب أصوات التيار «الأوريبي» في جولة الإعادة، ممّا يعزّز فرصه في الفوز، علماً أن الانقسامات داخل هذا التيار، والتي تجلّت في السجالات العلنية بين الرئيس السابق ألفارو أوريبي، والمرشح لا إسبريبا نفسه، تجعل التقارب الانتخابي المشار إليه أكثر تعقيداً. أمّا قوى الوسط ممثّلة بسيرخيو فاخاردو، وإدنا بونيّا (نائبةً)، فجاءت في المركز الرابع بنحو 4,26% من الأصوات، في حين تذيّلت أصوات بقيّة المرشحين التسعة، ومن بينهم رئيسة بلدية بوغوتا السابقة كلوديا لوبي، السباق الانتخابي، دون عتبة الواحد في المئة.

على أن اللافت ما أظهرته أرقام «الهيئة الوطنية للسجل المدني» من ارتفاع في نسبة المشاركة في الاستحقاق الانتخابي؛ إذ بلغت 57,77% (أكثر من 23,9 مليون ناخب)، متجاوزةً النسبة المسجّلة في الواقع، أتى ذلك الفوز نتاج عاملَين رئيسيَّين غذّيا بعضهما البعض، أوّلهما، أزمة الهيمنة البنيوية لكتلة السلطة - والتي على الرغم من تفاقمها في ظلّ سوء حكم إيفان دوكي (2018 - 2022)، فهي كانت متجذّرة منذ حكم الفاشي أوريبي فيليز (2002 - 2010) -؛ وثانيهما، دينامية الانتفاضة الشعبية التي استمرّت من 2019 إلى 2021، وولّدت آمالاً هائلة لدى الشعب الكولومبي بإمكانية التغيير، من دون أن تنجح في التحوّل إلى قوة سياسية منظّمة. وفي وقت لم يُقصَ فيه قادة الكتلة الحاكمة التقليدية (اليمينية) - على غرار ما حدث في فنزويلا عشية عهد تشافيز مثلاً -، نشأ بذلك توازن قوى هجين في بوغوتا، عنوانه تعامل النخب المسيطرة مع «الخطر اليساري» عبر صيغة «لامبيدوزا» (تغيير الشكل للحفاظ على الجوهر)؛ إذ تحالف قسم كبير من الكتلة الحاكمة التقليدية مع حكومة بيترو، محتفظاً بسيطرته على المؤسسات المالية والقضائية والعسكرية، فيما تحوّل بعض الإصلاحيين إلى بيروقراطيين داخل النظام.

هكذا، ورغم مرور أربع سنوات من عمر الحكومة اليسارية، لم تتجاوز البلاد أزمتها الهيكلية؛ فالإطار القانوني الصارم الذي أرساه دستور 1991 لا يزال يكبّل قدرة السلطة التنفيذية على إجراء إصلاحات جذرية، في وقت عمل فيه اليمين التقليدي والمتطرّف على حشد قواه، مستفيداً من الارتباك داخل التحالف الحاكم ومن تعثّر «مبادرات السلام». وبينما يمنح الدستور والأحكام القضائية كتل اليمين هذه، الحق في التحكم في «الخطة الوطنية للتنمية»، والقيود المالية والدَّين العام، وسياسة الدفاع والخارجية، وترشيحات المناصب القضائية، منحت المحاكم والأجهزة الرقابية اليمين التقليدي «سلاحاً» إضافياً لعرقلة السياسات الاجتماعية.

بالعودة إلى المعركة الانتخابية، ورغم غياب بيترو عن لوائح التنافس، ظلّ للأخير الثقل المحوري في الاستحقاق الانتخابي، الذي تحوّل إلى ما يُشبه الاستفتاء الشعبي على حكومته المنتهية ولايتها، وعلى مشروعه الداعي إلى عقد «جمعية تأسيسية وطنية» لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بما يتجاوز دستور 1991. وتلك مبادرة يراها اليسار الملاذ الأخير لحماية الإصلاحات الهيكلية (النظام الضريبي، الصحة، التقاعد، العمل، التعليم وغيرها) التي أجهضتها الدولة العميقة في الكونغرس والمحاكم، بينما يشيطنها اليمين بوصفها «حصان طروادة» لتقويض «الديمقراطية الليبرالية» ورافعة للمسار الاشتراكي. وفيما يحاول سيبيدا موازنة هذا الطرح وتخفيف نبرته لطمأنة كتل الوسط المعتدلة إلى استمرار المسار الديمقراطي، يندفع اليمين نحو مقاربة عسكرية واقتصادية متطرّفة، مستوحاة من نماذج الفاشية الجديدة في القارة (نجيب بوكيلي في السلفادور وخافيير ميلي في الأرجنتين).

وانعكس هذا الانقسام الأيديولوجي الحادّ على مشاريع المرشحين. إذ يسعى مشروع سيبيدا (قوة الحقيقة)، مسنوداً من نائبة الرئيس والزعيمة السكانية الأصلية، آيدا كيلكوي، المنحدرة من مقاطعة كاوكا، إلى تعميق سياسة «السلام الشامل» عبر ثلاث ثورات (أخلاقية، اقتصادية، وسياسية)، مرتكزاً على إعادة توزيع الأراضي على 200 ألف أسرة فلاحية، وتصفية نفوذ الكارتيلات عبر تنظيم جزئي لسوق الكوكا، وضمان الحق الإنساني في المياه. وفي المقابل، يتبنّى مشروع دي لا إسبريبا (الوطن المعجزة)، مدعوماً برمز الليبرالية الجديدة ووزير مالية دوكي السابق خوسيه مانويل ريستريبو، تصفية القطاع العام، خفض حجم الدولة بنسبة 40%، تحرير الاقتصاد الشامل من القيود، عسكرة الأمن عبر بناء 10 سجون عملاقة، وإحراق 330 ألف هكتار من حقول الكوكا.

وفي غضون ذلك، ظلّلت الصراعُ الانتخابي مواجهة مباشرة ضدّ ما وصفه معسكر اليسار بـ«الفاشية المافيوية». إذ في محاولة لكبح جماح الاستفزازات اليمينية - والتي تجسّدت في لوحة إعلانية للمرشح لا إسبريبا تُظهره وهو يضغط بركبته على ظهر المرشّح اليساري إيفان سيبيدا، في محاكاة بصرية صادمة لجريمة خنق جورج فلويد - أطلق سيبيدا نداءً جماهيرياً لعدم الانجرار إلى العنف الرمزي أو الجسدي، داعياً إلى مواجهة «الأكاذيب بالحقيقة والاعتداء بالحجج». كذلك، لم يتأخّر اليسار في فتح «الصندوق الأسود» لمنافسه اليميني؛ إذ عرّى سيبيدا السيرة المهنية لدي لا إسبريبا، بوصفه محامياً وقانونياً ارتبط تاريخياً بحماية كارتيلات المخدرات وقادة الميليشيات شبه العسكرية (البارامیلتارية) وزعيمها سالفاتوري مانكوسو، محذراً من أن وصوله يعود بالبلاد إلى حقبة ألفارو أوريبي المطلّخة بالدماء، ويهدّد بتدمير المكتسبات البيئية والاجتماعية كالأجر الكريم ومجانية التعليم العام. وهذا الهجوم الراديكالي تبنّاه الرئيس شخصياً، معتبراً أن توعّد اليمين بسجنه واجتثاث الحركة التقدمية واغتيال قادتها سياسياً ليس سوى امتداد لـ«المحرقة الكولومبية» التي رعاها سابقاً نظاما ألوريبانو غوميس وماريبانو أوسبينا وحكم الميليشيات الذي خلّف 200 ألف قتيل.

إزاء كلّ ما تقدّم، يبدو أن جولة الإعادة هذا الشهر لن تحسم اسم الساكن الجديد للقصر الرئاسي فحسب، إنما ستجيب على السؤال التاريخي: هل تنتهي محاولة «الانعتاق» الكولومبية بانتهاء ولاية بيترو وعودة اليمين المتطرّف إلى الحكم - مع ما يحمله ذلك من تكريس لهيمنة الولايات المتحدة المطلقة على هذا البلد -، أم تتعمّق «الثورة» وتكتمل القوة التأسيسية الشعبية بقيادة إيفان سيبيدا؟

ظلّ بيترو الثقل المحوري في الاستحقاق الانتخابي، الذي تحوّل إلى ما يُشبه الاستفتاء الشعبي على حكومته المنتهية ولايتها

تنظيم حزبي متراكم قد يشكّل رافعة صلبة لتحقيق تلك الوعود.

في الواقع، أتى ذلك الفوز نتاج عاملَين رئيسيَّين غذّيا بعضهما البعض، أوّلهما، أزمة الهيمنة البنيوية لكتلة السلطة - والتي على الرغم من تفاقمها في ظلّ سوء حكم إيفان دوكي (2018 - 2022)، فهي كانت متجذّرة منذ حكم الفاشي أوريبي فيليز (2002 - 2010) -؛ وثانيهما، دينامية الانتفاضة الشعبية التي استمرّت من 2019 إلى 2021، وولّدت آمالاً هائلة لدى الشعب الكولومبي بإمكانية التغيير، من دون أن تنجح في التحوّل إلى قوة سياسية منظّمة. وفي وقت لم يُقصَ فيه قادة الكتلة الحاكمة التقليدية (اليمينية) - على غرار ما حدث في فنزويلا عشية عهد تشافيز مثلاً -، نشأ بذلك توازن قوى هجين في بوغوتا، عنوانه تعامل النخب المسيطرة مع «الخطر اليساري» عبر صيغة «لامبيدوزا» (تغيير الشكل للحفاظ على الجوهر)؛ إذ تحالف قسم كبير من الكتلة الحاكمة التقليدية مع حكومة بيترو، محتفظاً بسيطرته على المؤسسات المالية والقضائية والعسكرية، فيما تحوّل بعض الإصلاحيين إلى بيروقراطيين داخل النظام.

هكذا، ورغم مرور أربع سنوات من عمر الحكومة اليسارية، لم تتجاوز البلاد أزمتها الهيكلية؛ فالإطار القانوني الصارم الذي أرساه دستور 1991 لا يزال يكبّل قدرة السلطة التنفيذية على إجراء إصلاحات جذرية، في وقت عمل فيه اليمين التقليدي والمتطرّف على حشد قواه، مستفيداً من الارتباك داخل التحالف الحاكم ومن تعثّر «مبادرات السلام». وبينما يمنح الدستور والأحكام القضائية كتل اليمين هذه، الحق في التحكم في «الخطة الوطنية للتنمية»، والقيود المالية والدَّين العام، وسياسة الدفاع والخارجية، وترشيحات المناصب القضائية، منحت المحاكم والأجهزة الرقابية اليمين التقليدي «سلاحاً» إضافياً لعرقلة السياسات الاجتماعية.

بالعودة إلى المعركة الانتخابية، ورغم غياب بيترو عن لوائح التنافس، ظلّ للأخير الثقل المحوري في الاستحقاق الانتخابي، الذي تحوّل إلى ما يُشبه الاستفتاء الشعبي على حكومته المنتهية ولايتها، وعلى مشروعه الداعي إلى عقد «جمعية تأسيسية وطنية» لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بما يتجاوز دستور 1991. وتلك مبادرة يراها اليسار الملاذ الأخير لحماية الإصلاحات الهيكلية (النظام الضريبي، الصحة، التقاعد، العمل، التعليم وغيرها) التي أجهضتها الدولة العميقة في الكونغرس والمحاكم، بينما يشيطنها اليمين بوصفها «حصان طروادة» لتقويض «الديمقراطية الليبرالية» ورافعة للمسار الاشتراكي. وفيما يحاول سيبيدا موازنة هذا الطرح وتخفيف نبرته لطمأنة كتل الوسط المعتدلة إلى استمرار المسار الديمقراطي، يندفع اليمين نحو مقاربة عسكرية واقتصادية متطرّفة، مستوحاة من نماذج الفاشية الجديدة في القارة (نجيب بوكيلي في السلفادور وخافيير ميلي في الأرجنتين).

وانعكس هذا الانقسام الأيديولوجي الحادّ على مشاريع المرشحين. إذ يسعى مشروع سيبيدا (قوة الحقيقة)، مسنوداً من نائبة الرئيس والزعيمة السكانية الأصلية، آيدا كيلكوي، المنحدرة من مقاطعة كاوكا، إلى تعميق سياسة «السلام الشامل» عبر ثلاث ثورات (أخلاقية، اقتصادية، وسياسية)، مرتكزاً على إعادة توزيع الأراضي على 200 ألف أسرة فلاحية، وتصفية نفوذ الكارتيلات عبر تنظيم جزئي لسوق الكوكا، وضمان الحق الإنساني في المياه. وفي المقابل، يتبنّى مشروع دي لا إسبريبا (الوطن المعجزة)، مدعوماً برمز الليبرالية الجديدة ووزير مالية دوكي السابق خوسيه مانويل ريستريبو، تصفية القطاع العام، خفض حجم الدولة بنسبة 40%، تحرير الاقتصاد الشامل من القيود، عسكرة الأمن عبر بناء 10 سجون عملاقة، وإحراق 330 ألف هكتار من حقول الكوكا.

وفي غضون ذلك، ظلّلت الصراعُ الانتخابي مواجهة مباشرة ضدّ ما وصفه معسكر اليسار بـ«الفاشية المافيوية». إذ في محاولة لكبح جماح الاستفزازات اليمينية - والتي تجسّدت في لوحة إعلانية للمرشح لا إسبريبا تُظهره وهو يضغط بركبته على ظهر المرشّح اليساري إيفان سيبيدا، في محاكاة بصرية صادمة لجريمة خنق جورج فلويد - أطلق سيبيدا نداءً جماهيرياً لعدم الانجرار إلى العنف الرمزي أو الجسدي، داعياً إلى مواجهة «الأكاذيب بالحقيقة والاعتداء بالحجج». كذلك، لم يتأخّر اليسار في فتح «الصندوق الأسود» لمنافسه اليميني؛ إذ عرّى سيبيدا السيرة المهنية لدي لا إسبريبا، بوصفه محامياً وقانونياً ارتبط تاريخياً بحماية كارتيلات المخدرات وقادة الميليشيات شبه العسكرية (البارامیلتارية) وزعيمها سالفاتوري مانكوسو، محذراً من أن وصوله يعود بالبلاد إلى حقبة ألفارو أوريبي المطلّخة بالدماء، ويهدّد بتدمير المكتسبات البيئية والاجتماعية كالأجر الكريم ومجانية التعليم العام. وهذا الهجوم الراديكالي تبنّاه الرئيس شخصياً، معتبراً أن توعّد اليمين بسجنه واجتثاث الحركة التقدمية واغتيال قادتها سياسياً ليس سوى امتداد لـ«المحرقة الكولومبية» التي رعاها سابقاً نظاما ألوريبانو غوميس وماريبانو أوسبينا وحكم الميليشيات الذي خلّف 200 ألف قتيل.

إزاء كلّ ما تقدّم، يبدو أن جولة الإعادة هذا الشهر لن تحسم اسم الساكن الجديد للقصر الرئاسي فحسب، إنما ستجيب على السؤال التاريخي: هل تنتهي محاولة «الانعتاق» الكولومبية بانتهاء ولاية بيترو وعودة اليمين المتطرّف إلى الحكم - مع ما يحمله ذلك من تكريس لهيمنة الولايات المتحدة المطلقة على هذا البلد -، أم تتعمّق «الثورة» وتكتمل القوة التأسيسية الشعبية بقيادة إيفان سيبيدا؟

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 6 حزيران 2026 العدد 5794

توثيق

من تاريخ المقاومة والعلاقة بفلسطين والهجرة والعمل الفلاحي، إلى دور النساء في حفظ الذاكرة الشعبية وأهمية الأرشيف العائلي. نظّم «تجمع الباحثات اللبنانيات» ندوة «جبل عامل: تاريخ الشعب» لاستعادة تاريخ المنطقة من روايات أهلها لا من السرديات الرسمية وحدها، ليصبح التوثيق محاولة لإنقاذ الرواية والهوية، وكتابة تاريخ الذين حضروا في الحياة وغابوا عن الكتب

جبل عامل... حين يكتب الشعب تاريخه

طريف شوكين النبطية بداية الستينات (من مجموعة علي مزرعاني)

غادة حداد

في زمن الحرب، يصبح البحث في التاريخ جزءاً من معركة الحاضر والمستقبل. من هذه الفكرة انطلقت ندوة «جبل عامل: تاريخ الشعب» التي نظّمها «تجمع الباحثات اللبنانيات» في «مسرح المدينة» يوم الخميس الفائت، في محاولة لاستعادة تاريخ المنطقة من روايات أهلها، بعيداً عن السرديات الرسمية التي كثيراً ما تُقصي أصوات الناس العاديين. شارك في اللقاء كل من الباحثين هشام صفي الدين ومصطفى بزي ورامي زريق وحياة الرهاوي وأماني رمال.

تقول منسّقة التجمع بيسان طي لنا إن التفكير في هذا النشاط بدأ منذ نحو عام، لكن اللحظة الراهنة جعلت تأجيله غير ممكن. فـ «الحاضر ليس معلقاً خارج الزمن، بل هو امتداد للتاريخ»، والمعرفة السطحية بالماضي، أو غيابها، تترك فراغاً سرعان ما تملؤه روايات مشوّهة تزيد الشرخ داخل المجتمع.

أمام المؤرخين والباحثين تحدٍ لتوثيق تاريخ جبل عامل، بعد خسارة وثائق ومكتبات وذاكرة مادية بفعل القصف الإسرائيلي. ورغم حجم الخسارات، من الشهداء إلى الدمار، ترى طي أنّ الحرب شكلت لحظة استعادة للوعي، كما كان السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 «خضة» في الوجدان المحلي والعربي قبل الغربي، وأعاد التأكيد على أنّ القضية الفلسطينية لم تنتهِ، وأن معركة الرواية لا تقل أهمية عن أي معركة أخرى، وتقول طي: «نحاول أن ننقذ روايتنا، وبالتالي ننقذ أنفسنا وهويتنا».

تاريخ الناس لا تاريخ المنتصرين

يعود السؤال عن أهمية استعادة التاريخ وتوثيقه، باعتباره جزءاً من معركة الحاضر والمستقبل، خصوصاً في ظلّ الحرب المستمرة وما تخلّفه من دمار وخسائر. من هذه النقطة يستهل الباحث هشام صفي الدين مقاربته لتاريخ جبل عامل، مؤكداً على أنّ الحرب تمتد من الميدان العسكري إلى الاقتصاد والنفس والثقافة والفكر، وصولاً إلى محاولة محو التراث المعماري والثقافي.

جبل عامل، ببلداته وسهوله وحواضره، شاهد على تاريخ طويل من العمران والعمل الفلاحي والإنتاج العلمي والديني والفكري، إضافة إلى تاريخ من المقاومة الشعبية والمسلّحة في مواجهة الاحتلال والسلطات الجائرة. وما يجري اليوم من استهداف للقرى والحواضر التاريخية، من صور إلى النبطية وبنت جبيل، يجعل التوثيق مهمة ملحّة أمام محاولات المحو.

توقف صفي الدين عند مفهوم «تاريخ الشعب» كمدرسة في كتابة التاريخ ظهرت في القرن العشرين، تقوم على قراءة التحولات الكبرى من موقع الناس العاديين وليس أصحاب السلطة والنفوذ. وهو يختلف عن التاريخ الشعبي أو التاريخ الشفوي، رغم أنه يستفيد منهما، لأنه يبحث في البنى الاجتماعية والصراعات والتجارب التي غالباً ما تغيب عن الرواية الرسمية.

حين تبقى المعرفة تحت الركام

في السياق نفسه، تحدث الباحث مصطفى بزي، مؤكداً على أنّ انعقاد هذه اللقاءات وسط الحرب والدمار يشكّل استمراراً للحياة والمعرفة وفعلاً من أفعال الصمود. بدأ مداخلته من تجربته الشخصية بعد تدمير منزله ومكتبته التي ضمّت آلاف الكتب، مؤكداً على أنه رغم الخسارة سيواصل العمل البحثي، وأن مسؤولية متابعة المسيرة تنتقل أيضاً إلى الأجيال المقبلة.

شدّد بزي على أن التاريخ هو أساس معرفة الحقيقة، وأن كتابته تقوم على البحث العلمي والتدقيق، بعيداً عن الأهواء والرغبات المسبقة. واعتبر أنّ دراسة تاريخ جبل عامل هي عملية بحث وفهم للحاضر واستشراف للمستقبل، من خلال تحقيق التراث المغمور وربط المعرفة التاريخية بمشروع ثقافي أوسع.

وأكد بزي أنّ الغاية الأساسية من الكتابة التاريخية هي الوصول إلى الحقيقة كما هي، لا كما يريدها بعضهم أن تكون، لأن التاريخ يبدأ بتدوين للأحداث، ويغوص في أسبابها وسياقاتها ومعانيها.

«حسن»: سيرة الذين لم يملكوا الأرض

أما الباحث رامي زريق، فذهب إلى تاريخ الذين لا تحفظ الكتب أسماءهم. في مداخلته «سيرة حسن: كنا في الأرض ولكن لم نملكها»، لم يكن حسن مجرد فرد، بل مدخلاً إلى تجربة اجتماعية كاملة عاشها الفلاحون والعمال الزراعيون في جبل عامل. ويقول إنّ «تاريخ الشعب» ليس تاريخ القادة والعائلات الكبرى، بل تاريخ الناس الذين صنعوا التحولات الاقتصادية والاجتماعية من دون أن يجدوا مكانهم في السرديات الرسمية.

عاد إلى علاقة الإنسان بالأرض، وإلى مرحلة انتقلت فيها السيطرة على الأراضي من «المقاطعجية» إلى العائلات الكبرى، ما أنتج أنماطاً اجتماعية مختلفة بين المدن والبلدات والمزارع. ويلفت زريق إلى التناقض بين صورة أصحاب الأرض في بعض الكتب، وبين ذاكرة الفلاحين عن تجربتهم معهم.

من خلال «حسن»، تظهر تفاصيل عالم كامل، من علاقة الفلاحين بالزمن الذي كان يُقاس أحياناً بالمواسم والأحداث الطبيعية أكثر من السنوات، إلى طبيعة العلاقة بين المالك والفلاح، نظام تقاسم المحصول، دور الوكيل، هشاشة الحياة اليومية، عمل النساء، والتعليم التقليدي.

كما تتبع زريق التحولات التي رافقت انتقال أبناء هذه البيئات إلى المدن. فالهجرة العاملية لم تكن دائماً قطيعة مع القرية، بل حركة مستمرة بين الريف والمدينة، حمل فيها الناس علاقاتهم وشبكاتهم ومهاراتهم، وتحولت المزارع تدريجاً إلى قرى ومجتمعات مرتبطة باقتصاد جديد.

النساء... ذاكرة لم تُكتب

للنساء العامليات دور أساسي في حفظ الذاكرة الدينية والشعبية، وخصوصاً عبر المجالس الحسينية. أوضحت الباحثة حياة الرهاوي أن النساء في العهد العثماني كنّ خارج التعليم الرسمي إلى حد كبير، لكنّ عدداً من علماء الدين اهتموا بتعليم بناتهم القرآن والعلوم الدينية، بعدما أدركوا دور المرأة في نقل الشعائر وحفظها. ومن بين هذه النماذج فاطمة «ست المشايخ»، التي شكّلت إحدى الشخصيات النسائية البارزة.

ومع الوقت، بدأت تتشكل نهضة ثقافية نسائية أوسع، لعبت فيها مجلة «العرفان» دوراً في فتح المجال أمام النساء العامليات للكتابة والمشاركة الثقافية، بداية بأسماء مستعارة ولاحقاً بأسمائهن الحقيقية. وأشارت إلى ظهور نساء شعائريات في حواضر جبل عامل، بينهن حسيبة هاشم التي عُرفت بحضورها وصوتها، مع التأكيد على أنّ هناك نساء سبقنها وأسهمن في تكوين أجيال من القارئات.

ورأت أنّ النساء كنّ من أبرز صانعات الذاكرة الجماعية. فالمجالس النسائية كانت مساحة واسعة لحفظ الرواية ونقلها، خصوصاً أن حضور الأطفال مع أمهاتهم أسهم في انتقال هذه الذاكرة بين الأجيال. لكن هذا الإرث ظلّ إلى حد كبير خارج التوثيق. فخلال سنوات بحثها الميداني، وجدت الرهاوي أنّ كثيراً من الروايات الشفوية لم تُدوّن، وأن المخطوطات النسائية المرتبطة بهذا المجال لم تُحفظ رغم أهميتها.

الأرشيف: إنقاذ التفاصيل الصغيرة

وإذا كان تاريخ الشعب يبدأ من الناس، فإن حفظه يبدأ من الأشياء التي يتركونها خلفهم. من هنا تحدثت الباحثة أماني رمال عن تجربة مبادرة «وثائقية»، التي انطلقت عام 2017 لجمع أرشيف العائلات اللبنانية وحفظه وإتاحته للباحثين. تقوم المبادرة على فكرة أن ذاكرة الجماعات التي عاشت الحروب والتهميش غالباً ما تكون مخبأة في الصور والرسائل والصناديق العائلية. لذلك، فإن إنقاذ هذه المواد هو أيضاً إنقاذ لحق الناس في رواية تاريخهم.

أشارت رمال إلى أنّ أحد أكبر التحديات كان إقناع العائلات بأن الوثائق الشخصية ليست مجرد مقتنيات خاصة، بل جزء من ذاكرة جماعية. لذلك، تُحفظ كل مجموعة باسم العائلة التي قدمتها، مع توثيق قصة انتقالها ووصولها. وقد جمعت المبادرة وثائق مرتبطة بالقرى السبع، ومرحلة الاحتلال، والأسرى والمعتقلات، وتجارب المدنيين اليومية تحت الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية. كما توسّع المشروع بعد حرب الإسناد ليشمل الأرشفة الرقمية، وجمع الشهادات، وتدريب شباب وشابات على تقنيات الذاكرة الشفوية.

الباحث هشام صفي الدين (مروان بوحيدر)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

كأس العالم

ملحق خاص

Samedi 6 Juin 2026 no 5794 20ème année
العدد 5794 السنة العشرون
السبت 6 حزيران 2026

المونديال في زمن الحرب

(نهاد علم الدين)

بعد أيام قليلة تنطلق منافسات كأس العالم لكرة القدم في نسختها الـ23، والتي تُنظّم للمرة الأولى في ثلاث دول هي كندا وأميركا والمكسيك. المونديال الذي يُعتبر - إلى جانب دورة الألعاب الأولمبية الصيفية - من أهم الفعّاليات الرياضية على مستوى العالم، لم يعد يقتصر على كرة القدم فقط، بل تحوّل إلى تظاهرة رياضيّة - ثقافيّة - سياسيّة... تسعى من خلاله الدول المستضيفة إلى إظهار قدراتها. وهذه النسخة تحديداً تعد بالمفاجآت نظراً إلى التغييرات الكبيرة التي طرأت على النظام، وإلى المشاكل التي يُمكن أن تحصل نتيجة بُعد المسافات بين المدن المستضيفة وزيادة مدّة البطولة

كأس العالم الأكبر في التاريخ

حسين سقور

نسخة كأس العالم الحالية التي ستُلعب في الفترة الممتدة بين 11 حزيران و19 تموز تُعتبر استثنائية بكل المقاييس، لأنها تضم 48 منتخباً للمرة الأولى، تم تقسيمها على 12 مجموعة. نسخة أكبر وأكثر تنافسية، إلا أن البعض اعتبر أنها ستكون الأضعف على المستوى الفني، نظراً إلى تفاوت المستوى بين المنتخبات الكبيرة، وتلك الوافدة حديثاً على المونديال.

وللمرة الأولى سيتأهّل إلى الدور الثاني (الأدوار الإقصائية) أصحاب المركزين الأول والثاني من كل مجموعة، إضافة إلى أفضل ثالث في 8 مجموعات، الأمر الذي يفتح المجال لمنتخبات لم تتأهّل في تاريخها إلى الدور الثاني لتسجّل اسمها بين الكبار وتكتب التاريخ.

وفي هذه النسخة المونديالية، يُعتبر حضور المنتخبات العربية تاريخياً، في ظل وجود 4 منتخبات من آسيا ومثلها من أفريقيا، وهي المغرب والجزائر وتونس ومصر والسعودية وقطر والأردن والعراق. منتخبات استحقّت التأهّل إلى العرس العالمي، وهي أيضاً تملك الحظوظ للذهاب بعيداً على غرار ما فعل «أسود الأطلس» في مونديال قطر 2022 عندما وصلوا إلى المربّع الذهبي.

ولأنه مونديال استثنائي، فقد أُدخلت تعديلات كبيرة على نظام التحكيم، خاصة المتعلّق بالفيديو المساعد أو الـVAR. ويحق للحكم المساعد أن يتدخّل في البطاقة الحمراء المباشرة، ومراجعة حالات الطرد بسبب الإنذار الثاني، وحتى بعض الركنيات إذا كانت مُحتسبة عن طريق الخطأ. ومن أبرز التعديلات، محاربة تضييع الوقت. فإذا احتفظ حارس المرمى بالكرة لأكثر من 8 ثوان، يتم إعطاء ركلة ركنية للفريق الخصم، وهناك أيضاً عدّ تنازلي لرميات التماس وركلات المرمى وهو 5 ثوان لمنع المماطلة و«العكّ الكروي». أمّا في ما خصّ التبديلات، فعلى اللاعب أن يخرج من الملعب خلال 10 ثوان فقط، وفي حال تأخره يُعاقب فريقه باللعب منقوصاً لمدّة دقيقة. قانون الإصابات عُدّل أيضاً، فأي لاعب يتوقّف عن اللعب بسبب الإصابة عليه الخروج من الملعب لمدة دقيقة كاملة قبل العودة، وذلك لمنع «التمثيل» وإضاعة الوقت. وفي حالات التسلل، هناك نظام لمراجعة الحالات «الميليمترية» أو الحساسة جداً.

«حرب» البطاقات

مشاكل كبيرة تمّ تسجيلها نتيجة الفوضى في بيع بطاقات حضور المباريات، خاصة في الولايات المتحدة. وبحسب تقارير لوكالة «رويترز» و«أسوشيتد برس»، فقد وصلت أسعار بعض التذاكر إلى 30 و33 ألف دولار، الأمر الذي أدّى إلى فتح تحقيقات بالتزوير والاحتيال خاصة في نيويورك. كما أن المدّعية العامة في ولاية نيوجيرسي استدعت ممثّلي الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» رسمياً للتحقيق في ملف التذاكر. وأبدت الجماهير غضبها من نظام «التسعير الديناميكي» الموضوع، والذي أدّى إلى ارتفاع أسعار التذاكر بسبب العرض والطلب، حتى إن البعض وصف الأسعار بـ«الخيالية». ومن الشكاوى التي جاءت على التذاكر، هو أن بعض الجماهير قامت بشراء بطاقات «درجة أولى» لتتفاجأ بأن ما حصلت عليه هو بطاقات بمقاعد خلف المرمى، أو في أماكن بعيدة على المدرجات. ويُضاف إلى كل ذلك المواقع غير الرسمية التي تعتمد الاحتيال، فتأخذ الأموال ولا تبيع التذاكر.

> للمرة الأولى في التاريخ تشارك 8 منتخبات عربية في المونديال

50 مليون دولار للبطل

أقرّ الاتحاد الدولي لكرة القدم جوائز مونديال 2026، بزيادة وصلت إلى 50% عن مونديال قطر 2022. وسيحصل بطل العالم على 50 مليون دولار، مع 33 مليون دولار للوصيف، و29 لصاحب المركز الثالث، و27 للرابع. أمّا أصحاب المراكز من 5 إلى 8 فسيحصلون على 19 مليون دولار، وأصحاب المراكز من 9 إلى 16 يحصلون على 15 مليون دولار، وسيحصل أصحاب المراكز من 17 إلى 32 على 11 مليون دولار، وأصحاب المراكز من 33 إلى 48 على 9 ملايين دولار. وحصل كل منتخب متأهّل على مبلغ 1,5 مليون دولار أميركي لتغطية تكاليف التحضير للبطولة، ما يعني أن كل اتحاد من الاتحادات الوطنية الأعضاء المشاركة ضمن حصوله على ما لا يقل عن 10,5 ملايين دولار أميركي مقابل مُشاركته في هذه النسخة من الحدث الكروي الأبرز على وجه الأرض. ويصل مجموع الجوائز إلى 727 مليون دولار.

إذاً هو المونديال الأكبر، ولكنّ التحديات ستكون كبيرة خاصة لناحية الإرهاق، إذ إن المنتخبات ستسافر لمسافات طويلة للعب المباريات، كما أن الجماهير ستعاني من ارتفاع تكاليف السفر، إضافة إلى عدم وجود رحلات منتظمة من عدة بلدان خاصة البعيدة عن القارة الأميركية. ولا يُخفى أن الحرب الأميركية - الإسرائيلية ضد إيران، وما يحصل في مضيق هرمز ألقى كل ذلك بظلاله على رحلات الطيران وارتفاع تكاليف حضور المباريات، كما أن عدداً لا يستهان به من الجمهور الآسيوي والأوروبي ألغى رحلاته وفضّل عدم السفر إلى أميركا أو كندا أو المكسيك في ظل هذه الظروف، وهو ما سينعكس سلباً على التظاهرة العالمية.

وصلت جوائز المونديال إلى أكثر من 700 مليون دولار

ملاعب عالميّة

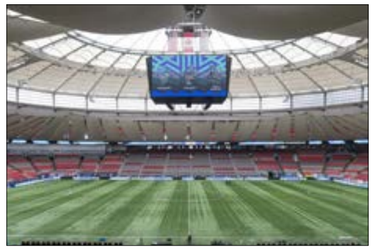

16 مدينة في كندا وأميركا والمكسيك تستضيف مباريات كأس العالم 2026، إذ تحتضن الولايات المتحدة 78 مباراة على أرضيّة 11 ملعباً، بينما تُلعب في المكسيك 13 مباراة على أرضية 3 ملاعب، وفي كندا تُلعب 13 مباراة على ملعبين فقط.

ومما لا شك فيه أن المسافات ستشكّل أزمة كبيرة للمنظّمين من الناحية اللوجستية، كما ستُعتبر تحدّياً للمنتخبات التي ستتنقّل بين المدن. وتتوزّع الملاعب على الشكل التالي: في شرق الولايات المتحدة: نيويورك / نيوجيرسي (ملعب ميتلايف - 82,500 متفرّج)، بوسطن (ملعب جيليت - 65,878 متفرّجاً)، فيلادلفيا (ملعب لينكون فاينانشال فيلد - 69,796 متفرّجاً)، أتلانتا (ملعب مرسيدس - 71,000 متفرّج)، وميامي (ملعب هارد روك - 65,326 متفرّجاً). أمّا في وسط الولايات المتحدة فهي كالتالي: دالاس (ملعب إيه تي أند تي - 80,000 متفرّج)، هيوستن (ملعب إن آر جي - 72,220 متفرّجاً)، وكانساس سيتي (ملعب أروهيد - 76,416 متفرّجاً). وفي غرب الولايات المتحدة: لوس أنجلوس (ملعب سوفي - 70,000 متفرّج)، سان فرانسيسكو (ملعب ليفاي - 68,500 متفرّج)، وسياتل (ملعب لومين فيلد - 69,000 متفرّج).

وتشارك المكسيك عبر 3 ملاعب، تتوزّع على مكسيكو سيتي: ملعب أزتيكا (سيستضيف المباراة الافتتاحية ويتسع لـ87,523 متفرّجاً). غوادالاخارا: ملعب أكرون - 48,000 متفرّج. مونتيري: ملعب BBVA ويتّسع لـ51,000 متفرّج.

أمّا كندا فتشارك بملعبين في تورونتو: ملعب بي إم أو فيلد (30,000 متفرّج)، وفانكوفر: ملعب بي سي بليس (54,500 متفرّج).

السياسة «تنخر» المونديال الأميركي!

قبل أيام من قصّ شريط كأس العالم 2026 لكرة القدم، يغرق «المونديال» في مستنقع السياسة والنزاعات. الحرب المباشرة من إحدى الدول المستضيفة للحدث وهي أميركا على أخرى مشاركة فيه أي إيران، إضافة إلى التوترات الأمنية والاقتصادية الحاصلة بين «الحلفاء»، تجعل من العرس الكروي المُرتقب ساحة معركة قابلة للانفجار في أي لحظة

حسين فحص

هو مونديال الأزمات. رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب الذي حصل - بوقاحة - على «جائزة فيفا للسلام»، يستضيف كأس العالم 2026 بعدما شنّ حرباً همجيةً وغير قانونية ضد إيران، بلد أحد المنتخبات المشاركة في الحدث، مع فرضه رسوماً جمركيةً باهظة على شريكَيه في ملف الاستضافة كندا والمكسيك، من دون إغفال مطامعه الاستعمارية لضمّ غرينلاند.

توترات مستمرة

شهدت الدول المستضيفة لبطولة كأس العالم 2026 تحدّيات تجهيزية ملموسة على خلفية الجنون الجمركي الذي فرضه ترامب على «العالم»، الأمر الذي أدّى إلى تأخير تشييد المشاريع المتعلّقة بالملاعب الرياضية ومضاعفة المصاريف...

هذه الرسوم الباهظة وتّرت العلاقات الأميركية المتوتّرة أصلاً مع كندا والمكسيك، في ظل مساعي ترامب إلى تحويل كندا لتصبح الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة، ورغبته في إعادة تسمية خليج المكسيك بخليج أميركا، مع محاولته إقناع الرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم بالسماح للقوات الأميركية بدخول المكسيك لمحاربة عصابات المخدّرات، وهو اقتراحٌ رفضته شينباوم معتبرةً إياه مساساً بسيادة البلاد.

وعلى نسق موازٍ، لم تسلم القارة العجوز من جنون ترامب أيضاً، في ظل سعي الرئيس الجمهوري للسيطرة على غرينلاند، مع تلويحه بين الحين والآخر بعصا الرسوم الجمركية في وجه الدول الأوروبية التي ترفض رغبته بضمّ الجزيرة الأكبر في العالم.

إيران في الواجهة

رغم حساسية هذه القضايا، يبقى التوتر الأميركي-الإيراني متسيّداً لكأس العالم 2026. ففي ظل الصراع الدائر في الشرق الأوسط، تتجه البطولة بخطى متسارعة لتصبح أكثر نسخة سياسية وإثارة للجدل تاريخياً.

كان المنتخب الإيراني تأهّل إلى البطولة عن جدارة واستحقاق، غير أنّ استعراض ترامب جعلهُ يظهر مراراً بصورة الساعي

> الجنون الجمركي الذي فرضه دونالد ترامب أدّى إلى تأخير تشييد المشاريع المتعلّقة بالملاعب الرياضية ومضاعفة المصاريف

لاستغلال هذا الحدث الرياضي الأضخم عالمياً كورقة سياسية للمساومة.

وعلى مدى الأشهر القليلة السابقة لانطلاق كأس العالم، ضيّقت أميركا ورئيسها على المنتخب الإيراني من خلال تصريحاتٍ عدائيةٍ أكّدت عدم ضمان أمان عناصر المنتخب المعروف بلقب «تيم ملي» على أرض الولايات المتحدة. إضافةً إلى ذلك، أخّرت بلاد «العم سام» بشكل مخالف للقوانين، خاصة قوانين الفيفا والشرعة الأولمبية، تأشيرات أغلب أعضاء المنتخب الإيراني، مع سعيها لاستبدال إيران بمنتخب آخر، مثل المنتخب الإيطالي، في مقترح مُخزٍ كشف عن تصوّر الولايات المتحدة الواهم لحجم النفوذ والقوة الذي تعتقد أنها تمتلكه، حيث تبدّد هذا الوهم على أعتاب سيل الانتقادات والسخرية من قبل إيطاليا نفسها والوسط الرياضي عموماً.

وفي ظل خطاب الكراهية الأميركي بوجه طهران، حاولت إيران مقاطعة الولايات المتحدة رياضياً، وليس كأس العالم ككل، من خلال السعي لنقل مباريات المنتخب الإيراني إلى المكسيك بدلاً من الولايات المتحدة، من دون جدوى، بفعل قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» الذي يتعامل رئيسه جياني اينفانتينو وكأنه موظف صغير لدى ترامب.

وبدلاً من ذلك، تمّ نقل مقر إقامة المنتخب الإيراني من ولاية أريزونا الأميركية إلى مدينة تيخوانا المكسيكية الحدودية خلال البطولة، حيث سيقضي «تيم ملي» ليلته في المكسيك ويسافر إلى الولايات المتحدة في أيام مبارياته الثلاث في كأس العالم، بعد أن رفضت واشنطن بقاء المنتخب الإيراني في البلاد طوال فترة البطولة التي ستُقام في الفترة من 11 يونيو/ حزيران إلى 19 يوليو/ تموز. ونظراً إلى جدولة مباريات المنتخب الإيراني أمام كل من نيوزيلندا وبلجيكا ومصر ضمن المجموعة السابعة، فليس من المستبعد إطلاقاً أن يُحقّق الفريق بعض النجاح ويتمكّن من العبور إلى الأدوار الإقصائية. وإذا حلّ كل من المنتخَبَين الإيراني والأميركي في المركز الثاني ضمن مجموعتَيهما، فسيتقابل الفريقان في ولاية كنساس يوم 3 يوليو/ تموز، الأمر الذي سينقل الحرب من الجو والبحر إلى أرض الملعب.

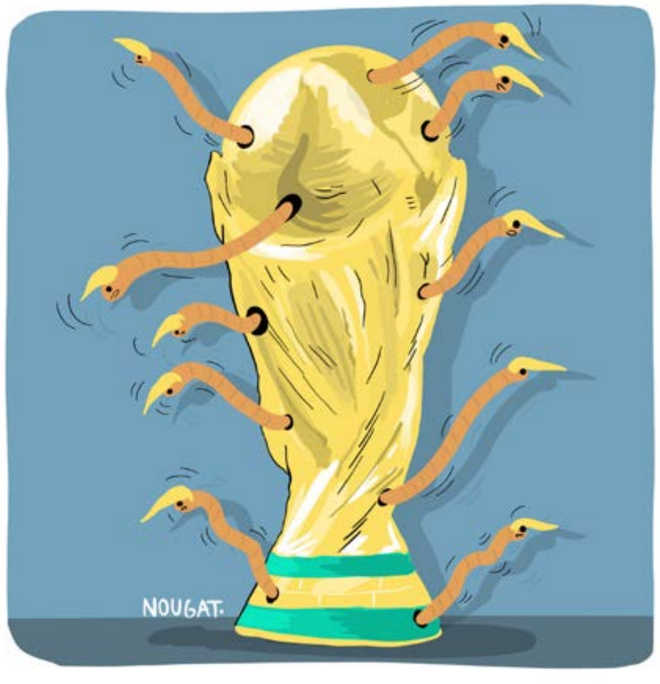

كيف سيشاهد اللبنانيون مباريات كأس العالم؟

غالباً ما تكون المقاهي المكان المفضل لمتابعة مباريات المونديال في معظم دول العالم (طلال سلمان)

هي الفصة ذاتها تتكرر كل اربع سنوات. كيف سيتابع الجمهور اللبناني مباريات كأس العالم؟ وما هي القنوات الناقلة؟ ما هي الكلفة؟ وما هي البدائل؟ ففي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، وارتفاع أسعار الاشتراك لمشاهدة المباريات غالباً ما يذهب اللبناني إلى حلول أخرى تخفف عنه الأعباء المالية

عبد القادر سعد

من الحادي عشر من حزيران الحالي وحتى التاسع عشر من تموز المقبل، ستكون أنظار اللبنانيين من محبي كرة القدم أو المتابعين لها متجهةً نحو قارة أميركا. في المكسيك وكندا والولايات المتحدة ستقام مباريات كأس العالم 2026. وفي ظل زيادة عدد المنتخبات المشاركة إلى 48 منتخباً للمرة الأولى سيرتفع عدد المباريات إلى 104 مباريات ستُقام على مدى 39 يوماً.

لن تختلف هواجس اللبنانيين عن النسخات السابقة من المونديال على صعيد كيفية متابعة المباريات ومشاهدتها. قد يُضاف موضع التوقيت إلى تساؤلات اللبنانيين حيث إن الاختلاف الكبير بين لبنان والدول المستضيفة سيجعل توقيت بعض المباريات صعباً. فهناك مباريات ستُقام عند الساعة الرابعة والخامسة والسابعة صباحاً. وأخرى بعد منتصف الليل كمباراة البرازيل والمغرب في 14 حزيران عند الساعة الواحدة صباحاً وغيرها العديد من المباريات. لكن قبل التفكير بتوقيت المباريات، سيكون على اللبنانيين التفكير أولاً في كيفية متابعتها.

على صعيد الأفراد في المنازل، ستكون «Cable Vision» هي المصدر الرسمي الوحيد لمتابعة المباريات. سواء عبر الاشتراك بالمؤسسة المزوّدة للكابل، أو عبر الاشتراك بقناة «BEIN».

وتتقسم الكلفة بين مشترك حالي بالشركة أو بالقناة الرياضية أو مشترك جديد. ففي حال كان مشترك حالي فإن كلفة مشاهدة مباريات كأس العالم هي 95$ لكل «ريسيفر». أما في حال كان المشاهد مشتركاً جديداً فسيكون عليه تركيب صحن لاقط و«ريسيفر» إضافة إلى كلفة مشاهدة المباريات لتصل الكلفة إلى حوالى 300$.

لا شك أنها كلفة مقبولة لشريحة معينة من اللبنانيين، وفي الوقت عينه كلفة عالية لشريحة أكبر، وخصوصاً غير المشتركين في الـ«Cable Vision» أو الـ«BEIN».

هنا «يعمل» العقل اللبناني لتأمين بدائل بكلفة أقل وفي الوقت عينه تتيح له مشاهدة المباريات بشكل مقبول. هنا ينتقل التفكير إلى الأقمار الصناعية الأوروبية وهي عديدة لكن أبرزها «6 ETEL SAT» وهو قمر أوروبي يمكن مشاهدة المباريات عبره باشتراك سنوي من قبل موزعين معينين بكلفة 15$ لمدة سنة كاملة تسمح للمشترك بمشاهدة جميع المباريات المتعلقة بكأس العالم وبالبطولات الأوروبية القارية والدوريات الأوروبية المحلية. لكن في حال لم يكن المشاهد يملك صحناً لاقطاً و«ريسيفر» حينها سيزاد كلفة بقيمة 150$ بدل صحن و«ريسيفر» وتمديدات وأجرة اليد العاملة. خيار ثالث يبرز أيضاً ويتعلّق بتقنية البث عبر الإنترنت وهي شائعة بشكل كبير ويعتمدها جزء واسع من اللبنانيين لمتابعة المباريات عبر الـ«BEIN» وهي ما يسمى بـ«IPTV» كلفتها بسيطة ولمدة عام كامل وهي تتراوح بين 15 و25 دولار سنوياً وهي كلفة «كود» خاص يتم تزويده من قبل عدد من الموزعين الذين يعملون في هذا المجال. وهذه الآلية من البث لا تحتاج إلى صحن لاقط و«ريسيفر»، لكن مشكلتها الرئيسية أنها تعتمد على الإنترنت بشكل كامل وتحتاج إلى إنترنت سريع. ليس هناك مشكلة في حال كان المشترك يعتمد الإنترنت المزوّد بتقنية «الفايبر أوبتيك»، لكن بخلاف ذلك سيعاني المشترك من مشكلة «تقطيش» كبيرة. في لبنان هناك مفهوم شائع وهو «الاشتراك الحي» حيث يستطيع المشترك مشاهدة قنوات الكابيل بجميع أنواعها الإخبارية والترفيهية والرياضية عبر اشتراك شهري من «محطة المنطقة» التي يسكن فيها.

حتى كتابة هذه السطور لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب محطات الكابيل والشركة المالكة للحقوق، وبالتالي ليس هناك صيغة واضحة وكلفة معينة للتعاون بين الطرفين.

هذا على صعيد الأفراد الذين يريدون متابعة المباريات في منازلهم. أما على صعيد من يريد متابعتها في المطاعم والمقاهي فهذا موضوع آخر. فهو يتعلّق بما إذا كان هذا المطعم أو المقهى مشترك لدى الشركة المالكة للحقوق ودفع المبالغ المطلوبة مقابل السماح له بعرض المباريات. تلك المؤسسات تصطدم بمجموعة مشكلات. أولاً الكلفة العالية حيث أن الحديث يدور عن تقاضي 40 إلى 50 دولار عن كل كرسي في المطعم أو المقهى من قبل الشركة المالكة للحقوق والتي حصرت بنفسها مسألة التفاوض مع تلك المؤسسات. المشكلة الثانية هي الأوضاع الاقتصادية الصعبة جداً والظروف الأمنية غير المستقرة والتي لا تشجع أصحاب المؤسسات على الاستثمار وتكبّد أعباء مالية حتى لو فرضت رسماً على كل زبون. فليس مضموناً أن يستطيع الزبون دفع البدل المادي أو أن يأتي لمشاهدة المباريات التي تُقام في ثلاث دول تختلف في توقيتها بشكل كبير عن لبنان. فهناك عدد كبير من المباريات التي ستقام بعد منتصف الليل أو في ساعات الفجر أو ساعات الصباح الأخرى.

كما أن هناك واقعاً آخر هو أن مقاهي الضاحية الجنوبية التي غالباً ما تكون مكتظة بالزبائن خلال مباريات كأس العالم بعضها لا يعمل، أو يعمل لساعات معينة ويقفل قبل منتصف الليل، إلى جانب نزوح قسم كبير من سكان الضاحية من منازلهم إما بسبب الخوف من الغارات أو بسبب تهدّم منازلهم بشكل كلي أو جزئي.

أما في الجنوب فتلك قصة أخرى لا تحتاج إلى شرح في ظل العدوان الهمجي الحاصل والمأسي التي يعانيها الجنوبيون.

هي قصة تتكرر كل أربع سنوات، وفي حلقة عام 2026 هي معقّدة أكثر وصعبة أكثر، فكيف ستكون الحال خلال شهري حزيران وتموز؟

> **تأتي بطولة كأس العالم في ظل ظروف صعبة جداً وأوضاع اقتصادية كارثية**

لاعبو منتخب لبنان والمونديال

إعداد عبد القادر سعد
تصوير طلال سلمان

خاض لاعبو منتخب لبنان الأول مباراة مصيرية مع منتخب اليمن في الصراع على المقعد الأخير في بطولة آسيا لكرة القدم التي ستُقام في السعودية في شهر كانون الثاني 2027. أخفق منتخب لبنان في حجز مكانه في البطولة القارية الأهم للمرة الثالثة في تاريخه، لكن بقيت مسابقة كأس العالم عصيّة على «منتخب الأرز». أصبح عدد المنتخبات المشاركة في المونديال 48 منتخباً بدءاً من النسخة الحالية التي ستقام في المكسيك وكندا والولايات المتحدة وتنطلق يوم الخميس في 11 حزيران الحالي. وعلى أعتاب انطلاق البطولة وعودة اللاعبين إلى بيروت لمتابعة أحداث المونديال، كانت «الأخبار» حاضرة لدى عودتهم وطرحت على بعض لاعبي المنتخب، إضافة إلى القائد التاريخي للمنتخب حسن معتوق الذي اعتزل اللعب دولياً، أربعة أسئلة موحدة تتمحور حول المونديال وهي: أي منتخب تشجّع في المونديال؟ من في رأيك سيحرز اللقب؟ أين تتابع المباريات؟ هل سيكون منتخب لبنان حاضراً في مونديال عام 2030 بعد رفع عدد المنتخبات المشاركة من 32 إلى 48، وبدء المشروع الذي وضعه الاتحاد اللبناني مع المدرب الجزائري مجيد بوقرّة؟
فكانت الإجابات الآتية:

حسن معتوق

أنا أشجع منتخب «ميسّي الأرجنتين»

أتمنى أن تحرز الأرجنتين اللقب، لكن إسبانيا
حظوظها كبيرة
أتابع المباريات في المنزل
لا شيء مستحيلاً، ويمكن أن نكون في مونديال 2030.
هناك عمل كثير والاتحاد اللبناني تعاقد مع المدرب
مجيد بوقرّة لهذا السبب بشكل رئيسي

مهدي خليل

أنا من مشجعي منتخب البرتغال

أكثر المنتخبات حظوظاً لإحراز اللقب هي فرنسا، إسبانيا،
الأرجنتين وأتمنى البرتغال
أتابع المباريات في المنزل
في كرة القدم الحديثة كل شيء وارد، ومن الممكن أن نتأهّل
إلى كأس العالم 2030 في ظل المشروع الذي وضعه الاتحاد
اللبناني ووجود مواهب كثيرة وإمكانيات كبيرة

قاسم الزين

أنا من محبي منتخب البرازيل

أرشّح منتخبات البرازيل وإسبانيا وفرنسا كي
يكون أحدها بطل كأس العالم 2026
أشاهد المباريات في المنزل، لكن تلك الحساسة
أشاهدها مع الأصدقاء في مكان عام
في ظل النظام الجديد ورفع عدد المنتخبات من
الممكن أن يكون لبنان حاضراً في مونديال 2030. لا
شيء مستحيلاً في كرة القدم

جهاد أيوب

أشجع منتخب البرازيل

أتوقع أن يكون اللقب من نصيب البرتغال
البيت هو مكاني المفضل لمتابعة المباريات
إيه ممكن نكون بمونديال 2030 ليش لأ،
حقنا نحلم وقادرين نتأهّل

محمد حيدر

أشجع منتخب إسبانيا

إسبانيا الأكثر حظوظاً لإحراز اللقب
أشاهد مباريات المونديال في المنزل
إذا الله راد منكون بالمونديال

نصار نصار

أشجع منتخب البرازيل

أتمنى أن تحرز البرازيل اللقب، لكنني
أرجّح منتخب فرنسا
أتابع المباريات في المنزل مع العائلة
الطموح بالتأهّل إلى كأس العالم 2030.
نحتاج إلى عمل كبير لكن بهمة الجميع
وخصوصاً اللاعبين، من الممكن أن
نتأهّل إلى مونديال 2030

جدول مباريات كأس العالم بتوقيت بيروت

مجموعة A

المكسيك	x	جنوب أفريقيا	22:00
الجمعة: 2026/6/12			
كوريا الجنوبية	x	تشيكيا	5:00
كندا	x	البوسنة والهرسك	22:00
السبت: 2026/6/13			
أميركا	x	الباراغواي	4:00
قطر	x	سويسرا	22:00
الأحد: 2026/6/14			
البرازيل	x	المغرب	1:00
هايتي	x	سكوتلندا	4:00
أستراليا	x	تركيا	7:00
ألمانيا	x	كوراساو	20:00
هولندا	x	اليابان	23:00
الإثنين: 2026/6/15			
ساحل العاج	x	الإكوادور	2:00
السويد	x	تونس	5:00
إسبانيا	x	الرأس الأخضر	19:00
بلجيكا	x	مصر	22:00
الثلاثاء: 2026/6/16			
السعودية	x	أوروغواي	1:00

مجموعة B

الخميس: 2026/6/11			
إيران	x	نيوزيلاندا	4:00
فرنسا	x	السنغال	22:00
الأربعاء: 2026/6/17			
العراق	x	النروج	1:00
الأرجنتين	x	الجزائر	4:00
النمسا	x	الأردن	07:00
البرتغال	x	الكونغو	20:00
إنكلترا	x	كرواتيا	23:00
الخميس: 2026/6/18			
غانا	x	باناما	2:00
أوزبكستان	x	كولومبيا	5:00
تشيكيا	x	جنوب أفريقيا	19:00
سويسرا	x	البوسنة والهرسك	22:00
الجمعة: 2026/6/19			
كندا	x	قطر	1:00
المكسيك	x	كوريا الجنوبية	4:00
أميركا	x	أستراليا	22:00
السبت: 2026/6/20			
سكوتلندا	x	المغرب	1:00
البرازيل	x	هايتي	3:30

مجموعة C

تركيا	x	الباراغواي	6:00
هولندا	x	السويد	20:00
ألمانيا	x	ساحل العاج	23:00
الأحد: 2026/6/21			
الإكوادور	x	كوراساو	3:00
تونس	x	اليابان	7:00
إسبانيا	x	السعودية	19:00
بلجيكا	x	إيران	22:00
الإثنين: 2026/6/22			
الأوروغواي	x	الرأس الأخضر	1:00
نيوزيلاندا	x	مصر	4:00
الأرجنتين	x	النمسا	20:00
الثلاثاء: 2026/6/23			
فرنسا	x	العراق	12:00 منتصف الليل
النروج	x	السنغال	3:00
الأردن	x	الجزائر	6:00
البرتغال	x	أوزبكستان	20:00
إنكلترا	x	غانا	23:00
الأربعاء: 2026/6/24			
باناما	x	كرواتيا	2:00
كولومبيا	x	الكونغو	5:00
سويسرا	x	كندا	22:00
البوسنة والهرسك	x	قطر	22:00

مجموعة D

المغرب	x	هايتي	1:00
سكوتلندا	x	البرازيل	1:00
جنوب أفريقيا	x	كوريا الجنوبية	4:00
تشيكيا	x	المكسيك	4:00
كوراساو	x	ساحل العاج	23:00
الإكوادور	x	ألمانيا	23:00
الجمعة: 2026/6/26			
تونس	x	هولندا	2:00
اليابان	x	السويد	2:00
تركيا	x	أميركا	5:00
باراغواي	x	أستراليا	5:00
النروج	x	فرنسا	22:00
السنغال	x	العراق	22:00
السبت: 2026/6/27			
الرأس الأخضر	x	السعودية	3:00
الأوروغواي	x	إسبانيا	3:00
نيوزيلاندا	x	بلجيكا	6:00
مصر	x	إيران	6:00
الأحد: 2026/6/28			
باناما	x	إنكلترا	12:00 منتصف الليل
كرواتيا	x	غانا	12:00 منتصف الليل
كولومبيا	x	البرتغال	2:30
الكونغو	x	أوزبكستان	2:30
الجزائر	x	النمسا	5:00
الأردن	x	الأرجنتين	5:00

مجموعة E

ألمانيا	x	كوراساو	20:00
هولندا	x	اليابان	23:00
ساحل العاج	x	الإكوادور	2:00
السويد	x	تونس	5:00
إسبانيا	x	الرأس الأخضر	19:00
بلجيكا	x	مصر	22:00
السعودية	x	أوروغواي	1:00

مجموعة F

اليابان	x	السويد	4:00
تونس	x	هولندا	7:00
تركيا	x	الباراغواي	10:00
الإثنين: 2026/6/22			
الأرجنتين	x	النمسا	2:00
الأوروغواي	x	الرأس الأخضر	5:00
نيوزيلاندا	x	مصر	8:00
الثلاثاء: 2026/6/23			
فرنسا	x	العراق	16:00 منتصف الليل
النروج	x	السنغال	7:00
الأردن	x	الجزائر	10:00
البرتغال	x	أوزبكستان	24:00
إنكلترا	x	غانا	3:00
الأربعاء: 2026/6/24			
باناما	x	كرواتيا	6:00
كولومبيا	x	الكونغو	9:00
سويسرا	x	كندا	26:00
البوسنة والهرسك	x	قطر	26:00

مجموعة G

المغرب	x	هايتي	1:00
سكوتلندا	x	البرازيل	1:00
جنوب أفريقيا	x	كوريا الجنوبية	4:00
تشيكيا	x	المكسيك	4:00
كوراساو	x	ساحل العاج	23:00
الإكوادور	x	ألمانيا	23:00
الجمعة: 2026/6/26			
تونس	x	هولندا	2:00
اليابان	x	السويد	2:00
تركيا	x	أميركا	5:00
باراغواي	x	أستراليا	5:00
النروج	x	فرنسا	22:00
السنغال	x	العراق	22:00
السبت: 2026/6/27			
الرأس الأخضر	x	السعودية	3:00
الأوروغواي	x	إسبانيا	3:00
نيوزيلاندا	x	بلجيكا	6:00
مصر	x	إيران	6:00
الأحد: 2026/6/28			
باناما	x	إنكلترا	12:00 منتصف الليل
كرواتيا	x	غانا	12:00 منتصف الليل
كولومبيا	x	البرتغال	2:30
الكونغو	x	أوزبكستان	2:30
الجزائر	x	النمسا	5:00
الأردن	x	الأرجنتين	5:00

مجموعة H

إسبانيا	x	الرأس الأخضر	16:00
بلجيكا	x	مصر	19:00
السعودية	x	أوروغواي	22:00
الثلاثاء: 2026/6/16			
المغرب	x	هايتي	1:00
البرازيل	x	سكوتلندا	4:00
أستراليا	x	تركيا	7:00
ألمانيا	x	كوراساو	20:00
هولندا	x	اليابان	23:00
الإثنين: 2026/6/15			
ساحل العاج	x	الإكوادور	2:00
السويد	x	تونس	5:00
إسبانيا	x	الرأس الأخضر	19:00
بلجيكا	x	مصر	22:00
الثلاثاء: 2026/6/16			
السعودية	x	أوروغواي	1:00

مجموعة I

إيران	x	نيوزيلاندا	4:00
فرنسا	x	السنغال	22:00
الأربعاء: 2026/6/17			
العراق	x	النروج	1:00
الأرجنتين	x	الجزائر	4:00
النمسا	x	الأردن	07:00
البرتغال	x	الكونغو	20:00
إنكلترا	x	كرواتيا	23:00
الخميس: 2026/6/18			
غانا	x	باناما	2:00
أوزبكستان	x	كولومبيا	5:00
تشيكيا	x	جنوب أفريقيا	19:00
سويسرا	x	البوسنة والهرسك	22:00
الجمعة: 2026/6/19			
كندا	x	قطر	1:00
المكسيك	x	كوريا الجنوبية	4:00
أميركا	x	أستراليا	22:00
السبت: 2026/6/20			
سكوتلندا	x	المغرب	1:00
البرازيل	x	هايتي	3:30

مجموعة J

الجزائر	x	النمسا	5:00
الأرجنتين	x	الأردن	8:00
الثلاثاء: 2026/6/23			
فرنسا	x	العراق	12:00 منتصف الليل
النروج	x	السنغال	3:00
الأردن	x	الجزائر	6:00
البرتغال	x	أوزبكستان	20:00
إنكلترا	x	غانا	23:00
الأربعاء: 2026/6/24			
باناما	x	كرواتيا	2:00
كولومبيا	x	الكونغو	5:00
سويسرا	x	كندا	22:00
البوسنة والهرسك	x	قطر	22:00

مجموعة K

أوزبكستان	x	كولومبيا	5:00
تشيكيا	x	جنوب أفريقيا	19:00
سويسرا	x	البوسنة والهرسك	22:00
الخميس: 2026/6/25			
المغرب	x	هايتي	1:00
سكوتلندا	x	البرازيل	1:00
جنوب أفريقيا	x	كوريا الجنوبية	4:00
تشيكيا	x	المكسيك	4:00
كوراساو	x	ساحل العاج	23:00
الإكوادور	x	ألمانيا	23:00
الجمعة: 2026/6/26			
تونس	x	هولندا	2:00
اليابان	x	السويد	2:00
تركيا	x	أميركا	5:00
باراغواي	x	أستراليا	5:00
النروج	x	فرنسا	22:00
السنغال	x	العراق	22:00
السبت: 2026/6/27			
الرأس الأخضر	x	السعودية	3:00
الأوروغواي	x	إسبانيا	3:00
نيوزيلاندا	x	بلجيكا	6:00
مصر	x	إيران	6:00
الأحد: 2026/6/28			
باناما	x	إنكلترا	12:00 منتصف الليل
كرواتيا	x	غانا	12:00 منتصف الليل
كولومبيا	x	البرتغال	2:30
الكونغو	x	أوزبكستان	2:30
الجزائر	x	النمسا	5:00
الأردن	x	الأرجنتين	5:00

مجموعة L

كرواتيا	x	إنكلترا	19:00
غانا	x	بنما	23:00
الخميس: 2026/6/25			
إكوادور	x	ألمانيا	23:00
كوراساو	x	ساحل العاج	23:00
تونس	x	هولندا	2:00
اليابان	x	السويد	2:00
تركيا	x	أميركا	5:00
باراغواي	x	أستراليا	5:00
النروج	x	فرنسا	22:00
السنغال	x	العراق	22:00
السبت: 2026/6/27			
الرأس الأخضر	x	السعودية	3:00
الأوروغواي	x	إسبانيا	3:00
نيوزيلاندا	x	بلجيكا	6:00
مصر	x	إيران	6:00
الأحد: 2026/6/28			
باناما	x	إنكلترا	12:00 منتصف الليل
كرواتيا	x	غانا	12:00 منتصف الليل
كولومبيا	x	البرتغال	2:30
الكونغو	x	أوزبكستان	2:30
الجزائر	x	النمسا	5:00
الأردن	x	الأرجنتين	5:00

ألتراس السياسة
حين تتحوّل كرة القدم إلى خطاب

بول مخلوف

حزيران (يونيو) 1982. الصيف اللبناني الذي لا ينسى. استضافت إسبانيا بطولة كأس العالم لكرة القدم فيما كان العدو الإسرائيلي يقترب من بيروت بخطى دبابات، على جبهات القتال، حمل المقاتلون كلاشينكوف والمذياع معاً. الذين عاشوا تلك المرحلة، يقسمون أنهم لن ينسوا حرارة ذاك الصيف، ولا هدير الطائرات الحربية، ولا متابعة المونديال تحت القصف. كانت الحرب وكرة القدم تجريان، في الوقت نفسه، كحدثين متزامنين.

سقطت بيروت بعد أقل من أسبوعين من بدء الاجتياح الإسرائيلي، وفازت إيطاليا بكأس العالم. أهدى الفريق الإيطالي انتصاره لـ «منظمة التحرير الفلسطينية»، بدت الحكاية كأنها عزاءٌ رمزي لشعب بيادٍ على مرأى العالم. انتصارٌ جاء كتضامن مع مدينة كانت تتهاوى تحت النار.

«سقوط حارس مرمى» لإميك منعم

اللغة التي أقدم عليها المنتخب الإيطالي، على شاعريتها، لم تصمد طويلاً، إذ حملت تاويلاً جاء أشبه ببطاقة حمراء. سرعان ما انزلقت في الملعب السياسي إلى معنى آخر. تحوّل الانتصار الإيطالي المُهدى، في بعض الخطابات، إلى ما يشبه التعويض عن هزيمة كاسحة تعرضت لها «منظمة التحرير» في بيروت.

لم تكن المرة الأولى التي يطغى فيها «السياسي» على كرة القدم، وطبعاً لم تكن المرة الأخيرة. حمل المونديال الماضي واحدة من أجمل المباريات في تاريخ كرة القدم: نهائي فرنسا والأرجنتين. ازداد مشجعو فريق الأرجنتين، في ذلك النهائي، أضعافاً عن عددهم، لا حباً بميسي ولا بدي ماريا، إنما كرهاً بفرنسا وتاريخها الاستعماري. تحوّل النهائي إلى مساحة إسقاط سياسي وأخلاقي، كانَ تسعين دقيقة على العشب قادرة على تصفية حسابات التاريخ. لم تكن اللعبة، بالنسبة إلى كثيرين، مباراة كرة قدم بقدر ما كانت محاكمة لإرث استعماري.

انتصرت الأرجنتين على فرنسا في نهاية المطاف، وحمل ميسي، الذي نسج عبر سنوات علاقة «روحية» مع إسرائيل، كأس العالم، فيما عاد المتفرج الذي لجأ إلى كرة القدم بحثاً عن تعويض رمزي لهزيمته السياسية إلى واقعه المتصدّع كما تركه قبل صافرة البداية.

فلسطين في الميدان

صحيحٌ أن المنتخب الإيرلندي ومشجعيه يقفون إلى جانبنا، يرفعون أعلام فلسطين ويهتفون تضامناً مع قضايانا. وصحيح أيضاً أن كاتب هذه السطور، بوصفه مشجعاً للفريق الإيطالي، يشعر بشيء من الزهو أمام أصدقائه كلما استعاد حكاية إهداء المنتخب الإيطالي كأس العالم إلى «منظمة التحرير الفلسطينية». كل ذلك يضفي على اللعبة شيئاً من الثراء الإنساني، ويفتح المشهد الكروي على ما يتجاوز حدود المستطيل الأخضر. الملاعب، في النهاية، ليست معزولة عن المآسي والرغبات والهويات، وإدراج المواقف السياسية داخل فضاءات غريبة عنها لهو امتداد للوجود داخل اللعبة.

غير أن المشكلة تبدأ في اللحظة التي يقترب فيها السياسي من كرة القدم إلى حدّ ابتلاعها بالكامل، محوّلاً إياها، بالتالي، إلى هامش تابع. حين تتحوّل المنتخبات المتنافسة إلى مجموعات تمثّل قضايا، أو ننظر إليها على أنها تعبّر تمام التعبير عن أنظمتها وتاريخ أوطانها، وحين تتحول المباراة إلى محاكمة إيديولوجية، تتحول حينها كرة القدم من لحم ودم وجلد يفرز عرقاً إلى استعارة رنانة تقبع على الضد من اللعب. اللعب، في جوهره، مقاومٌ للمعنى الخالص؛ هو الارتجال، الاحتمال، الحرية، المفاجأة، المجانية، والجمال غير المحسوب.

في اللحظة التي يطلب فيها من كرة القدم أن تبرّر نفسها سياسياً، فإنها تفقد ذلك الفائض الجمالي الذي تنطوي عليه، والذي يجعلها كرة قدم أصلاً. تخسر خفّتها التي تجعلها حدثاً مفتوحاً على الدهشة والفاعلية الإنسانية والانفجار المفاجئ. تخسر نفسها في أن تكون حدثاً مفتوحاً على خطأ التمريرة، دهشة الهدف، ارتباك الحارس، ارتجال اللاعب. ذاك أن كرة القدم تجربة معاشة وليست مواقف ثنائية (مع/ ضد) جاهزة للتبني.

حين تُختزل اللعبة إلى خطاب سياسي، فإنها تخسر جماليّتها، ما يعني أنها تخسر معناها. تصبح كرة القدم عندها أشبه ببيان تعبوي، ويغدو الملعب ساحة حرب، أو في أفضل الأحوال، خريطة سياسية: جغرافيا.

قبل أي شيء، إنّ الكرة هي مجرد كرة: جلد منفوخ بالهواء، يخضع لقوانين فيزيائية سخيفة كالجاذبية والاحتكاك. والجسد الراكض خلفها قبل أن يكون ممثلاً لأيديولوجيا، فهو كيان عضلي يعرق، يتعب، ويفرح إذا أحرز هدفاً. هكذا، فإن كرة القدم تحدث قبل أن تفهم، هي أولاً، حركة مادية. الأجساد تركض، والكرة ترتطم، والشبكة تهتز. مراوغات، وتمريرات، وتوتر، واحتمال. هذه هي الظاهرة في نقائها، لعبة نشأت للتسلية في المدارس الداخلية، وكاستراحة للعمال من وطأة المصانع. المتفرج، بدوره، يعيش المباراة بجسده قبل أفكاره. تراه يتوتر، وينتظر، يتحمّس أو يحبط. يشعر بالزمن وهو يتمدّد داخل التسعين دقيقة. يشعر به في كامل عروقه ويحتسي البيرة كي يتجنب الجفاف. هذه الانفعالات سابقة على السياسة، وبالأحرى أكثر بداهة منها، إنها لا تحتاج إلى أيديولوجيا كي توجد. إنها تسبق أي تأويل وأي تسييس.

يبدأ التسييس حين تُربط تلك الانفعالات بسردية كبرى، مثل أن فوز هذا المنتخب يعني هزيمة العدو، وخسارة ذاك انتصار قضية مضادة. يتحوّل المتفرج عند هذه النقطة، إلى متلقٍ يؤول العالم على نحو جاهز، أملاً بنوع من التعويض الرمزي. تتحوّل كرة القدم إلى جغرافيا موهومة، جزيرة «أليس في بلاد العجائب»، ويُسقط عليها المتفرج واقعه المأزوم، فيتحوّل اللعب إلى علاج تخييلي للعجز.

تسييس كرة القدم

إنّ تسييس كرة القدم، يعني من بين ما يعنيه، انزياحاً طرأ على اللعب وحوّله إلى تأدية واجب. تسييسها هو انتظارها لتأدية وظيفة خلاصية تتجاوز طبيعتها بوصفها لعبة واحتمالاً ومشهداً جمالياً، وهو تحوّل يحفّز المتفرج على التصرف كما لو أن المباراة تستطيع أن تغيّر الواقع فعلاً أو تمحو هزيمة. لكنه -تسييس كرة القدم- في نهاية المطاف، خيارٌ مشروع، يتحمل مسؤوليته الفرد الذي أراد من اللاعب أن يكون ممثلاً قومياً، أو مناضلاً نسوياً أو داعماً للشعوب المقهورة، ومن الملعب خريطة بونابرتية أو روبيسبيرية، بيد أن السياسة ليست معطى أوّلياً ملازماً لكرة القدم (ولا لأي شيء آخر؛ فـ«السياسي» ليس جوهراً في الأشياء، بل طريقة نمنح بها الأشياء معناها، وما نقرّره نحن على أنه يستحق أن يُقرأ بوصفه سياسياً).

من هذا المنظور، يبدو مفهوم «سوء النية» الذي أطلقه جان بول سارتر أقرب ما يكون إلى الدافع وراء هذا التحويل. سوء النية كمفهوم السارتري، هو فنّ الهروب من ثقل الحرية، أي أن يتصرّف الإنسان كما لو أنه ليس حراً بل محكوم بدور جاهز يسبقه ويحدّده. تسييس كرة القدم، والنظر إلى المنتخبات على أنها كيانات هوياتية متصارعة لهو هروب من ثقل الحرية، أي من الوجود وقلقه وأعبائه وهزيمته.

ثم إنّ اللاعب، في أصل التجربة، هو كيان مفتوح على الاحتمال. اللاعب: جسدٌ يجرّب إمكاناته داخل زمن المباراة وبلا معنى سابق ياسره. قد يحرز هدفاً وقد يخطئ في التمرير، فلا شيء حتمياً أو معداً سلفاً. غير أنه حين يُطلب منه أن يكون «رمزاً»، يصبح مراقباً بثقل الجماعة وآمالها. تُنزَعه الأعين المراقبة من أفقه الوجودي، أي من كونه «مشروعاً» (الإنسان هو مشروع عند سارتر) وتراه يؤدي دوراً. بدلاً من تشجيعه على تسجيل هدف، يصبح من الواجب عليه إحرازه. وعليه، لم يعد اللاعب من يختار داخل اللحظة، بل من يُمثّل أهواء وتوقعات من هم خارجها. في هذا الانغلاق تُستبدل الحرية بالدور المؤدّى، ويحلّ التصوّر، أي القناع، محلّ الوجود. عندها يتحوّل اللاعب إلى موضوع، أي إن كرة القدم تشيئه عوضاً عن أن تكون فضاء لحريته.

> **في حزيران 1982، كان المقاتلون في بيروت يحملون الكلاشينكوف والمذياع معاً**

والحال هذه، إنّ ما يبدو، في ظاهره، توسيعاً لمعنى كرة القدم عبر تسييسها ليس في جوهره سوى تضييق للسياسة حتى تكاد تختنق. فاختزال اللعبة سياسياً يشلّ حركتها، مثلما يحوّل السياسة إلى مشهد فرجة وتصفيق، قوامه الحناجر المرتفعة والتصفيق عرقاً؛ وهنا شيء يتم التماثل والتماهي بين كرة القدم وبودوكاست سياسي لبناني في أبهى تجلياته.

«المطالب اللامتناهية»

يحذّر الفيلسوف المعاصر سايمن كريتشلي، في كتابه «المطالب اللامتناهية»، من أن نجعل السياسي يلتهم كل شيء. حين نصر على أن كل فعل هو فعل سياسي، فإننا في الحقيقة نُفرغ السياسي من محتواه. «السياسي النبيل هو الذي يحترم فجوة بين ما هو سياسي وما هو ليس كذلك». هذه الفجوة هي مساحة الحرية. تسييس كرة القدم يعني سدّ هذه الفجوة، يعني إعلان أن المتفرج ليس حراً في حبه للعبة، بل هو مجرد انعكاس لانتماءاته الكبرى.

إنّ تسييس الحياة اليومية، وفق كريتشلي ينتج كيانات «ما بعد سياسية» شمولية، حيث يختفي الفرد ليحلّ محله «الجمهور» ككتلة هوياتية. واستطراداً، يبدو تسييس الظواهر على أنه ارتكاس إلى مرحلة (وعي) ما قبل الحداثة، حيث كانت كل ظاهرة محمّلة بمعنى أيديولوجي مقدس ومنكمش على ذاته.

ليس سايمن كريتشلي فيلسوفاً يكتب عن كرة القدم، بل يعترف بأنه مغفّل في حبه لهذه اللعبة، كما يقر في كتابه «فيمَ نفكر حين نفكر في كرة القدم؟». في هذا الكتاب القصير، يقدم كريتشلي كرة القدم كمدخل إلى الفلسفة «ما أعتقد أنه صحيح فلسفياً حول الزمان والمكان والعاطفة والعقل والأخلاق يتبين أنه صحيح في كرة القدم».

ينطلق كريتشلي من تأمل ظاهراتي (فينومينولوجي) خالص يسأل عن جوهر التجربة الكروية كما تُعاش وتختبر وليس كما تُفسر نظرياً. لكن مفارقة كريتشلي الكبرى تكمن في رؤية التناقض الحي، على العيش في التوتر بين الجمالي والسياسي، دون محاولة حل هذا التوتر لصالح طرف على حساب الآخر.

كرة القدم، كما يرى، هي صورة لعصرنا «كل الرعب موجود: رعب الرأسمالية الجديدة، رعب الاستبداد، العنصرية، القومية، الاستعمار». هذا كله وكرة القدم في رأي كريتشلي «اشتراكية»، وهي آخر ما «تبقى من الحلم الاشتراكي في بريطانيا التي مزقتها تاتشر». غير أنه يرفض النظرة الأحادية واختزال كرة القدم بالسياسة، إنّ برشلونة يجسد الجمال والهوية الكاتالونية في اللحظة ذاتها التي يرعاها تمويل قطراوي. ثمة تعايش أخلاقي صعب: أن ترى القبح وأنت لا تكف عن حب الجمال.

هذه الاشتراكية تعيش في توتر دائم مع رأس المال الذي يدمرها من داخلها. الإخلاص للعبة يعني الإخلاص لهذا التناقض، وليس التظاهر بحلّه. الفيلسوف الحقيقي، عند كريتشلي، هو الذي لا يتوقف عن رؤية الشيئين معاً: الهدف الجميل كـ«إيماءة في خدمة الجمال»، والقبضة القذرة للتمويل الذي يجعله ممكناً. نجد اعترافاً بأن كرة القدم، في واقعها المادي، ملوّثة بالسياسي والاقتصادي والفساد. ولكن هذا الاعتراف لا يدفعه إلى تبني موقف اختزالي. هو يكتب «ما أريد أن يراه الناس حين يشاهدون مباراة هو هذان الشيئان معاً: هذا وهذان الشيئان معاً: هذا العرض الجميل لكيف أن أفراداً مدربين تدريباً عالياً يعملون معاً من أجل هدف مشترك يمكن أن ينتج نتيجة استثنائية، وفي اللحظة نفسها كيف أن هذا الأمر برمته أصبح ممكناً بفضل حركة المال، انتقال رأس المال. الأمران متزوجان بعمق. كرة القدم هي صورة لعالمنا في أقصى حالاته جمالاً وفي أقصى حالاته بشاعة، في آنٍ معاً».

في مديح التعدد

للسياسي مكانٌ في كرة القدم، بلا شك. هناك ملاعب شيّدت بمال فاسد، وبطولات سخّرت لتلميع صورة ديكتاتور، ومدرجات لا تخلو من عنصرية. تتبّع هذه الظواهر ونقدها عملٌ سياسي مشروع وضروري. غير أن الهزيمة تبدأ حين يتحول هذا التأويل إلى قراءة وحيدة، تُختزل فيها اللعبة في السياسة، ويُنسى معها أن فرصة الهدف التي أهدرها المنتخب الفرنسي في الدقائق الأخيرة من المونديال الأخير كانت لحظة لا تتكرر، ولا يمكن أسرها في أي سردية.

ماذا يعني أن نلعب؟ ماذا يعني أن نلهو؟ وهل يمكن للمطر الذي يبلل وجهي في الشتاء أن يكون برجوازياً؟ كرة القدم لا تجيب عن هذه الأسئلة. هي، كما يصفها كريتشلي، شكلٌ حديث من طقس علماني تتناوب فيه الصرامة والانفجار، حيث يتجاور النظام العقلاني الصارم (أبولون) مع الانفجار العاطفي الجماعي (ديونيسوس) في فضاءٍ فرجوي قريب من المسرح.

إنها ليست هذا أو ذاك على نحو خالص، بل هذا وذاك معاً: طقسٌ حديث يجمع بين العبث والمأساة، والكوميديا مع التوتر، والانضباط مع الاحتمال. هذه التعددية تحديداً هي ما ينبغي الدفاع عنه؛ ضد كل اختزال يُريد أن يجعل من اللعبة معنى واحداً مغلقاً. وإلا، فليلعب المنتخب «الرفيق» وحده.

هل يُحرم اللبنانيون من متابعة المونديال؟

زكية الديراني

يقول أحد المعلقين في الفضاء الافتراضي ساخراً من الواقع الراهن إن شاشات التلفزيون ستنقسم قريباً إلى قسمين: الأول لتغطية الحرب، والثاني لنقل مباريات كأس العالم 2026 لكرة القدم. يعكس هذا الوصف بدقة الحالة التي يعيشها اللبنانيون اليوم مع دخول الحرب الإسرائيلية على لبنان شهرها الرابع. إذ تنشغل القنوات الإعلامية بتغطية تداعيات الحرب والمجازر التي يرتكبها العدو الإسرائيلي بحق المواطنين والمسعفين والصحافيين، بينما تغيب عن اللبنانيين لحظات الفرح والحماسة التي عادة ما ترافق الحدث الرياضي الأكبر في العالم. ويتزامن انطلاق المونديال، الخميس المقبل، مع استمرار ويلات الحرب، ما يحرم اللبنانيين من الاستمتاع الكامل برياضتهم الشعبية المفضلة. فهل ستُبث مباريات كأس العالم 2026 على الشاشات اللبنانية؟

مونديال عالمي... واسئلة محلية

مع انطلاق مباريات كأس العالم 2026، بدأ الحديث يتجدد حول الشاشات المحلية التي ستنقل الحدث الرياضي ذا الشعبية الجارفة. سؤال يتكرر كل أربع سنوات مع إطلاق صافرة البداية، لا سيما بعدما تحولت البطولة إلى صناعة اقتصادية ضخمة وصفقات مالية هائلة، في ظل نظام التشفير الحصري المعتمد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فكانت الشاشات المحلية، وفي مقدمتها «تلفزيون لبنان»، تنقل المباريات إلى الجمهور اللبناني مجاناً، بعيداً من قيود التشفير التي باتت اليوم تتحكم في حق المشاهدة وتضيّق الخناق على ذوي الدخل المحدود.

حضور الاشتراكات المكلفة

تشير المعلومات إلى أنه حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم تتعاقد أي قناة لبنانية محلية مع شبكة beIN SPORTS القطرية، المالكة الحصرية لحقوق بث كأس العالم في المنطقة. وهذا الواقع ليس جديداً، إذ حُرم اللبنانيون خلال السنوات الأخيرة من متابعة البطولات الكبرى عبر شاشاتهم المحلية بسبب الكلفة الباهظة لحقوق البث، التي تتجاوز قدرات معظم المؤسسات الإعلامية.

في المقابل، سيكتفي الراغبون في متابعة المباريات بالاشتراك عبر شبكة «كابيل فيجن» (Cablevision)، الموزع الشرعي والحصري لقنوات beIN SPORTS في لبنان، بكلفة تراوح بين 90 و300 دولار أميركي، تبعاً لنوعية المعدات وخدمات البث. ويأتي انطلاق المونديال في ظل ظروف اقتصادية وأمنية قاسية يعيشها لبنان نتيجة الحرب الحالية واستمرار تدهور القدرة الشرائية، ما أفقد اللبنانيين جانباً كبيراً من متعة متابعة المباريات والحماسة التي دائماً ما رافقت هذا الحدث العالمي.

مفاوضات متعثرة بين «تلفزيون لبنان» والقطريين

تفيد المعلومات بأن «تلفزيون لبنان» يجري حالياً مفاوضات مع الجانب القطري لنقل المباريات مجاناً، كما حصل خلال مونديال روسيا عام 2018. يومها أثمرت المفاوضات عن بث المباريات عبر الشبكة الأرضية للتلفزيون الرسمي، بعد تمويل الصفقة، التي قُدرت بنحو مليون دولار أميركي، من قبل «الفا» و«تاتش».

اعتُبرت تلك الخطوة حينها مبادرة إيجابية أعادت بعضاً من الفرح إلى عشاق كرة القدم، قبل أن تتحول اللعبة الشعبية الأولى في العالم إلى سوق مالية ضخمة تحرم كثيرين من متابعتها. إلا أن المصادر تشير اليوم إلى أن المفاوضات الحالية لا تزال متعثرة، ولم يخرج «الدخان الأبيض» من غرف التفاوض. وبينما تراهن «كابيل فيجن» على بيع الاشتراكات بملايين الدولارات، يبقى احتمال التوصل إلى اتفاق قائماً حتى اللحظات الأخيرة قبل انطلاق البطولة، وإن كان صعب المنال بسبب الكلفة المرتفعة لحقوق البث.

نفي رسمي وانتظار الجماهير

وتضع الكلفة المالية العالية الدولة اللبنانية أمام خيارات معقدة لتأمين نقل مجاني للمباريات. في هذا السياق، أصدر وزير الإعلام اللبناني، بول مرقص، بياناً نفى فيه المعلومات المتداولة عبر بعض المنصات الإلكترونية بشأن التوصل إلى اتفاق لنقل مباريات كأس العالم. وأوضح أنّ «هذه الأخبار تتضمن معلومات مغلوطة، بل مفبركة أحياناً، وأن أي مواقف رسمية تصدر حصراً عن مكتب وزير الإعلام، وليس عبر مصادر مشبوهة أو فاقدة للمصداقية».

في غضون ذلك، لم تُقدم أي قناة لبنانية أخرى على خوض مفاوضات مماثلة مع الجانب القطري، ليبقى «تلفزيون لبنان» الجهة المحلية الوحيدة الساعية إلى تأمين بث مجاني للمباريات. أما الشاشات الأخرى، فتكتفي عادة بتغطية نتائج المباريات ضمن نشراتها الإخبارية وبرامجها الرياضية، فيما يجد عشاق كرة القدم أنفسهم أمام خيارين: الاشتراك المدفوع عبر «كابيل فيجن»، أو اللجوء إلى المقاهي الشعبية التي تبقى الملاذ الأخير للفقراء ومحبي المستديرة حول العالم.

> **تبقى المقاهي الشعبية الملاذ الاخير للفقراء**

> **شاشات التلفزيون ستنقسم بين تغطية الحرب ونقل كاس العالم 2026**

> **تضع الكلفة المالية العالية الدولة اللبنانية امام خيارات معقدة لتامين نقل مجاني للمباريات**

إنها الساحرة المستديرة: عالم كاملٌ بتعاويذه وسحره ورموزه وأبطاله وأساطيره يبدو خارجاً من شعوذات الشامانيين القدامى على شكل كرة أول ما صنعت من الجلد، تركلها الأقدام وتسلب عقول الأطفال والرجال والمثقفين والنسوة والبحارة والأدباء، وقبل أن تحولها العولمة إلى سلعة رائجة تتداولها محطات البث المباشر وتغذيها إعلانات الشركات الكبرى وتتحول إلى تجارة ومصدر للدخل القومي من أكاديميات إعداد اللاعبين مروراً بصفقات انتقال اللاعبين الخيالية بين الأندية وليس انتهاء بفضائح المنشطات والتحرش الجنسي والتهرب الضريبي، كانت كرة القدم متعة خالصة، ولم تقدم رموزها الكبار مثل بيليه ومارادونا وبلاتيني وغوليت وباجيو إلا بصفتهم سحرة يحبسون الأنفاس راكضين على أرض الملعب أو مجنحين في الهواء ليسجلوا هدفًا ولو باليد، ليقول مارادونا إنها يد الرب التي عاقبت بريطانيا العظمى في حرب المالوين. وأبعد من حدود المستطيل الأخضر، ولا سيما في الاستحقاق الأكبر لهذه اللعبة، وهو كأس العالم، تتسلل السياسة والثقافة من بين أقدام اللاعبين، لتتحول كرة القدم إلى انثروبولوجيا كاملة تتكشف فيها العناوين الكبرى لقضايا الشعوب مثل كسر هيمنة الرجل الأبيض، والصراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير، والتحرر من الاستعمار. نستعرض هنا هذا العالم الساحر برموزه وأبطاله وقصصه التي لا تنتهي. نردد مع الكاتب الأرغواياني إدواردو غاليانو مقولته الشهيرة: «لقد مرت السنوات، ومع مرور الوقت انتهيت إلى القناعة بهويتي: فأنا مجرد متسول أطلب كرة قدم جيدة، أمضي عبر العالم حاملاً قبعتي وأتوسل في الإستاد: لعبة جميلة حُبّاً بالرب»

عودة إلى هذا العالم الساحر برموزه وأبطاله وقصصه

لعبة جميلة حُبّاً بالرب

تقديم وإعداد **محمد ناصر الدين**

أهي أفيون الشعوب؟

ما هو وجه الشبه بين كرة القدم وإلهٍ؟ إنه الورع الذي يبديه كثيرون من المؤمنين والريبة التي يبديها كثيرون من المثقفين.

1880، في لندن، سخر ريدبارد كيبلينغ من كرة القدم ومن «الأرواح الصغيرة التي يمكنها أن ترتوي برؤية الحمقى الذين يلعبونها». وبعد قرن من ذلك، كان خورخي لويس بورخيس، في بوينس أيرس، أكثر خفة: فقد ألقى محاضرة حول موضوع الخلود في اليوم نفسه، والساعة نفسها، التي كان فيها المنتخب الأرجنتيني يخوض مباراته الأولى في مونديال 1978.

احتقار الكثير من المثقفين المحافظين لكرة القدم كان يستند إلى اليقين بأن عبادة الكرة هي الشعوذة التي يستحقها الشعب. فالغوغاء المصابة بمس كرة القدم تفكر بأقدامها، وهذا من خصائصها، وفي هذه المتعة التبعية تجد نفسها. فالغريزة البهيمية تفرض نفسها على الجنس البشري، والجهل يسحق الثقافة، وهكذا تحصل الدهماء على ما تريده.

وهناك بالمقابل مثقفون يساريون كثيرون يزدرون كرة القدم لأنها تخصي الجماهير وتحرفها عن النشاط الثوري. خبز وسيرك، سيرك دون خبز: فالعمال المؤمنون بالكرة التي تمارس عليهم سحراً خبيثاً، يصابون بضمور الوعي، ويتيحون لأعدائهم الطبقيين أن يسوقوهم كالقطيع.

عندما لم تعد كرة القدم شيئاً خاصاً بالإنكليز والأغنياء، ولدت في منطقة ريو دي بلاتا (أي الأرجنتين والأرغواي) أول الأندية الشعبية، فجرى تنظيمها وفي ترسانات الموانئ. وفي ذلك الحين، أستنكر بعض القادة الفوضويين والاشتراكيين هذه الآلية البورجازية لمنع الإضرابات وللتستر على التناقضات الاجتماعية. فانتشار كرة القدم في العالم كان في رأيهم مؤامرة إمبريالية للإبقاء على الشعوب المقهورة في طور الطفولة.

ومع ذلك، فإن نادي جونيورز الأرجنتيني ولد أول الأمر باسم نادي الفوضويين الذين سنتفوا في أول آيار، وكان أول آيار كذلك هو اليوم الذي اختير للإعلان عن ميلاد نادي تشاكاريتا، الذي جرى تعميده في مكتبة فوضوية في بوينس أيرس. في تلك السنوات الأولى من القرن، لم يعدم وجود مثقفين يساريين يحتفلون بكرة القدم بدل ازدرائها كمخدر للوعي.

ومن بينهم الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي امتدح «مملكة الوفاء البشري هذه التي تُمارس في الهواء الطلق».

حارس المرمى

يسمونه كذلك البوّاب، والغولار، وحارس الحاجز، وحارس القوس، ولكننا نستطيع أن نسميه الشهيد، الوثن، النادم، أو المهرج الذي يتلقى الصفعات. ويقولون إن المكان الذي يطأه لا ينبت فيه العشب أبداً.

إنه وحيد. محكوم عليه بمشاهدة المباراة من بعيد. ينتظر وحيداً إعدامه رمياً بالرصاص بين العوارض الثلاث. كان في السابق يرتدي الأسود، مثل الحكم. أما الآن، فلم يعد الحكم يتنكر بزي الغراب، وصار حارس المرمى يسلو وحدته بتخيلات ملونة.

إنه لا يسجل أهدافاً. بل يقف ليمنع تسجيلها. ولأن الهدف هو عيد كرة القدم: فإن مسجل الأهداف يصنع الأفراح، أما حارس المرمى، غراب البين، فيحبطها.

يحمل على ظهره الرقم واحد. أهو الأول في قبض المال؟ إنه الأول في دفع الثمن. فحارس المرمى هو المذنب دائماً. وهو الذي يدفع الثمن حتى لو لم يكن مذنباً. فعندما يقترف أي لاعب خطأ يستوجب ضربة جزاء، يتحمل هو العقوبة: يتركونه هناك، وحيداً أمام جلاده، في اتساع المرمى الخاوي. وعندما يتعرض الفريق لسوء الحظ، يكون عليه هو أن يدفع الثمن تحت وابل من الكرات، ليكفّر عن ذنوب الآخرين.

يمكن للاعبين الآخرين أن يخطئوا أخطاء فاحشة مرة ومرات، ولكنهم يستردون مكانتهم بعد القيام بمراوغة استعراضية، أو تمريرة بارعة، أو تسديدة صائبة: أما هو، فلا يمكنه ذلك. الحشود لا تغفر لحارس المرمى. أتقفز في الفراغ؟ أكان مثل الضفدع؟ هل أفلتت منه الكرة؟ أأصبحت اليدان الفولاذيتان حريرًا؟ بخطأ واحد فقط يدمر حارس المرمى مباراة كاملة أو يخسر بطولة، وعندئذ ينسى الجمهور فجأة كل مآثره ويحكم عليه بالتعاسة الأبدية. وتلاحقه اللعنة حتى نهاية حياته.

بيليه

مئة أغنية تذكر اسمه. في السابعة عشرة من عمره كان بطل العالم وملك كرة القدم. ولم يكن قد أكمل العشرين حين اعتبرته الحكومة البرازيلية ثروة وطنية ومنعت تصديره. كسب ثلاث بطولات عالمية مع المنتخب البرازيلي وبطولتين مع نادي سانتوس.

وبعد تسجيل هدفه الألف، واصل تسجيل الأهداف. لعب أكثر من ألف مباراة بعد أخرى بإيقاع أشبه بالجلد، وأدخل قرابة ألف وثلاثمئة هدف. وفي إحدى المرات أوقف حرباً: فقد توصلت نيجيريا وبيافرا إلى هدنة لمشاهدته وهو يلعب.

فرؤيته وهو يلعب تستحق هدنة وأكثر من هدنة بكثير. عندما ينطلق بيليه راكضاً، يخترق الخصوم كأنه سكين. وعندما يتوقف يضع الخصوم في المتاهات التي ترسمها قدماه. وحين يقفز، يعلو في الهواء كما لو أن الهواء سُلّمٌ. وعندما يسدد ضربة حرة يرغد الخصوم الذين يشكلون الحاجز بالوقوف بالعكس، وجوههم إلى المرمى، كي لا يضيعوا رؤية الهدف الذي سيحققه.

لقد ولد في بيت فقير، في قرية نائية، ووصل إلى ذرى السلطة والثروة، حيث يحظر على الزنوج الدخول. لم يكن يهدي خارج الملاعب لحظة من وقته إلى أحد، ولم تكن تسقط من جيبه قطعة نقد واحدة. ولكن نحن الذين حالفنا الحظ برؤيته وهو يلعب، تلقينا هدايا من جمال نادر: لحظات من تلك الجديرة بالخلود والتي تتيح لنا الإيمان بأن الخلود موجود.

مارادونا

صار مارادونا في نابولي القديس مارادونا، وتحول القديس جينارو إلى القديس جينارماندو. وصارت تباع في الشوارع صور الإله ذي السروال القصير، مضاءة بتاج السيدة العذراء أو ملفوفة بعباءة القديس الذي ينزف كل ستة أشهر، وكانت تباع كذلك توابيت لأندية الشمال الإيطالي، وقوارير مملوءة بدموع سيلفيو برلوسكوني. وكان الأطفال والكلاب يظهرون بشعور مستعارة مثل شعر مارادونا. وكانت هناك كرة عند قدمي تمثال دانتي، وألبس تمثال تريتون الذي في النافورة قميص نادي نابولي الأزرق. لقد مضى أكثر من نصف قرن دون أن يكسب فريق المدينة أي بطولة، وكانت مدينة محكوماً عليها بغضب بركان فيزوس وبالهزيمة الأبدية في ملاعب كرة القدم، ولكن بفضل مارادونا تمكن الجنوب الإيطالي الأسمر أخيراً من إذلال الشمال الأبيض الذي يزدريه. وكأساً بعد كأس، راح نادي نابولي ينتصر في البطولات الإيطالية والأوروبية، وكل هدف كان يعتبر تدنيساً وانتهاكاً للنظام السائد وانقلاباً مضاداً على مسار التاريخ. وفي ميلان كانوا يكرهون المذنب في هذه الإهانة التي يقترفها الفقراء الخارجون من مكانهم، فاطلقوا عليه لقب رول الجامبون. ولم يقتصر الأمر على ميلان وحدها: ففي مونديال 1990، كانت غالبية الجمهور تعاقب مارادونا بالصفير الساخط كلما لمس الكرة، وقد احتُفل في إيطاليا بهزيمة الأرجنتين أمام ألمانيا وكأنها انتصار إيطالي.

وعندما قال مارادونا إنه يريد الذهاب من نابولي، كان هناك من ألقوا إليه من النافذة دمى من الشمع غرست فيها دبابيس. وبينما هو أسير المدينة التي تعبده، وأسير الكامورا، المافيا التي تتحكم في المدينة، صار يلعب من دون قلب، ومن دون قدم؛ وعندئذ انفجرت فضيحة الكوكايين. وتحول مارادونا فجأة إلى ماراكوكا، وإلى جانح أوهم الناس بأنه بطل.

فمن هنا وهناك، في بوينس أيرس، نقل التلفزيون تصفية الحسابات الثاني: الاعتقال في بث حي ومباشر، وكأنه مباراة، لإمتاع من يستمتعون بمشهد الملك العاري الذي تقتاده الشرطة معتقلاً.

قالوا: «إنه مريض»، وقالوا: «لقد انتهى». المسيح الذي استدُعي لإنقاذ إيطاليي الجنوب كان هو نفسه أيضاً من ثار لهزيمة الأرجنتين في حرب المالوين، بهدف مخادع وهدف آخر رائع، أبقى الإنكليز يلفون مثل الدوامة لعدة سنوات؛ ولكنه عندما سقط، لم يعد الطفل الذهبي سوى بهيمي، فمارادونا خان الأطفال والحق العار بالرياضة، فاعتبروه ميتاً.

ولكن الجثة نهضت قافزة. فبعد انتهاء عقوبة الكوكايين، كان مارادونا هو إطفائي المنتخب الأرجنتيني الذي كان يحرق آخر احتمالاته في الوصول إلى مونديال 1994. وبفضل مارادونا استطاع المارادونا من جديد، مثلما في الأزمنة السابقة، هو الأفضل، عندما انفجرت فضيحة الإفيدرين. كان قد الحق الإهانة بالية السلطة. فقد تمادى في الكلام، وهذا سلوك له ثمنه، والثمن يُدفع نقداً ودون حسم. وقد وفر لهم مارادونا نفسه الذريعة بميله الانتحاري لتقديم نفسه على طبق لأعدائه الكثر، وبتلك الامسؤولية الطفولية التي تدفعه إلى الوقوع في أي فخ يُنصب في طريقه.

باجيو

في هذه السنوات الأخيرة لم يقدم أحد إلى الإيطاليين كرة قدم أفضل منه أو موضوع حديث أوسع. فكرة قدم روبيرتو باجيو تتضمن سحراً سرياً: الساقان تفكران وحدهما، والقدم تشوط من تلقاء نفسها، والعينان تريان الهدف قبل حدوثه.

باجيو كله هو ذيل حصان يتقدم مبعثراً الناس في ترنّح أنيق. الخصوم يحاصرونه، يعضونه، يضربونه بقسوة. أما باجيو، فيحمل وصايا بوذية مكتوبة تحت عصابة الكابتن المعلقة على ذراعه. ويؤدّا لا يحمي من الركلات، ولكنه يساعد على تحملها. ومن سكونه اللانهائي أيضاً يساعد في اكتشاف الصمت في ما وراء صخب الهتاف والصفير.

غوليت

في عام 1993 كان مدّ العنصرية في ارتفاع. وكانت رائحة العفونة تفوح، مثل كابوس طائر في كل أنحاء أوروبا، بينما كانت تقع بعض الجرائم وتصدر قوانين ضد المهاجرين من بلدان كانت مستعمرات في ما مضى. كثيرون من الشباب البيض كانوا لا يجدون عملاً، وبدأ ذوو البشرة القاتمة يدفعون الثمن. في تلك السنة ربح فريق من فرنسا، لأول مرة، كأس أوروبا.

رود غوليت، الملقّب بـ«الزنبقة السوداء» كان على الدوام عدواً لدوداً للعنصرية. فبين مباراة وأخرى، كان يحمل الجيتار ويغني في حفلات عدة تُنظم ضد الآبارتيد في جنوبي أفريقيا، وفي عام 1987، عندما جرى اختياره كأفضل لاعب في أوروبا، أهدى جائزته، كان الدرة الذهبية، إلى نيلسون مانديلا الذي كان سجيناً منذ سنوات طويلة لاقترافه جريمة الإيمان بأن الزنوج هم بشر.

لقد أجروا لغوليت ثلاث عمليات جراحية في ركبته. وفي المرات الثلاث رائعة، سجل هدفاً وأوقع الحارس مغمياً عليه بلكمة. وبقي في ما بعد وحدها: «إنني من دون اللعب مثل طفل وليد دون مصاصة». ساقاه السريعتان والهشّافتان، وجسده المهيب المتوج بشعر طويل أجعد، أكسبته الحماسة الشعبية في أقوى الفرق في هولندا وإيطالياً. ولكن غوليت لم يكن مطلقاً على علاقة جيدة مع المديرين الفنيين ولا مع الإداريين، بسبب عادته في عصيان الأوامر وهوسه الدائم في التنديد بثقافة المال التي تحول كرة القدم إلى مادة أخرى في بورصة الأسعار.

كرويف

كانوا يطلقون على المنتخب الهولندي اسم البرتقالة الآلية، ولم يكن هناك أي شيء آلي في ذلك العمل التخيلي الذي أربك الجميع بتبديل المواقع الدائم. ومثل الة نادي ريفر، الاسم الافترائي ذاته، كانت تلك النار البرتقالية تذهب وتجيء، تدفعها رياح حكيمة: فالجميع يهاجمون والجميع يدافعون، ينتشرون ويجتمعون بصورة دورية على شكل مروحة، فيفقد الخصم الأثر أمام فريق كل واحد فيه هو أحد عشر لاعباً. لقد أطلق صحافي برازيلي على ذلك اللعب اسم «الفوضى المنظمة». وقد كان لدى هولندا موسيقى، ومن كان يقود لحن الأنغام الفورية متفاديًا الصخب والنشاز هو جوهان كرويف. قائد الأوركسترا والعازف فيها، وكان كرويف يعمل أكثر من أي شخص آخر. لقد دخل هذا الكهربائي النحيل إلى نادي أجاكس حين كان طفلاً؛ بينما كانت أمه تخدم في كافتيريا النادي، كان هو يلتقط الكرات التي تذهب خارجاً، وينظف أحذية اللاعبين، ويغرس الأعلام في زوايا الملعب، ويعمل كل ما يطلبونه منه ولا يعمل شيئاً مما يأمرونه به. كان يرغب في أن يلعب، ولم يسمحوا له بسبب جسده الضعيف جداً وطبعه الحاد جداً. وعندما سمحوا له، بقي. وحين كان فتى مبتدئاً في المنتخب الهولندي لعب بصورة رائعة، سجل هدفاً وأوقع الحارس مغمياً عليه بلكمة. وبقي في ما بعد مندفعاً، ساخناً، شغيلاً، وموهوباً. وعلى امتداد عقدين من الزمان كسب اثنتين وعشرين بطولة، في هولندا وفي إسبانيا. اعتزل وهو في السابعة والثلاثين، بعد أن سجل هدفه الأخير، وحملته الحشود يومئذ على محفة من الاستاد حتى بيته.

فريف الاستقلال

في منتصف شهر نيسان (أبريل) من عام 1958 تحركت ثلاث مجموعات من الفدائيين الجزائريين، تضم 12 شاباً، تجمعوا من أرجاء فرنسا. كي يهربوا إلى تونس، ليشاركوا في مهمة وطنية خطط لها أن تنطلق من أوروبا، لكي لا يمنحوا الآخرين فرصة القبض عليهم مجتمعين. كانت هناك. انقسمت المجموعات الثلاث في طريقها إلى ثلاث مدن في المحطات الرئيسية هي روما وبروكسل ولوزان، كانوا جميعاً يعلمون بخطورة المهمة التي أوكلت إليهم، وكذلك لكونهم كانوا يحملون في حقائبهم شيئاً كان من خطورته أنه بمجرد معرفة الشرطة الفرنسية والمخابرات الفرنسية والجماعات العنصرية الفرنسية وعلى رأسها منظمة «اليد الحمراء» بهروبهم، حتى بدأت تطاردهم في كل أنحاء أوروبا. بومزراق الذي كان مكلفاً من قبل جبهة التحرير بأن يحضر هؤلاء الشباب، وكان يدير كل الخطط اللازمة للهروب، كان قد أخبر الشباب بتوقيت الهرب إلى تونس، حيث مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة. وكان بومزراق طوال فترة ما قبل الهروب، يقدم لهؤلاء الشباب النصائح كافة حول الخطط الموضوعة بكل دقة لهروبهم وكيفية التعامل على الحدود.

بواسطة السيارات والقطارات وأحياناً سيراً على الأقدام، اخترق الاثنا عشر فدائياً جبال أوروبا وسهولها ووديانها، من أجل إنقاذ ما كانوا مكلفين بحمايته في حقائبهم وتسليمه بأمان في تونس. ورغم القبض على شبري وفشل معوش في الهروب، حيث قُبض عليهما على الحدود، إلا أن باقي المجموعات كانت قد وصلت إلى تونس بأمان، حيث قابلهم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وقيادة جبهة التحرير وهنؤوهم على السلامة. وتقدم الشباب وقاموا بتسليم الأمانة التي حملوها معهم طوال الطريق إلى قيادة جبهة التحرير الجزائرية، وأخرجوها من حقائبهم. كان هذا الشيء الخطير، هو كرة قدم.

بعدما انتشر خبر هروب اللاعبين الجزائريين من فرنسا، انقلب الوضع رأساً على عقب، فالجماهير والأندية ووسائل الإعلام، كانت في حالة إنكار للحادثة، إذ شكل هروب اللاعبين الجزائريين من أنديتهم، ورقة للضغط على الشارع الفرنسي، من أجل منح الجزائر استقلالها. مسؤولو الرياضة في فرنسا الذين كانوا أقرب إلى ضباط المخابرات، حاولوا طوال الفترة السابقة للهرب بكل الطرق والوسائل أن يبسدوا منافذ الهرب على هؤلاء اللاعبين، راقبوهم بواسطة رجال الأمن، وضعوا صورهم على نقاط الحدود، هددوهم بالإيقاف، بالسجن وأخيراً بتدمير مستقبلهم، إلى درجة أنّ «الفيفا» قام بدوره العظيم المعتاد اللاسياسي واللاقمعي والمحايد والعادل، بأن هدد كل من سيلعب مع ذلك المنتخب المنبوذ، سيُطرد من المشاركة في نهائيات كأس العالم، أو أي بطولة أخرى تحت رعاية الاتحاد.

في اليوم التالي من انتشار الخبر، كانت صحيفة «ليكيب» الفرنسية تصرخ «اختفاء 9 لاعبين جزائريين». لم تكن الصدمة فقط في الشق السياسي، بل كانت هناك صدمة أكبر في الشق الرياضي، فقد كان الفرنسيون ينتهزون لخوض نهائيات كأس العالم في السويد، ولم يكن قد تبقى على الافتتاح سوى شهرين. وحين استيقظ الفرنسيون على خبر هروب أهم لاعبي الكرة في فرنسا في ذلك الوقت، كانت الصدمة الحزينة والمحطمة لمعنويات الجمهور الفرنسي، لأن بعضاً من هؤلاء اللاعبين كان يتم الضغط عليه من أجل الانخراط في اللعب في صفوف المنتخب الفرنسي في البطولة العالمية. وكان هناك بصيص من الأمل بأن يوافق البعض، مثل رشيد مخلوفي ومصطفى زيتوني اللذين لعبا للمنتخب الفرنسي وساعداه في الوصول إلى نهائيات كأس العالم بالسويد في تلك الفترة.

إن وجود لاعبين من أصول شمال أفريقيا في المنتخب، قد يمنحهم بعض الأمل في المنافسة، بعدما خيب أداء المنتخب الفني العنصر، والمفرنس، من حارس مرماه وحتى المهاجم، في البطولة السابقة في سويسرا أمام الفرنسيين.

في منتصف نيسان، حينما استيقظت فرنسا على صدى الهروب المنظم الذي قام به اللاعبون الجزائريون، استيقظت معه أسئلة كان يصعب على الشارع الفرنسي أن يجد لها إجابات، فرشيد مخلوفي مثلاً، كان صانع أمجاد نادي «سانت إيتيان» آنذاك، والمساهم في تأهيل المنتخب الفرنسي لنهائيات كأس العالم (السويد 1958)، هل هناك مبرر حقيقي لهروبه؟ هل هناك مقابل يستحق تضحيته بذلك الوضع المميز الذي كان فيه، ويرحل بحذاء رياضي فقط من دون أن يحمل أي شيء آخر؟ المخلوفي هرب إلى تونس حتى من دون أن يودع جمهوره، هرب من دون احتفالات ولا تكريم. كان السؤال الوجودي الذي لم يجد له الفرنسيون أي إجابة في تلك اللحظة: هل يستحق الوطن كل تلك التضحية؟

المراجع

- إدواردو غاليانو، «كرة القدم بين الشمس والظل». «دار طوى ». 2011، ترجمة صالح علماني
- محمود العدوي، «إحدى عشرة قدماً سوداء: عندما يلعب المضطهدون كرة القدم». «دار الطليعة الجديدة ». 2018

مونديال 1986 في الشياح

ما زلت أذكر سحنة الولد السمراء، كان يصر أن يلعب في مركز قلب الهجوم، لامتلاكه أطول ساقين في الحي، ورغم ارتدائه قميص ليتبارسكي لاعب ألمانيا الشهير في المونديال وقتها، وتسريحة شعره نفسها، وإصراره على أن أخواله يعيشون في هامبورغ، كان الجميع يناديه «تيشو». اسم لاتيني بامتياز. لم يكلّف أحدنا نفسه عناء معرفة دلالة الاسم. أنهى تيشو المباراة على الملعب الرملي ليقف متردداً أمام احتمالين: الأول أن يأخذ الطريق المعتاد إلى البيت، خروج من الـ «عودة» أو البستان كما كنا نسميه، مئتا متر يساراً، ثم مئتا متر غرباً بين المتاريس في الشياح. احتسب تيشو المسافة بتعب قدميه، الاحتمال الثاني أكثر إغراءً: قفزة وحيدة عن الحائط، أمتار الشارع الأربعة، مع خطر بسيط: قناص «الكتائب» من جهة الشرق. تعاقبت أشياء سريعة على رأس الولد، القناص نائم، القناص يحب ليتبارسكي، القناص في إجازة قصيرة يشتري كرة لابنه، تمسّكنا بقميص تيشو وهو يتسلق الحائط: دقيقتان وأكون في البيت. «مش رح أيرم البرمة»، ثانيتان فقط. طاخ! استقرت الرصاصة في ساق تيشو الطويلة. تيشو لم يمت، صار يجلس على مقاعد الاحتياط، مصراً أن القناص برازيلي، لأنني مثل الاسم الذي لازمه كلعنة، وأن أمه دعت على فريق البرازيل ليخرج من المونديال بعد أيام قليلة بأقدام ميشال بلاتيني الرشيقة.

■■■

كانت ليلة مضاءة بالنجوم في «عودة الخليل»، البستان في الشياح حين شبكنا التلفزيون على بطارية السيارة لنحضر المباراة بين الأرجنتين وإنكلترا، من لم يحضر تلك اللقطة حين غمز ديبيغو الكرة بيده هو كمن مرّ في الحياة ولم يعرف الحب، أو زار باريس ولم يرَ نهر السين وبرج إيفل والموناليزا. كان بيتر شيلتون أشبه بزوج مخدوع أحمق. الدقيقة الـ١٤ من المباراة. لم يكد المدافعون الإنكليز يلتقطون أنفاسهم بعد «هات وخذ» أو «وان-تو» بالمصطلح الكروي بين مارادونا وفالدانو الذي يسدد كرة ترتطم بمدافع يقوم بتشتيتها، لترتد في الهواء، طار مارادونا عن الأرض قليلاً وقذف الكرة بيده داخل المرمى الإنكليزي... جن جنون الإنكليز، واحتسب الحكم التونسي الهدف، مقتنعاً أن مارادونا سجله برأسه. زغرد الرصاص يومها في سماء الشياح، في وجوه اللاعبين في ملعب «النصر» المجاور، ندلف إليه بعد الظهر من بين المتاريس، نحذر الزاوية الشرقية منه حيث اصطاد القناص الكثير من أحبتنا: نلعب بـ«الغلا» ونتمرغ بالتراب ونشتري بوظة الثلج من دكان أبي علي العجوز المقابل. في انتظار المتعة الخالصة حين تبدأ المباراة: تبرق عيوننا حين يتلاعب موسى حجيج الذي صار يسمى «مارادونا الشياح» بالمدافعين، مرة «بيّض» أربع مرات للاعب من فريق «الأنوار»، فما كان من اللاعب الذي ضحكت عليه الشياح بأسرها إلا أن ركض إلى السيارة العسكرية واستلّ منها الكلاشينكوف ليؤدب الصبي الذي أهان شرفه الكروي. اختفى مارادونا الشياح في سوق الخضار القريب وصار الملعب يصلي لسلامته كما كنا نصلي لسلامة القاسم بن الحسن في كربلاء.

جورج أورويل

حرب من دون إطلاق نار

لم يكن اهتمام الأدباء والمفكرين بالرياضة أمراً عارضاً أو هامشياً في تاريخ الثقافة الحديثة. فقد وجد كثير منهم في الملاعب والمنافسات الرياضية مختبراً مصغراً لفهم المجتمع والسياسة والهوية الجماعية. ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك ألبير كامو الذي مارس حراسة المرمى ورأى في كرة القدم مدرسة أخلاقية، وبازوليني الذي وصف كرة القدم بأنها «آخر الطقوس المقدسة في عصرنا». أما الكاتب الإنكليزي جورج أورويل (1903-1950)، صاحب روايتي «مزرعة الحيوانات» و«1984»، فقد اتخذ موقفاً مختلفاً وأكثر تشاؤماً، إذ نظر إلى الرياضة الحديثة بوصفها ظاهرة سياسية واجتماعية لا يمكن فصلها عن الصراعات القومية والأيديولوجية التي طبعت القرن العشرين.

كتب أورويل مقالته الشهيرة «الروح الرياضية» في كانون الأول (ديسمبر) 1945، ونشرت في مجلة Tribune عقب الجولة التي قام بها فريق دينامو موسكو في بريطانيا بعد أشهر قليلة من انتهاء الحرب العالمية الثانية. أثارت تلك الجولة حماسة جماهيرية واسعة، لكنها ولّدت أيضاً سجالات سياسية وإعلامية بين البريطانيين والسوفييت حول نتائج المباريات والتحكيم وتمثيل الفرق المتنافسة. ومن هذه الزيارة العابرة انطلق أورويل ليطرح سؤالاً أعمق: هل تؤدي الرياضة حقاً إلى التقارب بين الشعوب كما يزعم كثيرون، أم أنها تسهم في تأجيج الخصومات الوطنية؟

ينطلق أورويل من ملاحظة مفادها أن الرياضة الحديثة، وخصوصاً عندما تمارس على المستوى الدولي، تتخطى دورها كلعبة أو نشاط ترفيهي، لتتحول إلى ساحة رمزية تتواجه فيها الأمم والجماعات السياسية. أكبر من كونها تنافساً بين أفراد أو فرق فحسب، تغدو كرة القدم اختباراً للكرامة الوطنية ومقياساً لقوة الأمة ومكانتها. ومن هنا يرى أن مشاعر الفخر القومي والعداء والكراهية التي ترافق المنافسات الرياضية هي جزء من البنية الرمزية للعنف التي تشمل كل مظاهر الحياة لدى الأمم «المتحضرة».

وإذا كان أورويل لا يهاجم الرياضة في ذاتها، ولا ينكر ما قد توفره من متعة أو تدريب بدني، فإن نقده لا يوفر الطريقة التي تُسخَّر بها سياسياً وإعلامياً. ولذلك ينتهي إلى إحدى أشهر عباراته وأكثرها إثارة للجدل، حين يصف الرياضة الدولية الجادة بأنها «حرب من دون إطلاق نار». في المقالة التالية تتجلى هذه الرؤية النقدية بوضوح، حيث يقرأ أورويل الملاعب بوصفها امتداداً للتنافس القومي، ويكشف كيف يمكن لمباراة بين أحد عشر لاعباً أن تتحول إلى مواجهة رمزية بين شعوب ودول بأكملها

تقديم وترجمة **محمد ناصر الدين**

الآن وقد انتهت الزيارة القصيرة التي قام بها فريق دينامو لكرة القدم، أصبح في الإمكان التصريح علناً بما كان يقوله كثير من العقلاء سراً قبل وقت طويل من وصول اللاعبين الروس. أعني أن الرياضة سببٌ أكيد للضغينة، وأن زيارة كهذه، إن كان لها أي أثر على العلاقات البريطانية . السوفييتية، فربما هي تزيد الطين بلة قليلاً.

حتى الصحافة نفسها لم تستطع إخفاء حقيقة أن اثنتين على الأقل من المباريات الأربع التي أُقيمت قد أثارتا قدراً كبيراً من العداء. ففي المباراة ضد أرسنال، كما أخبرني أحد الشهود، اشتبك لاعب بريطاني مع لاعب روسي بالأيدي، وأطلقت الجماهير صفارات الاستهجان ضد الحكم. أما المباراة ضد غلاسكو، كما روى لي شاهد آخر، فقد كانت ببساطة معركة جماعية منذ بدايتها.

ثم كانت هناك تلك المجادلة، النموذجية لعصرنا القومي، بشأن تكوين فريق أرسنال. هل كان حقاً فريقاً وطنياً كما ادعى الروس، أم مجرد فريق من فرق الدوري كما أكد البريطانيون؟ وهل أنهى لاعبو دينامو جولتهم فجأة لتجنب مواجهة فريق وطني؟ وكالعادة، يجيب كل طرف عن هذه الأسئلة وفقاً لميوله السياسية.

لقد لاحظت باهتمام، كخير دليل على الأهواء المنحرفة التي تثيرها كرة القدم، أن المراسل الرياضي لصحيفة نيوز كرونيكل المعروفة بشدة تعاطفها مع الروس، قد تبنى موقفاً معادياً للروس وأصرّ على أن أرسنال لم يكن فريقاً وطنياً. ولا شك أن صدى هذا الجدل سيستمر سنوات طويلة في هوامش كتب التاريخ. أما في الوقت الحاضر، فإن نتيجة جولة دينامو، إذا كان لها من نتيجة أصلاً، فهي إحياء مشاعر العداء لدى الطرفين.

وكيف يمكن أن يكون الأمر على غير ذلك؟ إنني أُفاجأ دائماً عندما أسمع من يؤكد أن الرياضة تُنشئ الصداقة بين الأمم، وأن شعوب العالم لو كانت تلتقي في مباريات كرة القدم أو الكريكيت لما راودتها أي رغبة في أن تلتقي في ساحات القتال. وحتى لو لم نكن نعلم، من خلال أمثلة محددة (كالألعاب الأولمبية سنة 1936 مثلاً)، أن المنافسات الرياضية الدولية تُثير موجات عارمة من الكراهية، لأمكننا أن نستنتج ذلك من المبادئ العامة وحدها.

إن معظم الرياضات التي تُمارَس في أيامنا هي رياضات تنافسية. فأنت تلعب لكي تفوز، ولا يكون للعبة معنى إلا إذا بذلت كل ما في وسعك للفوز. وفي الملاعب المحلية، حيث تُشكَّل الفرق من دون أن يتدخل أي شعور بالوطنية المحلية، يمكن للمرء أن يلعب لمجرد التسلية وممارسة الرياضة. لكن ما إن تدخل مسألة الهيبة إلى الأمر، وما إن تشعر بأن الهزيمة ستجلب العار لك ولجماعة أكبر تنتمي إليها، حتى تستيقظ أشرس الغرائز القتالية. وكل من شارك، ولو في مباراة كرة قدم مدرسية، يعرف ذلك.

وعلى المستوى الدولي، تصبح الرياضة محاكاة صريحة للحرب. غير أن المهم ليس سلوك اللاعبين بقدر ما هو موقف المتفرجين، ومن ورائهم موقف الأمم التي تنخرط بحماسة في هذه المنافسات العبثية، وتعتقد بجدية ـ ولو لفترات قصيرة ـ أن الجري والقفز وركل الكرة هي اختبارات يمكن من خلالها قياس الفضيلة القومية.

وحتى لعبة هادئة مثل الكريكيت، التي تتطلب الأناقة أكثر مما تتطلب القوة، يمكن أن تثير قدراً كبيراً من الأحقاد، كما رأينا في الجدل الذي دار حول الكرات الموجّهة إلى أجساد اللاعبين، وحول الأساليب العنيفة التي انتهجها الفريق الأسترالي الذي وفدَ إلى إنكلترا سنة 1921. أما كرة القدم، وهي رياضة يؤذي فيها الجميع بعضهم بعضاً، ولكل أمة فيها أسلوبها الخاص الذي يبدو لغيرها غير نزيه، فهي أسوأ من ذلك بكثير. والملاكمة أشد فظاعةً أيضاً. وليس في العالم منظر أبشع من نزال بين ملاكم أبيض وآخر أسود أمام جمهور مختلط، غير أن سلوك جمهور الملاكمة يبقى دائماً منفّراً. أما سلوك النساء فيه على وجه الخصوص، فهو من النوع الذي جعل الجيش، في ما أعتقد، لا يسمح لهن بحضور النزالات. وعلى أي حال، فمنذ عامين أو ثلاثة، أثناء بطولة ملاكمة جمعت بين حرس الوطن والقوات النظامية، كنت مكلّفاً بالحراسة عند مدخل القاعة، وكانت التعليمات تقضي بمنع النساء من الدخول.

في إنكلترا، يبدو هوس الرياضة غير صحي، لكن أهواءً أشد ضراوة تستيقظ في البلدان الفتية التي لم تتطور فيها كل من الرياضة والقومية إلا حديثاً. ففي بلدان مثل الهند أو بورما، لا بدّ أثناء مباريات كرة القدم من تطويق الملعب بقوات شرطة قوية لمنع الجماهير من اقتحام أرضه. وقد رأيت في بورما

> **مشاعر الفخر القومي التي ترافق المنافسات هي جزء من البنية الرمزية للعنف**

مشجعي أحد الفريقين يشقون طريقهم بين رجال الشرطة ويُخرجون حارس مرمى الفريق المنافس من الملعب في لحظة حاسمة من المباراة. أما أول مباراة كبرى لكرة القدم أُقيمت في إسبانيا قبل نحو خمسة عشر عاماً، فقد أدت إلى هرج ومرج عظيمَين.

فما إن تستيقظ مشاعر التنافس الحادة حتى تتلاشى فكرة اللعب وفق القواعد. فالناس يريدون أن يروا فريقهم منتصراً والفريق الآخر مذلولاً، وينسون أن الانتصار الذي يتحقق بفضل هتافات الجماهير أو تدخلها لا معنى له إطلاقاً. وحتى عندما لا يتدخل المتفرجون جسدياً، فإنهم يحاولون التأثير في مجريات اللعب بتشجيع فريقهم و«تحطيم» لاعبي الفريق الخصم بالصفير والشتائم.

إن الرياضة الجدية لا علاقة لها باللعب النظيف، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكراهية، والحسد، والتباهي، وازدراء جميع القواعد، وباللذة السادية التي يولدها مشهد العنف. وبعبارة أخرى: إنها الحرب من دون إطلاق النار.

وبدلاً من ترديد العبارات الجميلة عن المنافسة الشريفة والصحية التي تسود ملاعب كرة القدم، وعن الدور العظيم الذي أدته الألعاب الأولمبية في التقريب بين الأمم، يجدر بنا أن نتساءل كيف ولماذا ظهر هذا التقديس الحديث للرياضة. فمعظم الألعاب الحالية قديمة الأصل، ولكن يبدو أن الرياضة لم تُؤخذ على محمل الجد كثيراً بين العصر الروماني والقرن التاسع عشر. وحتى في المدارس الإنجليزية الخاصة، لم يبدأ تمجيد الألعاب إلا في الجزء الأخير من القرن الماضي. وكان الدكتور أرنولد، الذي يُعد عموماً مؤسس المدرسة الحديثة من هذا النوع، يرى في الألعاب مجرد مضيعة للوقت.

ثم تحولت الألعاب لاحقاً، ولا سيما في إنكلترا والولايات المتحدة، إلى نشاط ممول تمويلاً قوياً، قادر على اجتذاب جماهير غفيرة وإثارة أهواء جامحة، وانتشرت هذه العدوى من بلد إلى آخر. وأكثر الرياضات انتشاراً هي الرياضات الأشد عدوانية: كرة القدم والملاكمة. ولا شك أن كل ذلك مرتبط بنشوء القومية؛ أي بتلك العادة الحديثة السخيفة المتمثلة في تعريف الإنسان لنفسه من خلال وحدات قوة كبيرة، وفي النظر إلى كل شيء من زاوية هيبة التنافس ومجده.

وفضلاً عن ذلك، فإن الألعاب المنظمة تزدهر على نحو أكبر في المجتمعات الحضرية حيث يعيش الفرد العادي حياة ساكنة، أو على الأقل مقيدة، ولا تتاح له في كثير من الأحيان فرصة ممارسة عمل إبداعي. ففي المجتمع الريفي، ينفق الطفل أو الفتى جانباً كبيراً من فائض طاقته وهو يمشي، أو يسبح، أو يرمي كرات الثلج، أو يتسلق الأشجار، أو يمتطي الخيل، أو يمارس أنشطة مختلفة تتضمن قدراً من القسوة تجاه الحيوانات، مثل الصيد، ومصارعة الديكة، وصيد الجرذان.

أما في المدينة الكبرى، فلا بد من الانخراط في أنشطة جماعية إذا أراد المرء أن يجد متنفساً لقوته الجسدية أو لنزعاته السادية. فنحن نأخذ الألعاب على محمل الجد في لندن ونيويورك، كما كانت تؤخذ على محمل الجد في روما وبيزنطة. وفي العصور الوسطى كانت الألعاب تُمارس، وربما بقدر أكبر من العنف الجسدي، لكن لم يكن يُخلط بينها وبين السياسة، ولم تكن تُجعل سبباً للأحقاد الجماعية.

ولو أردتَ أن تزيد من ذلك المخزون الهائل من الضغائن الموجود في العالم اليوم، فإن أفضل وسيلة لذلك ستكون تنظيم سلسلة من مباريات كرة القدم بين اليهود والعرب، والألمان والتشيك، والهنود والبريطانيين، والروس والبولنديين، والإيطاليين واليوغوسلاف، أمام جمهور من مئة ألف متفرج من مختلف المشارب.

ولا أريد، بطبيعة الحال، أن أقول إن الرياضة هي أحد الأسباب الرئيسية للتنافس الدولي؛ بل أعتقد أن الرياضة على نطاق واسع ليست سوى أثر آخر من آثار الأسباب التي أنتجت القومية نفسها. ومع ذلك تزداد الأمور سوءاً عندما نرسل فريقاً من أحد عشر لاعباً، موسوماً بأنه بطل الأمة، لمواجهة فريق منافس، مع الإيحاء في كل مكان بأن الأمة المهزومة، أياً تكن، سوف «تبذل ماء وجهها».

ولذلك آمل ألا نعمد، رداً على زيارة لاعبي دينامو، إلى إرسال فريق بريطاني إلى الاتحاد السوفييتي. وإذا كان لا بد من فعل ذلك، فلنرسل فريقاً من الدرجة الثانية يُهزم هزيمة مؤكدة، ولا يستطيع أحد أن يدّعي أنه يمثل بريطانيا العظمى بأسرها.

فهناك بالفعل ما يكفي من الأسباب الحقيقية للنزاعات، ولسنا بحاجة إلى زيادتها بتشجيع الشبان على توجيه الركلات إلى قصبات سيقان بعضهم بعضاً وسط زئير الجماهير الهائجة.

مواد أخرى على الموقع